التفسير بالأثر
بين ابن جرير وابن أبي حاتم

د . محمد بن عبد الله الخضيري

- عضو هيئة التدريس بكلية أصول الدين بالرياض جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
- حصل على درجة الماجستير من كلية أصول الدين بالرياض جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بأطروحته (المروي عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب- رضي الله عنه- في التفسير من أول القرآن إلى آخر سورة النساء دراسة وتحقيقاً) .
- حصل على درجة الدكتوراه من كلية أصول الدين بالرياض جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بأطروحته (تفسير التابعين عرض ودراسة).

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ ﴾[1]

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴿١﴾ ﴾[2].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ﴿٧٠﴾ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾ ﴾[3].

أما بعد:

فلاشك أن علم التفسير هو من أشرف العلوم، إذ شرف العلم بشرف المعلوم به، وقد هيأ الله تعالى لهذه الأمة العلماء الأصفياء الذين أفنوا أعمارهم في خدمة هذا الكتاب العزيز، تفسيراً ودراسة، وإقراء ومدارسة، وكان هذا النتاج العلمي الرائع الذي بين أيدينا هو من ثمار هذه الجهود المباركة على مر القرون الفاضلة.

وكذلك يزين هذا العلم أن حملته هم نجوم العلم على مر الأيام، فهم مصابيح الدجى، بهم نطق الكتاب، وبه نطقوا، وبهم قام العلم وبه قاموا.

---

(١) سورة آل عمران، الآية ١٠٢.

(٢) سورة النساء، الآية ١.

(٣) سورة الأحزاب، الآية ٧٠، ٧١.

وهذه يقال لها **خطبة الحاجة** انظر في تخريجها: سنن أبي داود، كتاب النكاح باب ما جاء في خطبة النكاح: ٢/ ٢٣٨، ح: ٢١١٨؛ النسائي ، كتاب الجمعة، باب كيفية الخطبة: ١/ ٥٢٩، ح: ١٧٠٩؛ سنن ابن ماجة، كتاب النكاح، باب خطبة النكاح: ١/ ٦٠٩، ح: ١٨٩٢)؛ وانظر في تخريجها كتيب خطبة الحاجة للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، وقد جمع رحمه الله طرقها ورواياتها، فأفاد وأجاد.

ـ أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

كان اختيار الموضوع لجملة أسباب منها:

١ ـ ما هو مقرر من أن الأساس المتين، والصراط المستقيم،- بل أسلم وأحسن طرق التفسير- أن يفسر القرآن بالقرآن ثم بالأثر، وقد يكون الأثر حديثاً أو قولاً لصاحب أو تابعي، وهذا المفهوم الواسع الرائق الرائع للتفسير بالمأثور، حمل مشعله هداةٌ اشتهروا بالذكاء والزكاء، والحفظ والفقه والاستنباط الحسن، وعلى رأس هؤلاء شيوخ المفسرين ابن جرير الطبري، وابن أبي حاتم، وأبو الشيخ ، وعبد بن حميد، وابن المنذر، وابن مردويه.

٢ ـ أنه لا يخفى على المطالع والمشتغل بعلم التفسير ما للإمامين ابن جرير وابن أبي حاتم من منزلة عند العلماء، وما لكتابيهما من مكانة، بل لم يقاربهما فيما وصل إلينا من التفسير أحد(١).

٣ ـ ان الدراسة المقارنة تظهر العديد من الميزات وما برز فيه كل إمام، من خلال الكلام على منهجه فيما يورده، وما يذكره، واهتماماته التفسيرية وغير ذلك، مما يبرز مكانته العلمية بين المصنفين.

٤ ـ ما هو معلوم من أن الكثير من كتب التفسير شابها الكدر في جانب الاعتقاد، مما سلم منه الكتابان محل المقارنة، مما يعد تميزاً واضحاً لتفسيريهما.

٥ ـ ما هو مشهور من أن تفسيري ابن جرير وابن أبي حاتم اعتمد عليهما كل من جاء بعدهما، فما من تفسير بالمأثور أو الرأي إلا وفيه النقولات الكثيرة عنهما، وما ذلك إلا لما اشتملا عليه من الآثار والأخبار في الفقه والقراءات، وأسباب النزول، وغير ذلك من علوم القرآن، ولذا وقع الاختيار لدراستهما الدراسة المقارنة.

ـ الدراسات السابقة:

اهتم الكثير من الباحثين بتفسير ابن جرير بدراسات مفردة غير مقارنة، بل لبيان منهجه، وتناوله للقراءات واللغة، وفقهه، وغير ذلك، ثم جاء دور

---

(١) لأن تفسير ابن حميد وابن المنذر وابن مردويه وأبي الشيخ قد فقدت، ولم يوجد إلا قطع يسيرة من بعضها.

العلم الثاني في البحث والدراسة كنظيره الأول، وإن كان دون ما كتب عن شيخ المفسرين ابن جرير.

وبقي للباحثين عقد المقارنات بين العلمين، والسفرين الأثريين الموسوعيين، فبالمقارنات تظهر الميزات، ويقترب الباحث من معرفة مأخذ كل إمام، ومنهجه، وميزاته، ولا سيما والعَلَمَان بمنزلة متقاربة في الرواية بالأثر.

ـ أهم الصعوبات التي واجهتني:

لقد استخرت الله تعالى، ووضعت هذا نصب عيني، فقمت بجمع مادة متفرقة، وفرائد متنوعة، وفوائد منثورة، ومن ثم النظر في الكتابين، فاستقرأتهما أثراً أثراً استقراء أحسبه تاماً، أقرأ كل اثر وأصنفه، وعشت معهما مدة تزيد عن ثلاث سنوات، فاستخرجت مادة علمية واسعة، فاقت ما كنت أصبو إليه، ورغم وجود المكتبات الالكترونية المتوافرة؛ إلا أنها لم تفد شيئاً في هذا، لأن الأثر الواحد لا بد من تصنيفه هل هو من باب تفسير القرآن بالقرآن، أو من باب التفسير بالسنة، أو من باب تعيين المراد، أو في أسباب النزول وغير ذلك من التصانيف التي تربو على الثلاثين نوعاً، وبعضها مما ابتكرته استقراء من صنيعهم، وهذا محال فعله آلياً، ولأجل هذا كله لم يكن بد من جمع كل الآثار وتصنيفها، وهذا الذي استغرق مني ثلاث سنين متتالية، ثم بدأت في عمل الإحصائيات التي أعانت على فهم مناهج كلٍ، ثم في ترتيبها والنظر في نتائج تلك الإحصاءات، وعصف الذهن لمعرفة تلك المفارقات وتعليلها، والتشابه وسببه.

ثم جاء وقت تفريغ المعلومات على مطالب الخطة، فوجدت أن الأمر يحتاج إلى شيء من التعديل، فقد ظهرت لي نتائج مهمة لا تندرج تحت بعض مباحث البحث، فأضفت وقدمت وأخرت، حتى بلغ هذه الصورة التي آمل أن تكون مقبولة، سائلاً الله قبل ذلك وبعده القبول والسداد والنفع.

ـ خطة البحث:

قد تحصل لي خطة في ذلك من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

المقدمة : وتشتمل على :

١ـ سبب اختيار الموضوع وأهميته.

٢ـ الدراسات السابقة.

٣ـ أهم الصعوبات التي واجهتني في البحث.

٤ـ خطة البحث .

الباب الأول : ابن جرير وابن أبي حاتم بين منظومة المفسرين بالأثر

وفيه فصلان:

الفصل الأول: التعريف بالتفسير بالمأثور فيه مبحثان:

المبحث الأول: معنى التفسير بالمأثور، وفيه مطلبان :

المطلب الأول: المراد من المأثور لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: حد اعتبار التفسير من المأثور.

المبحث الثاني: تطور التفسير بالمأثور، وفيه خمسة مطالب :

المطلب الأول: الرواية التفسيرية كجزء من علم الحديث رواية.

المطلب الثاني: النسخ التفسيرية.

المطلب الثالث: تدوين التفسير بكامل الآيات بالأسانيد.

المطلب الرابع: حذف الأسانيد وظهور الدخيل.

المطلب الخامس: العناية بالتفسير المأثور في العصر الحالي.

الفصل الثاني: ترجمة الإمامين ابن جرير وابن أبي حاتم.

المبحث الأول: ترجمة الإمام ابن جرير، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه وحياته وطلبه للعلم وشيوخه.

المطلب الثاني: آثاره وتلاميذه ومكانته العلمية ووفاته.

المطلب الثالث: المميزات العامة لتفسيره وعوامل السبق لديه.

المبحث الثاني: ترجمة الإمام ابن أبي حاتم، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه وحياته وطلبه للعلم وشيوخه.

المطلب الثاني: آثاره وتلاميذه ومكانته العلمية ووفاته.

المطلب الثالث: المميزات العامة لتفسيره وعوامل السبق لديه.

الباب الثاني : بين الإمامين في التفسير

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: مرويات التفسيرين، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: التفسير المرفوع، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أشهر من روى المرفوع من التفسير عندهما.
المطلب الثاني: أنواع وتقاسيم التفسير المرفوع عندهما.
المبحث الثاني: التفسير الموقوف على الصحابي، وفيه مطلبان:
المطلب الأول: أشهر من روى الموقوف من التفسير عندهما.
المطلب الثاني: أنواع وتقاسيم التفسير الموقوف عندهما.
المبحث الثالث: تفسير التابعين، وفيه مطلبان:
المطلب الأول: أشهر رواة التفسير من التابعين عندهما.
المطلب الثاني: أنواع وتقاسيم تفسير التابعين عندهما.
المبحث الرابع: تفسير تابع التابعين، وفيه مطلبان:
المطلب الأول: أشهر رواة التفسير من تابع التابعين عندهما.
المطلب الثاني: أنواع وتقاسيم تفسير تابع التابعين عندهما.

الفصل الثاني: موضوع الرواية، والرواة، و فيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: طرق التفسير بينهما، و فيه ثمانية مطالب:
المطلب الأول: تفسير القرآن بالقرآن.
المطلب الثاني: التفسير بالسنة.
المطلب الثالث: التفسير باللغة.
المطلب الرابع: التفسير بتعيين المراد.
المطلب الخامس: التفسير بشرح المفردات.
المطلب السادس : تفسير آيات الأحكام.
المطلب السابع: التفسير بالرواية عن أهل الكتاب.
المطلب الثامن: العناية بإيراد القراءات.
المبحث الثاني : علوم القرآن عند الإمامين، وفيه خمسة مطالب:
المطلب الأول: أسباب النزول ـ نزول القرآن ـ المكي والمدني.
المطلب الثاني: القصص ـ الأمثال ـ القسم.
المطلب الثالث: أسماء السور ـ جمع القرآن ـ كتابة المصحف.
المطلب الخامس: الخاص والعام ـ الناسخ والمنسوخ.

المطلب السادس: علوم أخرى (الاشتقاق ـ ترابط الآيات ـ الكليات).

المبحث الثالث: مكملات وملح التفسير، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: اللطائف التفسيرية.

المطلب الثاني: الوعظ.

المطلب الثالث: الفضائل.

المطلب الرابع: أسرار الكلمات.

المطلب الخامس: إظهار دقة البيان القرآني.

المطلب السادس: الدعوة.

المبحث الرابع: الرواة عند الإمامين عموماً.

الفصل الثالث: ما انفرد به كل منهما، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ما انفرد به ابن جرير، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التصحيح والتضعيف.

المطلب الثاني: المناقشة والتوجيه والاستنباط.

المطلب الثالث: الاختيار والترجيح بين الروايات.

المبحث الثاني: ما انفرد به ابن أبي حاتم، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: سعة الرواية.

المطلب الثاني: الاهتمام بعلو الأسانيد.

المطلب الثالث: التميز في الرواية عن جماعة.

الخاتمة: و تشتمل على: أهم نتائج البحث

الفهارس:

* فهرس المصادر و المراجع

* فهرس الموضوعات و المحتويات.

تركت بقية الفهارس نظراً لضخامة البحث واكتفيت بأهمها.

وأسأل الله تعالى أن يوفقني لما رمت الكتابة فيه وصلي الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الباب الأول

ابن جرير وابن أبي حاتم بين منظومة المفسرين بالأثر

الفصل الأول: التعريف بالتفسير بالمأثور.
الفصل الثاني: ترجمة الإمامين ابن جرير وابن أبي حاتم.

الفصل الأول
التعريف بالتفسير المأثور

المبحث الأول: معنى التفسير بالمأثور.
المطلب الأول: المراد من المأثور لغة واصطلاحاً.
المطلب الثاني: حد اعتبار التفسير من المأثور.

المبحث الثاني: تطور التفسير بالمأثور.
المطلب الأول: الرواية التفسيرية كجزء من علم الحديث رواية.
المطلب الثاني: النسخ التفسيرية.
المطلب الثالث: تدوين التفسير بكامل الآيات بالأسانيد.
المطلب الرابع: حذف الأسانيد وظهور الدخيل.
المطلب الخامس: العناية بالتفسير المأثور في العصر الحالي.

الفصل الأول
التعريف بالتفسير بالمأثور

المبحث الأول: معنى التفسير بالمأثور.
المطلب الأول: المراد من المأثور لغة واصطلاحاً.

المأثور لغة:

الأَثَر بقية الشيء، والجمع آثار وأُثور، وخرجت في إِثره وفي أَثَره أي بعده، وأْتَثَرته وتَأثرتُه تتبعت أثَرَه.

وأَثَرَ الحديث عن القوم يأثِره ويأثُره أثراً...، وحديث مأثور؛ أي يخبر الناس به بعضهم بعضا أي ينقله خلف عن سلف[1]، قال ابن منظور: شيء مأثور من كتب الأولين[2]، وفي التنزيل قال سبحانه: ﴿ٱئۡتُونِي بِكِتَٰبٖ مِّن قَبۡلِ هَٰذَآ أَوۡ أَثَٰرَةٖ مِّنۡ عِلۡمٍ﴾ [3].

وقال الراغب: وأَثَرت العلم رويته، آثرُه أَثراً، وإِثَارة، وأَثرة، وأصله تتبعت أثره، وأَثارة من علم، وقرئ أَثَرة، وهو ما يروى أو يكتب فيبقى له أثرٌ[4].

وعليه فالمأثور يدور حول معنى الخبر المروي، وما ينقل من آثار من سلف.

والمأثور اصطلاحاً:

لا يبعد عن المعنى اللغوي؛ فهو ما نقله الخلف عن السلفِ، وقد يكون اصطلاحًا عند بعضهم على ما أُثِرَ عن الرسول ﷺ، أو عن أصحابهِ أو عن التَّابعينَ.

وقصره الزرقاني في المناهل على ما جاء في القرآن، أو السنة، أو كلام الصحابة، بياناً لمراد الله تعالى من كتابه[5].

---

(١) لسان العرب، ابن منظور: (٤/ ٦)؛ تاج العروس، الزبيدي: (١٠/ ١٢).

(٢) لسان العرب، ابن منظور: (٤/ ٧)؛ تاج العروس، الزبيدي: (١٠/ ١٢).

(٣) سورة الأحقاف، آية: ٤؛ المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون: (١/ ٥).

(٤)المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم بن محمد: (ص ٩).

(٥) مناهل العرفان، للزرقاني: (٢/ ١٠).

قال الدكتور الذهبي: يشمل التفسير المأثور ما جاء في القرآن نفسه من البيان والتفصيل لبعض آياته، وما نُقل عن الرسول ﷺ، وما نُقِل عن الصحابة رضوان الله عليهم، وما نُقِل عن التابعين، من كل ما هو بيان وتوضيح لمراد الله تعالى من نصوص كتابه الكريم(١).

المطلب الثاني: حد اعتبار التفسير من المأثور.

اختلفت أنظار الباحثين في تحديد معنى التفسير بالمأثور، هل يكون هو ما أثر عن النبي ﷺ فقط، أو يزيد فيه ما جاء عن الصحابة والتابعين وتابعيهم؟.

ويتبين هذا الاختلاف مما قاله ابن عاشور في مقدمة تفسيره، حيث انتقد على من لم يضبطوا مرادهم من المأثور عمن يؤثر، قال: ((فإن أرادوا به ما روى عن النبي ﷺ من تفسير بعض آيات إن كان مرويا بسند مقبول من صحيح أو حسن، فإذا التزموا هذا الظن بهم فقد ضيقوا سعة معاني القرآن وينابيع ما يستنبط من علومه، وناقضوا أنفسهم فيما دونوه من التفاسير، وغلطوا سلفهم فيما تأولوه، إذ لا ملجأ لهم من الاعتراف بأن أئمة المسلمين من الصحابة فمن بعدهم لم يقصروا أنفسهم على أن يرووا ما بلغهم من تفسير عن النبي ﷺ، وقد سأل عمر بن الخطاب أهل العلم عن معاني آيات كثيرة ولم يشترط عليهم أن يرووا له ما بلغهم في تفسيرها عن النبي ﷺ.

وإن أرادوا بالمأثور ما روى عن النبي ﷺ وعن الصحابة خاصة، وهو ما يظهر من صنيع السيوطي في تفسيره الدر المنثور، لم يتسع ذلك المضيق إلا قليلا، ولم يغن عن أهل التفسير فتيلا، لأن أكثر الصحابة لا يؤثر عنهم في التفسير إلا شيء قليل سوى ما يروى عن علي بن أبي طالب على ما فيه من صحيح وضعيف وموضوع، وقد ثبت عنه أنه قال: ما عندي مما ليس في كتاب الله شيء إلا فهما

(١) التفسير والمفسرون، الذهبي: (١/ ١٥٢)؛ تاج العروس: (١٠/ ١٦)؛ غريب الحديث: ابن سلام: (٢/ ٥٩).

يؤتيه الله. وما يروى عن ابن مسعود وعبد الله بن عمر وأنس وأبي هريرة. وأما ابن عباس فكان أكثر ما يروى عنه قولا برأيه على تفاوت بين رواته.

قلت: وهذا الذي ذكره في شأن كتاب السيوطي غير متابع عليه، فإن المرويات في الدر المنثور عن الصحابة كثيرة، ويصح منها الشيء الكثير، ولم يكتفِ السيوطي بالوارد عن الصحابة، بل روى عن التابعين وأتباعهم، أما كونه استثنى علياً فيشعر أن علياً ﷺ أكثرهم رواية، وليس بصحيح في الثابت منه، كما سيأتي بيانه، ولعله أراد ما كذبته الشيعة في ذلك وهو كثير، وعلى كلٍ؛ فإنما أردت بإيراد كلامه هنا أن أبرز الإشكال الوارد في تحديد معنى التفسير بالمأثور.

قال: وإن أرادوا بالمأثور ما كان مرويا قبل تدوين التفاسير الأول مثل ما يروي عن أصحاب ابن عباس وأصحاب ابن مسعود، فقد أخذوا يفتحون الباب من شقه، ويقربون ما بعد من الشقة، إذ لا محيص لهم من الاعتراف بأن التابعين قالوا أقوالا في معاني القرآن لم يسندوها ولا ادعوا أنها محذوفة الأسانيد، وقد اختلفت أقوالهم في معاني آيات كثيرة اختلافا ينبئ إنباء واضحا بأنهم تأولوا تلك الآيات من أفهامهم كما يعلمه من له علم بأقوالهم، وهي ثابتة في تفسير الطبري ونظرائه، وقد التزم الطبري في تفسيره أن يقتصر على ما هو مروي عن الصحابة والتابعين، لكنه لا يلبث في كل آية ان يتخطى ذلك إلى اختياره منها وترجيح بعضها على بعض بشواهد من كلام العرب، وحسبه بذلك تجاوزا لما حدده من الاقتصار على التفسير بالمأثور وذلك طريق ليس بنهج، وقد سبقه إليه بقي بن مخلد ولم نقف على تفسيره، وشاكل الطبري فيه معاصروه، مثل ابن أبي حاتم وابن مردويه والحاكم، فلله در الذين لم يحبسوا أنفسهم في تفسير القرآن على ما هو مأثور مثل الفراء وأبي عبيدة من الأولين، والزجاج والرماني ممن بعدهم، ثم الذين سلكوا طريقهم مثل الزمخشري وابن عطية))[1] ا. هـ.

وأيضاً فإنه لا يمكن قبول هذا الكلام على تفاسير ابن جرير وابن أبي حاتم وغيرهما من أنهم ليسوا على (نهج)، كما أن مقارنتها بأمثال كتب الفراء

(١) التحرير و التنوير، ابن عاشور: (١/ ٣٢).

والزمخشري فيه خلل واضح، فليس الفراء والزمخشري وأمثالهما إلا من أضاف للتفسير ما ليس منه، ولا سيما الزمخشري الذي حشاه ببدعة الاعتزال.

وكلام ابن عاشور أردت من نقله أن أبين الإشكال الذي ظهر في آراء الباحثين حول معنى التفسير بالمأثور، والخلاف واقع في مسالة هل يدخل فيه المروي عن الصحابة فمن بعدهم أو لا؟.

ويؤكده ما قاله الزرقاني: (وأمَّا ما ينقل عن التابعين ففيه خلافٌ بين العلماءِ: منهم من اعتبره من المأثورِ، لأنهم تلقَّوه من الصحابة غالبًا، ومنهم من قال: إنه من التفسير بالرأي)[١].

والظاهر عندي -والله أعلم- أن التفسير بالمأثور يشمل كل ما أخذ الصِبغة الروائية، أي ما كان مسنداً بـ(قال .. حدثنا) سواء كان مرفوعاً أو موقوفاً أو مقطوعاً من كلام التابعي أو تابع التابعي.

فإن قيل فماذا لو كان منقولاً عن الطبقات التي تلي ذلك بالإسناد، فهل يدخل في مصطلح (التفسير بالمأثور)، فيقال: هذا صحيح لو كان واقعاً، لأنا بالاستقراء وجدنا أن جل المنقول بالإسناد[٢] إنما يقف عند طبقة أتباع التابعين، ونادراً ما نجد رواية فيما يلي ذلك من الطبقات، ولذا لم يدخل فيما اشتمل عليه التعريف، والله أعلم.

فإذا أضفنا إلى ذلك كون التفسير إلى تابعي التابعين هو الذي يدخل في القرون المفضلة؛ ترجح ما ذكرته من أن التفسير بالمأثور ما كان مسنداً إليهم فمن قبلهم، ولاسيما وثمة نزاع وارد في تحديد حدود (القرن) فقد ذكر ابن حجر أن: (مدة القرن تختلف باختلاف أعمار أهل كل زمان، والله أعلم)، قال: (واتفقوا أن آخر من كان من أتباع التابعين ممن يقبل قوله من عاش إلى حدود العشرين ومائتين، وفي هذا الوقت ظهرت البدع ظهورا فاشياً، وأطلقت المعتزلة ألسنتها، ورفعت الفلاسفة رؤوسها، وامتحن أهل العلم ليقولوا بخلق القران، وتغيرت الأحوال تغيرا شديداً، ولم يزل الأمر في نقص) ا.هـ[٣].

---

(١) مناهل العرفان، الزرقاني: (٢/ ١٣).
(٢) وجدت أن ٩٧.٠ من التفسير، يقف عند طبقتهم.
(٣) فتح الباري، ابن حجر: (٧/ ٦).

المبحث الثاني: تطور التفسير بالمأثور.

المطلب الأول: الرواية التفسيرية كجزء من علم الحديث رواية.

المراد بالرواية التفسيرية: ما كان من رواية مسندة فيها يتعلق بتفسير آية أو بعض آية من كتاب الله تعالى.

والرواية التفسيرية هذه ما أفردت في كتب التفسير بادئ الأمر، ولا كان من يرويها مفسرين لا يروون الحديث، بل العكس كان يرويها محدثون، ثم لما بدأ التدوين؛ كانت تدرج ضمن كتب الحديث، وصارت تفرد أبواب التفسير في المصنفات الحديثية.

قال الدكتور الذهبي: وكان التفسير قبل ذلك يُتناقل بطريق الرواية، فالصحابة يروون عن رسول الله ﷺ كما يروى بعضهم عن بعض، والتابعون يروون عن الصحابة كما يروى بعضهم عن بعض، وهذه هى الخطوة الأولى للتفسير.

ثم بعد عصر الصحابة والتابعين خطا التفسير خطوة ثانية، وذلك حيث ابتدأ التدوين لحديث رسول الله ﷺ، فكانت أبوابه متنوعة، وكان التفسير باباً من هذه الأبواب التى اشتمل عليها الحديث، فلم يُفرد له تأليف خاص يُفسِّر القرآن سورة سورة، وآية آية، من مبدئه إلى منتهاه[1].

المطلب الثاني: النسخ التفسيرية.

المراد بالنسخ التفسيرية: ما جمعه المحدثون الأوائل من آثار في التفسير مفردة عن كتب الحديث.

وممن جمع من هؤلاء المحدثين: يزيد بن هارون السلمي المتوفى سنة ١١٧ هـ[2]، وشعبه بن الحجاج المتوفى سنة ١٦٠ هـ[3]، ووكيع بن الجراح المتوفى

(١) التفسير والمفسرون، الذهبي: ١/ ١٤١

(٢) له في تفسير ابن جرير أكثر من تسعين رواية رواها ابن جرير عن شيوخه عنه وابن أبي حاتم عنه فيما يقارب (١١٠) أثار.

(٣) جاء عند ابن جرير عن طريق شعبة بن الحجاج أكثر من ستمائة رواية، وعند ابن أبي حاتم في (١٣٠) رواية.

سنة ١٩٧هـ[(١)]، وروح بن عبادة البصري المتوفى سنة ٢٠٥هـ[(٢)]، وعبد الرزاق بن همام المتوفى سنة ٢١١هـ[(٣)]، وآدم بن أبي إياس المتوفى سنة ٢٢٠هـ[(٤)]وغيرهم.

ويرى الذهبي أن: (هؤلاء جميعاً كانوا من أئمة الحديث، فكان جمعهم للتفسير جمعاً لباب من أبواب الحديث، ولم يكن جمعاً للتفسير على استقلال وانفراد، وجميع ما نقله هؤلاء الأعلام عن أسلافهم من أئمة التفسير نقلوه مسنداً إليهم، غير أن هذه التفاسير لم يصل إلينا شيء منها، ولذا لا نستطيع أن نحكم عليها) ا. هـ[(٥)].

قلت: بل وصل بعضها إلينا، ولاسيما ما كان بواسطة الأئمة الكبار كابن جرير وابن أبي حاتم، ثم إنه رحمه الله قد جعل هذه النسخ من المرحلة الحديثية في جمع التفسير، وأحسب أنها لاحقة، فليس كون الجامع لها من المحدثين يجعلها من هذه المرحلة الحديثية، وإلا لزم أن تكون مرحلة الجمع المفردة اللاحقة من المرحلة الحديثية أيضاً لأن ابن جرير وابن أبي حاتم وغيرهما من المحدثين أيضاً.

ولذا فالأقرب والله أعلم أنها كانت مرحلة متوسطة بين إدخال التفسير في أبواب المصنفات الحديثية، وبين التصنيف المفرد في التفسير، ونعني بذلك قبل ظهور التفاسير المستوعبة لكامل الآيات.

---

(١) وكيع عند الطبري فيما يقارب الثلاثمائة أثر ـ وروى عنه ابن أبي حاتم في تفسيره بعدد مقارب لابن جرير (٢٩١) رواية.

(٢) عند ابن جرير (٣٠) رواية ، وعند ابن أبي حاتم (٧) روايات.

(٣) عبد الرزاق الصنعاني وهو من أهم من جمع التفسير ، وقد اعتنى بنقل تفسيره عناية فائقة ابن جرير ، وروى عنه أكثر (١٢٠٠) رواية جلها في تفسير قتادة، وأما ابن أبي حاتم فقد روى عنه ما يقارب الثلاثمائة رواية أكثر من تفسير قتادة أيضاً.

(٤) آدم بن إياس العسقلاني روى عنه ابن أبي حاتم فأكثر ، جاءت فيما يقارب (٣٥٠) رواية جلها من تفسير أبي العالية، وأما ابن جرير فساق بسنده عنه فيما يقارب (١٢٠) رواية ، وكثيرا ما يطلق آدم العسقلاني.

(٥) التفسير والمفسرون، الذهبي:١/ ١٤٢

وبذا يمكن أن ندرك أن مميزات هذه النسخ تتجلى في تقدم زمان مصنفيها إلى زمان عصر الرواية؛ وأنها كلها من المسند الذي يرويه المصنف بأسانيده، ويتناقلها المحدثون بإسناد واحد للنسخة كلها، كما أنها لم تستوعب الآيات كلها، بل ما وقف عليه المصنف من آثار عمن يروي نسخته، ولم يشترط جامعوها صحة الأسانيد، فظهرت نسخ لا يصح كثير من أسانيدها، كتفسير ابن عباس المسمى "تنوير المقباس".

وتبرز أهمية هذه النسخ التفسيرية من خلال أنها كانت من أوائل المصنفات في التفسير خاصة، ومن المهم أن نعرف أن هذه النسخ كانت نواة المصنفات التفسيرية بالمأثور فيما بعد، فقد أدرجها شيوخ التفسير بالمأثور كابن جرير وابن أبي حاتم وغيرهما في كتبهم، فأوردوا تلك الآثار في مواضعها حسب ترتيب آيات الكتاب العزيز.

كما أنها سهلت على العلماء حفظ الروايات المتعلقة بالتفسير بأسانيدها، لكون أسانيدها محدودة مقارنة بغيرها، فهي أشبه بصحيفة همام في المسند، التي حوت ما يزيد عن مائة وعشرين حديثاً بإسناد واحد.

وأيضاً سهلت أيضاً التعرف على الدخيل، فمثلاً نسخة "تنوير المقباس" من تفسير ابن عباس، مدار أسانيدها على الكلبي والسدي الصغير، ولا تصح رواياتها ألبتة.

ويضاف إلى ذلك أن وجود هذه النسخ كان دافعاً لتطور التفسير بالمأثور في العصر الحاضر، فقد برزت فكرة تحقيق مرويات بعض المفسرين في الدراسات العليا بالجامعات مما يأتي تفصيله في المطلب الخامس إن شاء الله تعالى.

ومن أهم هذه النسخ التفسيرية: تفسير ابن عباس، وتفسير قتادة، وتفسير مجاهد، وتفسير الحسن البصري، وتفسير عبد الرزاق، وتفسير الثوري، وتفسير ابن عيينة.

وأما ما قاله الدكتور الذهبي عن هذه النسخ -مما سبق نقله- أنها لم تصل إلينا؛ فهو صحيح بالنسبة لبعضها فقد وجدت مخطوطات لبعضها كتفسير مجاهد وقتادة وعبد الرزاق والثوري.

والمطالع لهذه التفاسير المطبوعة، وما صنعه محققوها فيها، نجد أن جملتها في بطون تفاسير ابن جرير وابن أبي حاتم وغيرهما، وبالتالي فيمكن الحكم عليها من خلال جمعها من هذه الكتب، وهو ما بدأته الجامعات مذ مدة، كما تقدمت الإشارة إليه.

المطلب الثالث: تدوين التفسير بكامل الآيات بالأسانيد.

وهذه المرحلة هي أزهى مراحل التصنيف في التفسير بالمأثور، فقد انتدب لها كبار العلماء، ورتبوا التفسير على آي الكتاب.

يقول الذهبي رحمه الله عن هذه المرحلة: (ثم بعد هذه الخطوة الثانية، خطا التفسير خطوة ثالثة، انفصل بها عن الحديث، فأصبح علماً قائماً بنفسه، ووضع التفسير لكل آية من القرآن، ورُتِّب ذلك على حسب ترتب المصحف[(١)].

وتم ذلك على أيدي طائفة من العلماء منهم: ابن ماجه المتوفى سنة ٢٧٣هـ، وابن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠هـ، وأبو بكر بن المنذر النيسابوري المتوفى سنة ٣١٨هـ، وابن أبي حاتم المتوفى سنة ٣٢٧هـ، وأبو الشيخ بن حبان المتوفى سنة ٣٦٩هـ، والحاكم المتوفى سنة ٤٠٥هـ، وأبو بكر بن مردويه المتوفى سنة ٤١٠هـ، وغيرهم من أئمة هذا الشأن.

وكل هذه التفاسير مروية بالإسناد إلى رسول الله ﷺ وإلى الصحابة والتابعين وتابع التابعين، وليس فيها شيء من التفسير أكثر من التفسير المأثور، اللَّهم إلا ابن جرير الطبري فإنه ذكر الأقوال ثم وجهَّها، ورجَّح بعضها على

(١) سبقت الإشارة إلى أن مرحلة النسخ التفسيرية متوسطة بين إدخال التفسير في المصنفات الحديثية وبين إفراده باستقلال.

بعض، وزاد على ذلك الإعراب إن دعت إليه حاجة، واستنبط الأحكام التي يمكن أن تؤخذ من الآيات القرآنية...) ا. هـ[١].

ويمكن أن ندرك أن هذه المرحلة تميزت بميزات إضافة إلى أنها تفاسير مسندة بـ:

أولاً: أنها استوعبت تفسير كامل الآيات.

ثانياً: أنها اشتملت على كثير من النسخ التفسيرية.

ثالثاً: أن مروياتها حوت التفسير الروائي والاجتهادي على حد سواء.

رابعاً: أن هذه المرحلة منعت من اختلاط الدخيل بالتفسير لمحافظتها على الجانب الروائي، ولتميز أصحابها بكونهم من المحدثين البارعين ممن ينتقي الأسانيد، ويمحص الآثار.

خامساً: أن هذه الكتب أظهرت التفسير كعلم مستقل.

المطلب الرابع: حذف الأسانيد وظهور الدخيل.

بعد أن عاشت الأمة حسنات التفسير في صورة التفاسير الموسوعية التي شملت تفسير الآيات جميعها؛ اتجهت الأنظار إلى محاولة اختصار هذه التفاسير، وإضافة فوائد علمية لها، فظهرت مرحلة حذف الأسانيد في التفسير الروائي، وهو أمر جديد على الأمة، إذ كان من خصائصها الاحتفاظ بالأسانيد، والتشدد في الروايات، وكان هذا معروفاً من بدايات عهد الصحابة، كما روى مسلم أن عمر ﷺ قال لأبي موسى لما أخبره بأن الاستئذان ثلاثاً فإن أذن لك وإلا فارجع، قال: (والله لتأتيني على هذا ببرهان أو ببينة أو لأوجعنك)، ثم كيف أن أبا موسى أخذ أبا سعيد يشهد له[٢].

---

(١) التفسير والمفسرون، الذهبي: ١/ ١٤١ فصل الخلاف بين السلف في التفسير.

(٢) أخرجه مسلم في الآداب، باب الاستئذان، (٣/ ١٦٩٦، ح: ٢١٥٤).

وعن علي ﷺ قال: كنت رجلا إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثا نفعني الله به بما شاء أن ينفعني، وإذا حدثني أحد من أصحابه استحلفته فإذا حلف لي صدقته[١].

ولما جاء عصر التابعين؛ نجدهم قد تلقوا هذا عن الصحابة، ووعوه، وجعلوه ديانة، وقد روى مسلم في مقدمة صحيحه آثاراً في ذلك:

فمنها ما أخرجه عن محمد بن سيرين قال: إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم[٢].

ومنها عن ابن سيرين أيضاً قال: لم يكونوا يسألون عن الإسناد؛ فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم. ومنها عن سليمان بن موسى قال: لقيت طاوسا، فقلت: حدثني فلان كيت وكيت، قال: إن كان صاحبك مليا فخذ عنه. ولهذا قال ابن المبارك: الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء[٣].

ثم بعد ذلك جاء بعض الأئمة من المفسرين إلى تلك التفاسير المسندة، فنقلوا الأقوال بدون إسناد وعزو، فدخلت الإسرائيليات الغريبة والقصص المخترعة، فالتبس الصحيح بالعليل.

إلا أنه ينبغي أن نفهم هذا من خلال عدة أمور، حتى نصيب الحكم الصحيح:

أولاً: ليس حذف الإسناد في حد ذاته مذموماً، فنحن نثني الآن على كثير من الكتب محذوفة الأسانيد كرياض الصالحين مثلاً، لكنها معزوة إلى أصولها المسندة، فأما حذف الأسانيد ولا يعلم لها الأصول، فهو المذموم لأنه يدخل منه الكذب.

ثانياً: عرف عن كثير من التابعين حبهم للإرسال، وقد يحتج بذلك من يرى حذف الأسانيد، إلا أننا نحب أن نشير إلى أن الجمهور على عدم قبول المرسل، هذا من جهة، ثم إن الذي يرسل إن كان من العلماء فعهدة ما يرويه

---

(١) رواه أبو داود في الصلاة، باب في الاستغفار، (١/ ٤٧٥، ح: ١٥٢١)؛ والترمذي وحسنه في الصلاة، باب الصلاة عند التوبة، (٢/ ٢٥٧، ح: ٤٠٦)؛ وابن ماجه في إقامة الصلاة، باب ما جاء في أن الصلاة كفارة، (١/ ٤٤٦، ح:١٣٩٥) وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٢/ ١٢٥).

(٢) مسلم في مقدمة صحيحه : (١/ ١٤).

(٣) أخرجه مسلم: (١/ ١٣).

عليه، ومن هنا كان يفضل بعضهم المراسيل، إلا أن هذا لا يرد على ما نحن فيه، لأن الذي كان يحذف أسانيد التفسير لم يكن ممن يميز الصحيح والضعيف، لذا صار الحذف مذموماً.

ثالثاً: وامتداداً لما سبق، فإنه يقبل الحذف إذا نص العالم على صحة أو ضعف الأثر الذي حذف إسناده، ويكون اطمئناننا له بقدر اطمئناننا لعلمه بالتصحيح والتضعيف، لكن الواقع هو أن الذي قام بالحذف من لم يكن له أهلية التصحيح والتضعيف، وإن كان قد يكون مشاركاً في علوم أخر.

رابعاً: امتد الحذف إلى الروايات التي كان الأئمة يوردونها للتحذير منها؛ لكون رواتها من الكذابين أو المتهمين بالكذب، مما لا يستحل إمام روايته من غير تنصيص على ضعفه إذا حذف إسناده، وهذا أخطر من سابقة، ولذا فقد جلب علينا الحذف عدة مفاسد من أهمها:

- لصق تهمة الضعف بالتفسير المأثور بناء على الروايات غير الصحيحة والإسرائيليات والموضوعات التي لا توافق الشريعة، فضلاً عن مخالفتها للعقل.

- وترتب على ما سبق عدم الوثوق بالتفسير المأثور، مما أضاع فرصة الاستفادة من اجتهادات كبار مفسري السلف في التفسير، مما أضاع علماً جماً على كثير من المشتغلين بالتفسير.

- نبغ في المقابل تفاسير اعتمدت على مجرد اللغة في التفسير، وهو منحى خطر؛ لأنه يفضي إلى دخول البدعة والهوى، مما سلم عنه تفسير السلف، ولهذا كان أحمد بن حنبل ينكر على الفراء وأمثاله ما ينكره ويقول: كنت أحسب الفراء رجلا صالحا حتى رأيت كتابه في معاني القرآن، كما ذكره عنه شيخ الإسلام[1].

المطلب الخامس: العناية بالتفسير المأثور في العصر الحالي.

في عصرنا الحاضر عني بالمأثور عناية جمع ودراسة وتحقيق، فقد أفردت الجامعات ومراكز البحث العلمي الرسائل العلمية في تحقيق وجمع الكثير من هذا التراث العظيم، وكذا أفردت رسائل في التعرف على مناهج المفسرين،

---

(١) مجموع الفتاوى، ابن تيمية: (١٦/ ١٥٥).

ودراسة شخصياتهم التفسيرية، ونحو ذلك، كما أُفردت بحوثٌ في المقارنات بين المفسرين، وهذا كله مما أثرى هذا العلم، وجلى مقاصده، وقرب البعيد منه[1].

وهذه المؤلفات كلها تصب في خدمة (التفسير بالمأثور)، وتنفي عنه نسبة الضعف التي ألصقت به لما حذفت أسانيده كما تقدم.

وهي في الوقت ذاته تبرز قدر علمائنا من كبار المفسرين، وبيان ما كانوا عليه من قوة الاجتهاد، وسلامة التوجه، والحرص على الأمة.

كما انها جهود مباركة في خدمة كتاب الله تعالى، فمعرفة مراد الله تعالى هو غاية كل متبع للكتاب، وأمل كل من ينشد الثواب.

وآمل من مراكز البحوث والجامعات وطلاب الدراسات، أن يعنوا بجمع ما تفرق من هذه الجهود في موسوعات خاصة.

---

(١) مما يتعلق **بدراسة وجمع مرويات الصحابة**: تفسير **عمر** ﷺ : جمع إبراهيم بن حسن، تفسير **ابن عباس**ﷺ: رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، لعبد العزيز الحميدي، عام ١٤٠٧هـ، المروي في التفسير عن أمير المؤمنين **علي بن أبي طالب**: رسالتا ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عام ١٤٠٦هـ، محمد الخضيري، وفهد الفاضل.

ومما يتعلق بمرويات التابعين: **مجاهد بن جبر** ومنهجه في التفسير للباحثة جميلة الغزاني، **وعطاء بن أبي رباح** وجهوده في التفسير للباحث عبد الواحد بكر إبراهيم عابد، **وكعب الأحبار** مروياته وأقواله في التفسير للباحث يوسف العامري، **وإبراهيم النخعي** وآثاره الواردة في تفسير سورة الفاتحة والبقرة وآل عمران للباحثة نوال اللهيبي، **وآراء إبراهيم النخعي التفسيريه** من سورة النساء إلى آخر القرآن للباحث عبد الرحمن بن أحمد الخريصي، وتفسير **محمد بن كعب القرظي** من سورة الفاتحة حتى نهاية سورة النساء للباحث محمد أيوب محمد ، ورسالة **قتادة السدوسي وتفسيره** من أول سورة الفاتحة إلى نهاية سورة النحل للباحث عمر يوسف محمد كمال، وتفسير **سعيد بن جبير**، للباحث محمد أيوب محمد يوسف، ومرويات **الحسن البصري** في القرآن من أول سورة الإسراء إلى آخر سورة الناس، للباحث شير علي شاة، **وتفسير عكرمة** جمعاً ودراسة، من أول سورة الروم إلى آخر القرآن الكريم، للباحث سليمان الصغير، **وتفسير عكرمة** من أول القرآن إلى آخر سورة الأنفال، لعبد اللطيف هائل، وتفسير **الربيع بن أنس** جمعاً وتحقيقاً، للباحث عبد الرحمن العبادي، ومرويات **زيد بن أسلم** في التفسير، للباحث صلاح الدين زيطرة، وغير ذلك.

ومن مرويات تابعي التابعين فمن بعدهم: ـ تفسير **ابن عيينة**: جمع وتحقيق أحمد محايري، وتفسير **سفيان الثوري**: رواية أبي جعفر الهندي، وتفسير **عبد الرزاق**، تحقيق د. مصطفى مسلم، ومرويات الإمام **أحمد** في التفسير: جمع وتخريج د. حكمت بشير ياسين.

الفصل الثاني
ترجمة الإمامين ابن جرير وابن أبي حاتم

المبحث الأول: ترجمة الإمام ابن جرير.
المطلب الأول: اسمه ونسبه وحياته وطلبه للعلم وشيوخه.
المطلب الثاني: آثاره وتلاميذه ومكانته العلمية ووفاته.
المطلب الثالث: المميزات العامة لتفسيره وعوامل السبق لديه.

المبحث الثاني: ترجمة الإمام ابن أبي حاتم.
المطلب الأول: اسمه ونسبه وحياته وطلبه للعلم وشيوخه.
المطلب الثاني: آثاره وتلاميذه ومكانته العلمية ووفاته.
المطلب الثالث: المميزات العامة لتفسيره وعوامل السبق لديه.

المبحث الأول: ترجمة الإمام ابن جرير.

المطلب الأول: اسمه ونسبه وحياته وطلبه للعلم وشيوخه.

اسمه ونسبه:

هو الإمام: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير، أبو جعفر الطبري، من أهل آمل طبرستان[١].

مولده سنة أربع وعشرين ومائتين بآمل طبرستان [٢].

حياته وطلبه للعلم:

رحل من آمل لما ترعرع وحفظ القرآن، وقد قرأه ببيروت على العباس بن الوليد، وسمح له أبوه في أسفاره، وكان طول حياته يمده بالشيء بعد الشيء إلى البلدان، فيقتات به، ويقول فيما سمعته: أبطأت عني نفقة والدي، واضطررت إلى أن فتقت كمي قميصي فبعتهما.[٣]

ورحل في طلب الحديث وجمع بالعراق والشام ومصر من خلق كثير، وحدث بأكثر مصنفاته[٤].

(١) انظر ترجمته في: فهرست ابن النديم: (ص٣٢٦)؛ تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي: (٢/ ١٦٢)؛ طبقات الفقهاء، الشيرازي: (ص ١٠٢)؛ الأنساب، السمعاني: (٤/ ٤٦)؛ المنتظم، ابن الجوزي: (٦/ ١٧٠- ١٧٢)؛ معجم الأدباء، ياقوت: (٥/ ٢٤٢)؛ إنباه الرواة، القفطي: (٣/ ٨٩ - ٩٠)؛ تهذيب الأسماء، النووي: (١/ ٧٨- ٧٩)؛ وفيات الأعيان، ابن خلكان: (٤ / ١٩١- ١٩٢)؛ تذكرة الحفاظ، الذهبي: (٢ / ٧١٠- ٧١٦)؛ العبر في خبر من غبر، الذهبي: (٢/ ٥٢)؛ ميزان الاعتدال، الذهبي: (٣/ ٤٩٨، ٤٩٩)؛ طبقات القراء، الذهبي: (١/ ٢٦٤)؛ دول الإسلام، الذهبي: (١/ ١٨٧)؛ الوافي بالوفيات، الصفدي: (٢/ ٢٨٤، ٢٨٧)؛ مرآة الجنان، اليافعي: (٢/ ٢٦٠)؛ طبقات الشافعية، السبكي: (٣/ ١٢٠- ١٢٨)؛ البداية والنهاية، ابن كثير: (١١/ ١٤٥، ١٤٧)؛ طبقات القراء، الجزري: (٢/ ١٠٨)؛ لسان الميزان، ابن حجر: (٥/ ١٠٠- ١٠٣)؛ النجوم الزاهرة، ابن تغري بردي: (٣/ ٢٠٥)؛ طبقات المفسرين، السيوطي: (ص ٩٥)؛ طبقات الحفاظ، الذهبي: (٣٠٧- ٣٠٨)؛ طبقات المفسرين، الداودي: (ص ٤٨)؛ شذرات الذهب، ابن العماد الحنبلي: (٢/ ٢٦٠)؛ الرسالة المستطرفة، الكتاني: (ص٤٣).

(٢) معرفة القراء الكبار، الذهبي: (١/ ٢١٢)؛ النجوم الزاهرة، ابن تغري بردي: (٣/ ٢٠٥)؛ طبقات المفسرين، الداودي: (ص ٤٨)، وطبرستان هي ولاية تشتمل على بلاد أكبرها آمل. وتسمى أموية، وهي آمل الشط، من بلاد خراسان، انظر معجم ما استعجم من أسماء البلاد، (٣/ ٨٨٣)؛ مراصد الاطلاع، (١/ ١١٨)، اللباب: (٢/ ٢٧٤).

(٣) سير أعلام النبلاء، الذهبي: (١٤/ ٢٧٠)؛ وتاريخ دمشق، ابن عساكر: (٥٢/ ١٩٣).

(٤) طبقات المفسرين، الداودي: (ص ٤٨)؛ تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي: (٢/ ١٦٣).

أما زهده وورعه، رغم حاجته وفقره، فكان في الغاية في ذلك كله، فقد ذكر الذهبي في السير: إن المكتفي أراد أن يحبس وقفا تجتمع عليه أقاويل العلماء، فأحضر له ابن جرير، فأملى عليهم كتابا لذلك، فأخرجت له جائزة، فامتنع من قبولها، فقيل له: لا بد من قضاء حاجة، قال: أسأل أمير المؤمنين أن يمنع السؤال يوم الجمعة، ففعل ذلك.

وكذا التمس منه الوزير أن يعمل له كتابا في الفقه، فألف له كتاب: "الخفيف"، فوجه إليه بألف دينار، فردها.

أدبه وشعره:

للإمام ابن جرير علم باللغة واسع، يدركه من اشتغل بتفسيره، وله نظم رائق، أورده الذهبي منه جملة في سير أعلام النبلاء، وقبله الخطيب في تاريخ بغداد، وأفرده القفطي بترجمة ضمن الشعراء من (المحمدين)[1]، كما مدحه الذهبي بأن في تآليفه عبارة وبلاغة [2] .

شيوخه في التفسير:

أكثر من الرواية عن جملة من الشيوخ في تفسيره، وقد وجدت أن ما يزيد على ثلاثة أرباع تفسيره[3] جاء من طريق عشرين منهم وهم حسب كثرة المروي عنهم:

بشر بن معاذ العقدي[4]، ثم محمد بن حميد[5]، فيونس بن عبد الأعلي[6]، ثم المثنى بن إبراهيم الأملي[7]، فالقاسم بن الحسن[8]، ثم محمد بن عمرو[9]،

---

(١) سير أعلام النبلاء، الذهبي:(١٤ / ٢٧٦)؛ تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي: ٢/ ١٦٥؛ المحمدون من الشعراء، القفطي: (١/ ٥٦).

(٢) سير أعلام النبلاء، الذهبي: (١٤ / ٢٧٧)؛ معجم الأدباء، ياقوت الحموي: (٥/ ٢٤٢).

(٣) مجموع المروي عنه في التفسير (٣٨٣٩٧) ، ومجموع المروي عن هؤلاء مجتمعين هو (٢٧٢٢٦) أي ما يقارب (٧١٪) من تفسيره.

(٤) في (٢٥٤١) رواية.

(٥) في (٢٣٤٠) رواية.

(٦) في (٢٣١٠) رواية.

(٧) في (٢١٢٠) رواية.

(٨) في (٢٠٨١) رواية.

(٩) في (٢٠٧٥) رواية.

فمحمد بن سعد[١]، ثم سفيان بن وكيع[٢]، فحمد بن العلاء أبو كريب[٣]، ثم محمد بن بشار[٤]، فمحمد بن عبد الأعلى الصنعاني[٥]، ثم الحسن بن يحيى[٦]، فيعقوب بن إبراهيم[٧]، ثم محمد بن الحسين[٨]، فعلي بن داود[٩]، فالحارث بن أبي أسامة[١٠]، ثم محمد بن المثنى[١١]، فموسى بن هارون[١٢]، فسلم بن جنادة أبو السائب[١٣]، فهناد بن السدي[١٤]، ثم أحمد بن إسحاق[١٥].

شيوخه بعامة:

سمع محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، وإسماعيل بن موسى السدي، وإسحاق بن أبي إسرائيل، ومحمد بن أبي معشر، حدثه بالمغازي عن أبيه، وأحمد بن منيع، وأبا همام السكوني، والفضل بن الصباح، وعبدة بن عبد الله الصفار، ويعقوب الدورقي، وأحمد بن المقدام العجلي، وسوار بن عبد الله العنبري، وعمرو بن علي الفلاس، ومجاهد بن موسى، وتميم بن المنتصر، ومهنا بن يحيى، وعلي بن سهل الرملي، وهارون بن إسحاق الهمداني، والعباس بن

---

(١) في (١٣٨٦) رواية.

(٢) في (١٣٦٩) رواية.

(٣) في (١٤١٥) رواية.

(٤) في (١٤٠٥) رواية.

(٥) في (١٢٠٠) رواية.

(٦) في (١١٥٩) رواية.

(٧) في (١١٤٨) رواية.

(٨) في (٩٣٢) رواية.

(٩) في (٩٢٤) رواية.

(١٠) في (٩١٩) رواية.

(١١) في (٨٠٠) رواية.

(١٢) في (٦٩٣) رواية.

(١٣) في (٢٥١) رواية.

(١٤) في (٢٤١) رواية.

(١٥) في (٢٢١) رواية.

الوليد العذري، وسعيد بن عمرو السكوني، وأحمد بن أخي ابن وهب، ومحمد بن معمر القيسي....وأمما سواهم[1].

المطلب الثاني: آثاره وتلاميذه ومكانته العلمية ووفاته.

آثاره:

يعد ابن جرير من المكثرين جداً في التصنيف، فقد ذكر السبكي عن على بن عبد الله عبد الغفار اللغوي المعروف بالسمسماني يحكى أن محمد بن جرير مكث أربعين سنة يكتب في كل يوم منها أربعين ورقة.

وذكر أبو محمد الفرغانى في "صلة التاريخ" أن قوماً من تلامذة محمد بن جرير حسبوا لأبي جعفر منذ بلغ الحلم إلى أن مات، ثم قسموا على تلك المدة أوراق مصنفاته فصار لكل يوم أربع عشرة ورقة.

قلت -أي ابن السبكي- : وهذا لا ينافي كلام السمسماني، لأنه منذ بلغ لابد أن يكون مضت له سنون في الطلب لا يصنف فيها.

وروى أن أبا جعفر قال لأصحابه: أتنشطون لتفسير القرآن، قالوا: كم يكون قدره، فقال: ثلاثون ألف ورقة، فقالوا: هذا مما تفنى الأعمار قبل تمامه، فاختصره في نحو ثلاثة آلاف ورقة، ثم ذكر في التاريخ نحو ذلك[2].

قال أبو محمد الفرغاني: تم من كتب محمد بن جرير كتاب: "التفسير" الذي لو ادعى عالم أن يصنف منه عشرة كتب، كل كتاب منها يحتوي على علم مفرد مستقصى لفعل.وتم من كتبه كتاب: "التاريخ" إلى عصره، وتم أيضا كتاب: " تاريخ الرجال" من الصحابة والتابعين، وإلى شيوخه الذين لقيهم، وتم له كتاب: "لطيف الأقول في أحكام شرائع الإسلام"، وهو مذهبه الذي اختاره وجوده واحتج له، وهو ثلاثة وثمانون كتابا، وتم له كتاب: "القراءات والتنزيل والعدد"، وتم له كتاب: "اختلاف علماء الأمصار"، وتم له كتاب: "الخفيف في

---

(١) سير أعلام النبلاء، الذهبي: (١٤ / ٢٦٨).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى، ابن السبكي: (٣/ ١٢٠ـ ١٢٣)؛ تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي: (٢/ ١٦٣)؛ معرفة القراء الكبار، الذهبي: (١/ ٢٦٤).

أحكام شرائع الإسلام"، وهو مختصر لطيف، وتم له كتاب: "التبصير"، وهو رسالة إلى أهل طبرستان، يشرح فيها ما تقلده من أصول الدين.

وابتدأ بتصنيف كتاب: "تهذيب الآثار" وهو من عجائب كتبه، ابتداء بما أسنده الصديق مما صح عنده سنده، وتكلم على كل حديث منه بعلله وطرقه، ثم فقهه، واختلاف العلماء وحججهم، وما فيه من المعاني والغريب، والرد على الملحدين، فتم منه مسند العشرة وأهل البيت والموالي، وبعض مسند ابن عباس، فمات قبل تمامه.

قال الذهبي:قلت: هذا لو تم لكان يجئ في مئة مجلد.

قال الفرغاني: وابتدأ بكتابه "السيط" فخرج منه كتاب الطهارة، فجاء في نحو من ألف وخمس مئة ورقة، لأنه ذكر في كل باب منه اختلاف الصحابة والتابعين، وحجة كل قول، وخرج منه أيضا أكثر كتاب الصلاة، وخرج منه آداب الحكام، وكتاب: "المحاضر والسجلات"، وكتاب: "ترتيب العلماء" وهو من كتبه النفيسة، ابتدأه بآداب النفوس وأقوال الصوفية، ولم يتمه، وكتاب "المناسك"، وكتاب: "شرح السنة" وهو لطيف، بين فيه مذهبه واعتقاده، وكتابه: "المسند" المخرج، يأتي فيه على جميع ما رواه الصحابي من صحيح وسقيم، ولم يتمه.

ولما بلغه أن أبا بكر بن أبي داود تكلم في حديث غدير خم، عمل كتاب: "الفضائل" فبدأ بفضل أبي بكر، ثم عمر، وتكلم على تصحيح حدث غدير خم، واحتج لتصحيحه، ولم يتم الكتاب[1].

عقيدته:

محمد بن جرير إمام سلفي المعتقد، على مذهب السلف رحمهم الله تعالى، وكتبه خالية من البدع، مملوءة بالانتصار لأقوال المحدثين، ومذهب علماء الأمة والدين، قال الذهبي: قال ابن جرير في كتاب "التبصير في معالم الدين": الأقوال فيما

---

(١) سير أعلام النبلاء، الذهبي: (١٤/ ٢٧٣)؛ النجوم الزاهرة، ابن تغري بردي: (٣/ ٢٠٥). **قلت:** ومن خلال التأمل والنظر في مصنفاته نجد أنه أكثر من كتب الفقه والفروع والقراءات ونجد ذلك واضحاً في تفسيره بل مما ميزه عن ابن أبي حاتم كما سيأتي.

أدرك علمه من الصفات خبرا، وذلك نحو إخباره تعالى أن سميع بصير، وأن له يدين بقوله : ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾[1]، وأن له وجها بقوله : ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ﴾[2]، وأنه يضحك بقوله في الحديث: ((لقي الله وهو يضحك إليه))، و أنه ينزل إلى سماء الدنيا، لخبر رسوله بذلك، وقال عليه السلام: ((ما من قلب إلا وهو بين أصبعين من أصابع الرحمن))، إلى أن قال: فإن هذه المعاني التي وصفت ونظائرها مما وصف الله نفسه ورسوله ما لا يثبت حقيقة علمه بالفكر والروية، لا نكفر بالجهل بها أحدا إلا بعد انتهائها إليه.

ونقل الذهبي أيضاً عن أبي سعيد الدينوري مستملي ابن جرير، أخبرنا أبو جعفر محمد بن جرير الطبري بعقيدته، فمن ذلك: وحسب امرئ أن يعلم أن ربه هو الذي على العرش استوى، فمن تجاوز ذلك فقد خاب وخسر.

وعلق الذهبي بقوله: تفسير هذا الإمام مشحون في آيات الصفات بأقوال على الإثبات لها، لا على النفي والتأويل، وأنها لا تشبه صفات المخلوقين أبدا[3].

ومما يبرز تمسكه بالسنة، ومحاربته للبدعة ما قاله صاحبه محمد بن علي بن سهل قال: سمعت محمد بن جرير وهو يكلم ابن صالح الأعلم، وجرى ذكر علي ﷺ، ثم قال محمد بن جرير: من قال: إن أبا بكر وعمر ليسا بإمامي هدى، أيشٍ هو؟، قال: مبتدع، فقال ابن جرير إنكارا عليه: مبتدع مبتدع ! هذا يقتل.

وقد وقع عداوة بين ابن جرير وبين ابن أبي داود، وكان كل منهما لا ينصف الآخر، فكانت الحنابلة حزب أبي بكر بن أبي داود، فكثروا وشغبوا على ابن جرير، وناله أذى منهم، فلزم بيته، و شنع عليه بيسير تشيع، نعوذ بالله من الهوى، قال الذهبي: وما رأينا إلا الخير منه وبعضهم ينقل عنه أنه كان يجيز مسح الرجلين في الوضوء، ولم نر ذلك في كتبه[4].

---

(١) سورة المائدة، الآية: ٦٤.

(٢) سورة الرحمن، الآية: ٢٧.

(٣) سير أعلام النبلاء، الذهبي: (١٤/ ٢٧٩) ويؤكد ذلك ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية عن تفسيره أنه خال من البدعة، وسيأتي نقله؛ وميزان الاعتدال للذهبي: (٣/ ٤٩٧)؛ معجم الأدباء: (١٨/ ٨٣).

(٤) سير أعلام النبلاء، الذهبي: (١٤/ ٢٧٥).

تلاميذه:

حدث عنه: أبو شعيب عبد الله بن الحسن الحراني وهو أكبر منه، وأبو القاسم الطبراني، وأحمد بن كامل القاضي، وأبو بكر الشافعي، وأبو أحمد بن عدي، ومخلد بن جعفر الباقرحي، والقاضي أبو محمد بن زبر، وأحمد بن القاسم الخشاب، وأبو عمرو محمد بن أحمد بن حمدان، وأبو جعفر أحمد بن علي الكاتب، وعبد الغفار بن عبيد الله الحضيني، وأبو المفضل محمد بن عبد الله الشيباني، والمعلى بن سعيد، وخلق كثير[(١)].

مكانته العلمية:

قال الخطيب البغدادي: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب، كان أحد أئمة العلماء، يحكم بقوله، ويرجع إلى رأيه لمعرفته وفضله، وكان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، فكان حافظاً لكتاب الله، عارفاً بالقراءات، بصيراً بالمعاني، فقيهاً في أحكام القرآن، عالماً بالسنن وطرقها، صحيحها وسقيمها، وناسخها ومنسوخها، عارفاً بأقوال الصحابة والتابعين، عارفاً بأيام الناس وأخبارهم، وله الكتاب المشهور في"أخبار الأمم وتاريخهم"، وله كتاب: "التفسير" لم يصنف مثله، وكتاب سماه: "تهذيب الآثار" لم أر سواه في معناه، لكن لم يتمه، وله في أصول الفقه وفروعه كتب كثيرة واختيار من أقاويل الفقهاء، وتفرد بمسائل حفظت عنه[(٢)].

يقول ياقوت: ومن كتبه تهذيب الآثار، وهو كتاب يتعذر على العلماء عمل مثله ويصعب عليهم تتمته[(٣)].

قال الذهبي: (وكان من أفراد الدهر علما، وذكاء، وكثرة تصانيف، قل أن ترى العيون مثله)[(٤)].

(١) سير أعلام النبلاء، الذهبي: (١٤/ ٢٦٩).

(٢) تاريخ بغداد: (٢/ ١٦٣)؛ سير أعلام النبلاء، الذهبي: (١٤/ ٢٦٩)؛ النجوم الزاهرة: (٣/ ٢٠٥).

(٣) معجم الأدباء: (١٨/ ٧٥).

(٤) سير أعلام النبلاء، الذهبي: (١٤/ ٢٦٧).

وقال عنه: كان ثقة، صادقاً، حافظاً، رأساً في التفسير، إماماً في الفقه والإجماع والاختلاف، علامة في التاريخ وأيام الناس، عارفاً بالقراءات وباللغة، وغير ذلك[١].

وقال: وكان ممن لا تأخذه في الله لومة لائم مع عظيم ما يلحقه من الأذى والشناعات من جاهل وحاسد وملحد، فأما أهل الدين والعلم فغير منكرين علمه، وزهده في الدنيا، ورفضه لها، وقناعته رحمه الله بما كان يرد عليه من حصة من ضيعة خلفها له أبوه بطبرستان يسيرة[٢].

وفي السير أيضاً عن الحاكم، قال: سمعت حسينك بن علي يقول: أول ما سألني ابن خزيمة فقال لي: كتبت عن محمد بن جرير الطبري؟، قلت: لا، قال: ولم؟، قلت: لانه كان لا يظهر، وكانت الحنابلة تمنع من الدخول عليه، قال: بئس ما فعلت، ليتك لم تكتب عن كل من كتبت عنهم، وسمعت من أبي جعفر[٣].

وهذا من إمام الأئمة ابن خزيمة شهادة عالية القدر جداً في شأن ابن جرير رحمه الله تعالى.

وقال التاج السبكي:إن أبا العباس ابن سريج كان يقول محمد بن جرير الطبري فقيه العالم[٤].

وقال النووي عنه الإمام المشهور، مجتهد صاحب مذهب مستقل[٥].

وقال عنه الوزير القفطي: العالم جامع العلوم، لم ير في فنونه مثله، صنف التصانيف الكبار منها: تفسير القرآن الذي لم ير أكبر منه ولا أكثر فوائد[٦].

وقال السيوطي عنه: هو رأس المفسرين على الإطلاق[٧].

---

(١) سير أعلام النبلاء، الذهبي: (١٤/ ٢٧٠).
(٢) سير أعلام النبلاء، الذهبي: (١٤/ ٢٧٤).
(٣) سير أعلام النبلاء، الذهبي: (١/ ٢٧٧).
(٤) طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة: (١/ ١١١)؛ طبقات الشافعية الكبرى، ابن السبكي: (٣/ ١٢٠-١٢٣).
(٥) تهذيب الأسماء، النووي: (١/ ٧٨).
(٦) ابناه الرواة، القفطي: (٣/ ٨٩).
(٧) طبقات المفسرين، السيوطي: (٩٥).

وقال ابن حجر: ثقة صادق فيه تشيع يسير وموالاة لا تضر، أقذع أحمد بن علي السليماني الحافظ فقال كان يضع للروافض كذا قال السليماني، وهذا رجم بالظن الكاذب بل ابن جرير من كبار أئمة الإسلام المعتمدين وما ندعي عصمته من الخطأ ولا يحل لنا أن نؤذيه بالباطل والهوى؛ فان كلام العلماء بعضهم في بعض ينبغي أن يتأنى فيه ولا سيما في مثل إمام كبير؛ فلعل السليماني أراد الآتي .ولو حلفت أن السليماني ما أراد إلا الآتي (أي محمد بن جرير بن رستم الشيعي) لبررت والسليماني حافظ متقن كان يدري ما يخرج من رأسه، فلا أعتقد أنه يطعن في مثل هذا الإمام بهذا الباطل والله أعلم، وإنما نبز بالتشيع؛ لأنه صحح حديث غدير خم[(١)] .

وفاته: قال الذهبي: وفي سنة عشر وثلاثمائة مات عالم العصر في شوال وله ست وثمانون سنة[(٢)]، ثم قال: ولم يخلف مثله[(٣)]، قال ابن خلكان: توفي يوم السبت آخر النهار، ودفن يوم الأحد في داره في السادس والعشرين من شوال، ثم قال: ورأيت بمصر في القرافة الصغرى عند سفح المقطم قبراً يزار، وعند رأسه حجر عليه مكتوب: هذا قبر ابن جرير الطبري صاحب التاريخ، ثم قال: وليس بصحيح؛ بل الصحيح أنه ببغداد[(٤)] .

قال القفطي: مات -رحمه الله- يوم السبت بالعشيّ، ودفن يوم الأحد بالغداة في داره لأربع بقين من شوال سنة عشر وثلاثمائة، وذكره أحمد ابن كامل القاضي قال: توفي أبو جعفر محمد بن جرير الطبري في وقت المغرب من عشية الأحد ليومين بقيا من شوَّال سنة عشر وثلاثمائة، ودفن وقد أضحى النهار من يوم الاثنين غد ذلك اليوم، في داره برحبة يعقوب، ولم يغير شيبه وكان السواد في

---

(١) لسان الميزان، ابن حجر: (٥ / ١٠٠) ؛ ميزان الاعتدال، المذهب: (٣/ ٤٩٩)، وانظر تفصيل هذه المسألة في معجم الأدباء: (١٨/ ٨٥)، ومما يجدر التنبيه عليه أن الجزء الذي كتبه في تصحيح حديث الغدير بدأه بفضائل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

(٢) دول الإسلام، الذهبي: (١٨٧)؛ وينظر طبقات الفقهاء، الشيرازي: (ص ١٠٢)؛ وينظر طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة: (١/ ٢٦٤)؛ اللباب، الجزري: (٢/ ٢٧٤).

(٣) معرفة القراء الكبار، الذهبي: (١/ ٢١٣)؛ المعين في طبقات المحدثين، الذهبي: (ص ٢٧).

(٤) وفيات الأعيان، ابن خلكان: (٤/ ١٩٢)؛ تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي: (٢/ ١٦٦).

شعر رأسه ولحيته كثيراً، وأخبرني أن مولده في أخر سنة أربع أو أوّل سنة خمس وعشرين ومائتين. وكان أسمر اللون إلى الأدمة، أعين نحيف الجسم مديد القامة، فصيح اللسان، لم يُؤذن به أحد واجتمع عليه من لا يحصيهم عدداً إلا الله، وصلّي على قبره عدة شهور ليلاً ونهاراً، ورثاه خلق كثير من أهل الدين والأدب[(١)].

قال أحمد بن كامل: توفي ابن جرير عشية الأحد ليومين بقيا من شوال سنة عشر وثلاث مئة، ودفن في داره برحبة يعقوب يعني ببغداد[(٢)].

قال القفطي عنه بعد ذكر وفاته: ما منعني من استيفاء خبره إلا ما صنفته في ذلك مفرداً وسميته: كتاب التحرير في أخبار محمد بن جرير، وهو كتاب ممتع[(٣)].

المطلب الثالث : المميزات العامة لتفسيره وعوامل السبق لديه.

سبق أن كتاب التفسير احتل منزلة بين كتب ابن جرير، وذلك لميزات عديدة فيه، وأهلية لمؤلفه، وديانة جعلته يستخير مدة قبل وضعه.

فقد ذكر الذهبي عن هارون بن عبد العزيز قال: قال أبو جعفر: استخرت الله وسألته العون على ما نويته من تصنيف التفسير قبل أن أعمله ثلاث سنين، فأعانني[(٤)]، (وروى أن أبا جعفر قال لأصحابه أتنشطون لتفسير القرآن قالوا كم يكون قدره فقال ثلاثون ألف ورقة فقالوا هذا مما تفنى الأعمار قبل تمامه فاختصره في نحو ثلاثة آلاف ورقة)[(٥)].

ويمكن معرفة ذلك أيضاً من خلال نقل ثناء العلماء على هذا الكتاب المبارك:

فقد قال الخطيب عنه: له كتاب: "التفسير" لم يصنف مثله.

(١) المحمدون من الشعراء، القفطي: (١/ ٥٧)؛ تهذيب الأسماء، النووي: (١/ ٧٩)؛ معجم الأدباء لياقوت: (٥/ ٢٤٢).

(٢) سير أعلام النبلاء، الذهبي: (١٤/ ٢٨٢).

(٣) إنباه الرواه، القفطي: (٣/ ٩٠).

(٤) سير أعلام النبلاء، الذهبي: (١٤/ ٢٧٤).

(٥) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي: (٢/ ١٦٣)؛ تهذيب الأسماء، النووي: (١/ ٧٩)؛ المنتظم، ابن الجوزي: (٦/ ١٧١).

وقال الخطيب: وبلغني عن أبي حامد أحمد بن أبي طاهر الإسفراييني الفقيه أنه قال: لو سافر رجل إلى الصين حتى يحصل تفسير محمد بن جرير لم يكن كثيرا[(١)].

وقال الحاكم: وسمعت أبا بكر بن بالويه يقول: قال لي أبو بكر بن خزيمة: بلغني أنك كتبت التفسير عن محمد بن جرير؟، قلت: بلى، كتبته عنه إملاء، قال: كله؟، قلت: نعم، قال: في أي سنة؟، قلت: من سنة ثلاث وثمانين إلى سنة تسعين ومائتين.

قال: فاستعاره مني أبو بكر، ثم رده بعد ثلاث سنين، ثم قال: لقد نظرت فيه من أوله إلى آخره، وما أعلم على أديم الأرض أعلم من محمد بن جرير، ولقد ظلمته الحنابلة.

قال أبو محمد الفرغاني: تم من كتب محمد بن جرير كتاب: "التفسير" الذي لو ادعى عالم أن يصنف منه عشرة كتب، كل كتاب منها يحتوي على علم مفرد مستقصى لفعل[(٢)].

وفي مجموع فتاوى شيخ الإسلام: ("تفسير محمد بن جرير الطبري"، وهو من أجل التفاسير وأعظمها قدراً)[(٣)].

وذكر جملة من التفاسير، ثم قال: (وأما التفاسير التي في أيدي الناس فأصحها "تفسير محمد بن جرير الطبري" فإنه يذكر مقالات السلف بالأسانيد الثابتة، وليس فيه بدعة ولا ينقل عن المتهمين كمقاتل بن بكير والكلبي)[(٤)].

ومن خلال ما تقدم؛ يمكن أن نوجز بعض ميزات تفسير ابن جرير فيما يلي:

ـ كونه استخار الله تعالى سنين يدل على تبلور الفكرة عنده مدة، فيكون قد خرج في صورة مثالية يرضى عنها مؤلفها في الجملة، لأن التصنيف يبدأ بالفكرة، ثم يزداد تصور وضع الكتاب والمنهج شيئاً فشيئاً، ناهيك عن بركة الاستخارة.

---

(١) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي: (٢/ ١٦٣)؛ طبقات الحفاظ، السيوطي: (٣١٠).

(٢) سير أعلام النبلاء، الذهبي: (١٤/ ٢٧٢)؛ تهذيب الأسماء، النووي: (١/ ٧٩).

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية: (١٣/ ٣٨٥).

(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية: (١٣/ ٣٨٥).

ـ أنه اختصار خلاصة ذهنه، فقد رام أن يضعه في ثلاثين ألف ورقة، ثم اختصره في ثلاثة آلاف.

ومعلوم أن المختصر يكون عادة مشتملاً على زبدة أصله، وخلاصة فكره.

ـ وأيضاً كونه أملاه في ثلاث سنين، يستفاد منه أمران:

الأول: أن الإملاء عرضة للمباحثة، والمدارسة، من قبل المتميزين من الطلاب، فهو أشبه بتحرير للكتاب، وتنكيت عليه.

والثاني: أن وقت الإملاء (ثلاث سنين)، وقت كاف للمراجعة والتدقيق، وغير ذلك، فهو كتاب محرر مدقق رائق منمق.

ـ والكتاب في نفس الأمر حوى علوماً، ويدل عليه ما تقدم من كلام الفرغاني، مما لا يحتاج معه إلى كتاب آخر لطالب علم، مادام فيه هذه العلوم، وإذا أردنا أن نسمي بعضها فيمكن أن نقول إن منها: القراءات، والتوحيد، والفقه، واللغة وإعراب القرآن، وعلم الرجال، والكلام على الأسانيد، والمصطلح، والتاريخ، وعلوم القرآن، والتي بعضها يمكن أن يكون علماً برأسه كالناسخ والمنسوخ، والغريب، والمشكل، والأمثال، والكليات، أضف إلى ذلك الكلام على الإسرائيليات، والفضائل، وغير ذلك، وكل هذا قد لا يجتمع في كتاب غيره.

ـ ومما يميزه جداً أنه خال من البدعة، مما يجعل الطالب يثق بما فيه من جهة الاعتقاد، ولاسيما والذي شهد له بذلك الحبر البحر شيخ الإسلام ابن تيمية.

ـ وأيضاً فقوة أسانيده في الجملة وتنكبه الأسانيد التي تشتمل على الكذابين والمتهمين بالكذب أثرت في كتابه جداً.

ـ ويضاف إلى ذلك اجتماع عوامل السبق في مؤلفه، فمنها سعة علومه، وتمكنه في أبواب العلوم المختلفة.

المبحث الثاني: ترجمة الإمام ابن أبي حاتم[(١)].

المطلب الأول: اسمه ونسبه وحياته وطلبه للعلم وشيوخه.

اسمه ونسبه وحياته:

عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي أبو محمد الإمام ابن الإمام الحافظ أبو حاتم: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران، أبو محمد ابن أبي حاتم التميمي الحنظلي، الإمام ابن الإمام، الحافظ ابن الحافظ[(٢)].

ذكر ابن السمعاني في الأنساب عن ابن طاهر قال: (أبو حاتم الرازي الحنظلي منسوب إلى درب حنظلة بالري، وداره ومسجده في هذا الدرب رأيته ودخلته)، ثم ساق ابن طاهر بسند له إلى ابن أبي حاتم قال: (قال أبي: نحن من موالى بنى تميم بن حنظلة من غطفان)، قال ابن طاهر: والاعتماد على هذا أولى والله أعلم). تعقبه ياقوت في معجم البلدان (حنظلة) فقال (هذا وهم؛ لأن حنظلة هو حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم وليس في ولده من اسمه تميم، ولا في ولد غطفان بن سعد بن قيس عيلان من اسمه تميم بن حنظلة على ما أجمع عليه النسابون...)، فان صح السند إلى ابن أبي حاتم فهم من موالى بني حنظلة من تميم، والتخليط ممن بعده[(٣)].

ولد ابن أبي حاتم سنة مائتين وأربعين[(٤)]، ثم حج به أبوه سنة مائتين وخمسة وخمسين ذكر ذلك في ترجمة أبيه من التقدمة.

---

(١) انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء، الذهبي: (١٣/ ٢٦٣)، طبقات الحنابلة، أبو يعلى: (٢/ ٥٥)؛ تذكرة الحفاظ، الذهبي: (٣/ ٨٢٩ – ٨٣٢)؛ ميزان الاعتدال، الذهبي: (٢/ ٥٨٧ – ٥٨٨)؛ العبر، الذهبي: (٢/ ٢٠٨)؛ الأنساب، السمعاني: (٦/ ٤٢)؛ فوات الوفيات، الكتبي: (٢ / ٢٨٧ – ٢٨٨)؛ طبقات الشافعية الكبرى السبكي: (٣/ ٣٢٤ – ٣٢٨)؛ البداية والنهاية، ابن كثير: (١١ / ١٩١)؛ لسان الميزان، ابن حجر: (٣/ ٤٣٢ – ٤٣٣)؛ النجوم الزاهرة: (٣/ ٢٦٥)؛ طبقات الحفاظ، السيوطي: (ص ٣٤٦)؛ طبقات المفسرين: (١/ ٢٧٩ – ٢٨١)؛ شذرات الذهب، ابن العماد الحنبلي: (٢/ ٣٠٨ – ٣٠٩).

(٢) طبقات الحنابلة، أبو يعلى: (٣/ ١٠٣)؛ الوافي بالوفيات، الصفدي: (٨/ ٢٥١)؛ الدر المنضد، العليمي: (١/ ١٦٣).

(٣) مقدمة الجرح والتعديل: (١/ ٤).

(٤) التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، ابن نقطة: (٣٣٢).

وفى التذكرة عنه: (كنا بمصر سبعة أشهر لم نأكل فيها مرقة، نهارنا ندور على الشيوخ، وبالليل ننسخ ونقابل: فأتينا يوما أنا ورفيق لي شيخا، فقالوا هو عليل، فرأيت سمكة أعجبتنا، فاشتريناها، فلما صرنا إلى البيت حضر وقت مجلس بعض الشيوخ فمضينا، فلم تزل السمكة ثلاثة أيام، وكاد أن ينضى فأكلناه نيئا لم نتفرغ نشويه، ثم قال: لا يستطاع العلم براحة الجسد)[1].

طلبه للعلم:

قال عن نفسه في مبدأ الطلب: (ولم يدعني أبي أطلب الحديث حتى قرأت القرآن على الفضل بن شاذان). والفضل بن شاذان هذا من العلماء المقرئين.

ثم شرع في الطلب على أبيه الإمام أبي حاتم الرازي، والإمام أبي زرعة عبيد الله ابن عبد الكريم الرازي، وغيرهما من محدثي بلده الري[2].

وجاء في طبقات الحنابلة: أنه رحل في طلب الحديث إلى البلاد مع أبيه وبعده[3].

شيوخه:

شيوخه في التفسير: أكثر من الرواية عن جملة من الشيوخ في تفسيره، وقد وجدت أن ما يزيد على ثلاثة أرباع تفسيره من المسند[4] جاء عن طريق عشرين من شيوخه كان من أبرزهم:

أبوه أبو حاتم ، فقد جاء من طريقه أكثر من خمس تفسيره[5]، ويليه في ذلك خاله أبو زرعة الرازي الإمام، فقد روى عنه أكثر من عشر تفسيره من طريقه[6]، ثم علي بن الحسين[7]، فأبو سعيد بن الأشج[8]، ثم محمد بن يحيى[9]،

---

(١) تذكرة الحفاظ، الذهبي: (٣/ ٨٣٠).

(٢) مقدمة الجرح والتعديل: (١/ ٤)؛ مختصر تاريخ دمشق لابن منظور: (١٥/ ٢٠).

(٣) طبقات الحنابلة، أبو يعلى: (١/ ٥٢).

(٤) المسند من تفسيره المطبوع هو (١٣٠٥١) رواية ، ومجموع الروايات الواردة عن المكثرين من شيوخه (٩٨٠٨) أي (٧٥٪) من طريقهم.

(٥) في (٢٦٤٢) رواية.

(٦) في (١٤٠٩) رواية.

(٧) في (٨٥١) رواية.

(٨) في (٨٤٧) رواية.

(٩) في (٧٤٢) رواية.

فحجاج بن حمزة[١]، ثم محمد العباس مولى بني هاشم[٢]، فعصام بن رواد[٣]، ثم الحسن بن أبي الربيع[٤]، فمحمد ابن الفضل[٥]، وأحمد بن سنان[٦]، ثم الحسن بن أحمد[٧]، فمحمد بن سعد العوفي[٨]، ثم الحسن بن محمد بن الصباح[٩]، فمحمد بن حماد الطهراني[١٠]، فأبو بكر بن أبي موسى[١١]، وموسى بن هارون الطوسي[١٢]، ثم يونس بن حبيب[١٣]، فأبو سعيد بن يحيى ابن سعيد القطان[١٤]، ثم محمد بن إسماعيل الأحمسي[١٥].

وفي طبقات الحنابلة: أنه سمع أيضاً صالح بن أحمد،[١٦] وأحمد بن أصرم،[١٧] وأحمد بن منصور الرمادي،[١٨] وغيرهم[١٩].

ذكر الذهبي جماعة من قدماء شيوخ ابن أبي حاتم الذين ماتوا سنة ٢٥٦ فما بعدها إلى الستين، منهم عبد الله بن سعيد أبو سعيد الأشج، وعلي بن المنذر

(١) في (٦٥١) رواية.

(٢) في (٣٨٠) رواية.

(٣) في (٣٠٥) رواية.

(٤) في (٢٧٩) رواية.

(٥) في (٢٧٥) رواية.

(٦) في (٢٢٢) رواية.

(٧) في (٢٠٥) رواية.

(٨) في (١٨٣) رواية.

(٩) في (١٧٦) رواية.

(١٠) في (١٢٨) رواية.

(١١) في (٩٠) رواية.

(١٢) في (٩٠) رواية.

(١٣) في (٨٩) رواية.

(١٤) في (٨٤) رواية.

(١٥) في (٧١) رواية.

(١٦) لم أجد له في التفسير إلا رواية واحدة عند قوله: (أو دماً مسفوحاً).

(١٧) لم أجد له في التفسير إلا رواية واحدة عند قوله: (ألا له الخلق والأمر).

(١٨) روى عنه في التفسير في (٥٣) رواية.

(١٩) طبقات الحنابلة، أبو يعلى: (١/ ٥٢).

الطريفي[١]، والحسن بن عرفة[٢]، ومحمد بن حسان الأزرق[٣]، ومحمد بن عبد الملك بن زنجويه[٤]، وحجاج بن الشاعر[٥]، ومن أئمة شيوخه أيضاً مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح، وجماعة كثيرة[٦].

ثناء أهل العلم عليه:

قال علي بن أحمد الفرضي: (ما رأيت أحدا ممن عرف عبد الرحمن ذكر عنه جهالة قط، ويروى أن أباه كان يتعجب من تعبد عبد الرحمن، ويقول: من يقوى على عبادة عبد الرحمن ؟ لا أعرف له ذنبا)، وقال أبو عبد الله القزويني: (إذا صليت مع ابن أبي حاتم فسلم نفسك إليه يعمل بها ما شاء)، وقال أبو يعلى الخيلي الحافظ: (أخذ علم أبيه وأبي زرعة، وكان بحراً في العلوم، ومعرفة الرجال، صنف في الفقه واختلاف الصحابة والتابعين وعلماء الأمصار..وكان زاهداً يعد من الأبدال)، وقال الخليلي في ترجمة أبي بكر بن أبي داود: (كان يقال: أئمة ثلاثة في زمن واحد، ابن أبي داود، وابن خزيمة، وابن أبي حاتم)، أقول: قدم ذكر ابن أبي داود لأنه في ترجمته وإلا فابن أبي حاتم اجل، مع أنه عاش مدة طويلة بعد ابن أبي داود وابن خزيمة، تفرد فيها بالإمامة[٧].

عقيدته:

كان الإمام على مذهب السلف في الاعتقاد، وقد نقل عنه ذلك، ولاسيما في أمر المحنة بخلق القرآن.

جاء في طبقات الحنابلة: قرأت في كتاب الرد على الجهمية حدثنا صالح بن أحمد ابن حنبل: قال سمعت أبي ﷺ يقول: قال الله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾[٨] فأخبرنا بالخلق ثم قال: والأمر فأخبر أن الأمر غير الخلق.

---

(١) روى عنه في التفسير في (٥) روايات.

(٢) روى عنه في التفسير في (٤٦) رواية.

(٣) روى عنه في التفسير في (٣) روايات فقط.

(٤) روى عنه في التفسير في (٨) روايات.

(٥) لم أجد عنه في التفسير رواية.

(٦) مقدمة الجرح والتعديل: (١/ ٥).

(٧) سير أعلام النبلاء، الذهبي: (١٣/ ٢٦٦)؛ مختصر تاريخ دمشق لابن منظور: (١٥/ ٢٠).

(٨) سورة الأعراف،الآية: ٥٤.

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت أحمد بن سنان الواسطي يقول: قد ميز الله بين الخلق والأمر، فسمى هذا أمراً وسمى هذا خلقاً، وفرق بينهما فقال: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ ، وكل مخلوق داخل في الخلق، وبقي الأمر، والأمر ليس بمخلوق، قال الله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ أَمْرُ ٱللَّهِ أَنزَلَهُۥٓ إِلَيْكُمْ﴾ [1]، فأنزل كلامه غير مخلوق[2].

المطلب الثاني: آثاره، وتلاميذه، ومكانته العلمية، ووفاته.

آثاره:

صنف الإمام ابن أبي حاتم التصانيف من جملتها المسند في ألف جزء، وكتاب الزهد، وكتاب الكنى، والفوائد الكبير، وفوائد الرازيين، وتقدمة التعرفة الجرح والتعديل. وصنف في الفقه واختلاف الصحابة والتابعين وعلماء الأمصار، كتاب علل الحديث ، وثواب الأعمال، والمراسيل، وله الجرح والتعديل في عدة مجلدات تدل على سعة حفظه وإمامته، وكتاب الرد على الجهمية في مجلد كبير، وله تفسير كبير سائره آثار مسندة في أربع مجلدات[3].

وفي طبقات الشافعية: صنف الكتب المهمة كالتفسير الجليل المقدار في أربع مجلدات عامته آثار مسندة، وكتاب الجرح والتعديل، وكتاب العلل، المبوب على أبواب الفقه، ومناقب الشافعي، ومناقب أحمد، وغير ذلك[4].

تلاميذه:

ومن الرواة عنه الحسين بن على حسينك التميمي الحافظ، وأبو الشيخ عبد الله بن محمد بن حيان الأصبهاني الحافظ، وعلى بن عبد العزيز ابن مدرك،

---

(١) سورة الطلاق، الآية: ٥.

(٢) طبقات الحنابلة، أبو يعلى: (١/ ٥٢)؛ ميزان الاعتدال: (٢/ ٥٨٧)؛ لسان الميزان، ابن حجر: (٨/ ١٨٧)؛ المنهج الأحمد، العليمي: (٢/ ٢٣).

(٣) طبقات الحنابلة، أبو يعلى: (١/ ٥٢)؛ الوافي بالوفيات، الصفدي: (١٨/ ١٣٦)؛ فوات الوفيات، الكتبي: (٢/ ٢٨٨)؛ مقدمة الجرح والتعديل: (١/ ٨)؛ طبقات الحفاظ، السيوطي: (٣٤٥)؛ فوات الوفيات، الكتبي: (٢/ ٢٨٨)؛ طبقات المفسرين، الداودي: (ص ٦٥).

(٤) طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة: (١/ ١١١).

وأبو احمد الحاكم الكبير، وأحمد بن محمد البصير، و عبد الله ابن محمد بن أسد، وحمد الأصبهاني، وإبراهيم بن محمد النصراباذى، واحمد بن محمد بن يزداذ، وعلى بن محمد القصار، وأبو حاتم بن حبان الستى صاحب الثقات، ذكر ذلك في ترجمة أبي حاتم الرازي من الثقات[١].

فضله ومكانته العلمية:

قال أبو يعلى الخليلي: كان يعد من الأبدال، وقد أثنى عليه جماعة بالزهد والورع التام، والعلم والعمل[٢].

وقال في الطبقات عنه: أحد الأئمة في الحديث والتفسير والعبادة والزهد والصلاح، حافظ ابن حافظ[٣].

وقال ابن السمعاني في الأنساب: (من كبار الأئمة، صنف التصانيف الكثيرة، منها كتاب: الجرح والتعديل، وثواب الأعمال، وغيرهما، سمع جماعة من شيوخ البخاري ومسلم)، وقال الذهبي في التذكرة: (الإمام الحافظ الناقد شيخ الإسلام...كتابه في الجرح والتعديل يقضى له بالرتبة المتقنة في الحفظ، وكتابه في التفسير عدة مجلدات، وله مصنف كبير في الرد على الجهمية يدل على إمامته)[٤].

قال أبو الحسن الرازي: (سمعت على بن الحسين المصري ونحن في جنازة ابن أبي حاتم يقول: قلنسوة عبد الرحمن من السماء، وما هو بعجب، رجل من ثمانين سنة لم ينحرف عن الطريق)[٥].

---

(١) مقدمة الجرح والتعديل (١/ ٦).

(٢) الوافي بالوفيات، الصفدي: (٦/ ٩٣)؛ شذرات الذهب، ابن العماد الحنبلي: (٢/ ٣٠٨)؛ المنهج الأحمد، العليمي: ٢/ ٢٣)، ومرادهم من الأبدال من يخلف الله غيرهم إذا ماتوا إبدالاً لهذه الأمة، وهو من مصطلحات التصوف، وقد يراد به التميز في العلوم.

(٣) طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة: (١/ ١١١).

(٤) تذكرة الحفاظ، الذهبي: (٣/ ٨٣٠)؛ الدر المنضد: (١/ ١٦٣).

(٥) طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة: (١/ ١١١)؛ الجرح والتعديل: (١/ ٨)؛ تاريخ دمشق، ابن عساكر: (٣٥/ ٣٥٩).

وقال أبو الحسن علي بن أحمد الفرضي: ما رأيت أحدا ممن عرف عبد الرحمن ذكر عنه جهالة قط، وكنت ملازمه مدة طويلة، فما رأيته إلا على وتيرة واحدة لم أر منه ما أنكرته من أمر الدنيا ولا من أمر الآخرة؛ بل رأيته صائنا لنفسه ودينه ومروءته.

وقال علي بن عبد الرحمن: كان عبد الرحمن بن أبي حاتم مقبلا على العبادة من صغره، والسهر بالليل، والذكر، ولزوم الطهارة، فكساه الله بها نورا، فكان يسر به من نظر إليه.

قلت: وقد وجدت مصداق ذلك واضحاً في تفسيره حيث أكثر من إيراد الوعظ والفضائل في الترغيب والترهيب؛ بل فاق ابن جرير في نسبة ما يروى في هذا.

وقال محمد بن عبد الله البغدادي: وكان من منة الله على عبد الرحمن أنه ولد بين قماطر العلم والروايات، وتربى بالمذاكرات مع أبيه وأبي زرعة، فكانا يزقانه كما يزق الفرخ الصغير ويعنيان به؛ فاجتمع له مع جوهر نفسه كثرة عنايتهما، ثم تمت النعمة برحلته مع أبيه، فأدرك الإسناد وثقات الشيوخ بالحجاز والعراق والشام والثغور، وسمع بانتخابه حتى عرف الصحيح من السقيم فترعرع في ذلك، ثم كانت رحلته الثانية بنفسه بعد تمكن معرفته يعرف له ذلك، وتقدم بحسن فهمه، وديانته، وقديم سلفه[(١)].

وفاته:

مات أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم سنة سبع وعشرين وثلاثمائة[(٢)].

وزاد في طبقات الشافعية أنه قارب التسعين[(٣)].

وقال علي بن إبراهيم: سمعت أحمد بن محمد بن عمر الرازي بعد وفاة عبد الرحمن بن أبي حاتم والناس مجتمعون للتعزية والمسجد غاص بأهله قام فقرأ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾[(٤)] إلى قوله: ﴿أُولَٰئِكَ

(١) مختصر تاريخ دمشق، ابن منظور: (١٥/ ٢١).

(٢) طبقات الحنابلة، أبو يعلى: (٢/ ٥٥)؛ مختصر تاريخ دمشق، ابن منظور: (١٥/ ٢٠).

(٣) طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة: (١/ ١١١)؛ العبر في خبر من غبر، الذهبي: (٢/ ٢٧).

(٤) سورة المؤمنون، الآية: ١، ٢.

﴿ هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴾ [1] الآية فضج المسجد بالبكاء والنحيب، وقالوا: نرجو أن يكون عبد الرحمن من أهل هذه الآيات؛ فإن هذه الخصال كانت كلها فيه.

قال الذهبي: في سنة سبع وعشرين وثلاثمائة توفي حافظ وقته أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم [2].

المطلب الثالث: المميزات العامة لتفسيره وعوامل السبق لديه.

تقدم في كلام العلماء في خصيصة تفسيره بأنه من المسند.

إلا أننا لم نجد فيما بين أيدينا كلاماً يمكن أن نتعرف على ميزاته من خلال ما ذكره العلماء عن تفسيره، وحتى ندرك الميزات العامة لكتابه يحسن أن أسوق هنا ما جاء في مقدمته من تعريفه بكتابه التفسير، قال: (سألني جماعة من إخواني إخراج تفسير القرآن مختصرا بأصح الأسانيد، وحذف الطرق والشواهد والحروف والروايات، وتنزيل السور، وأن نقصد لإخراج التفسير مجردا دون غيره ، متقصين تفسير الآي حتى لا نترك حرفا من القرآن يوجد له تفسير إلا أخرج ذلك .

فأجبتهم إلى ملتمسهم ، وبالله التوفيق وإياه نستعين ، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

فتحريت إخراج ذلك بأصح الأخبار إسنادا ، وأشبهها متنا.

فإذا وجدت التفسير عن رسول الله ﷺ لم أذكر معه أحدا من الصحابة ممن أتى بمثل ذلك.

وإذا وجدته عن الصحابة فإن كانوا متفقين ذكرته عن أعلاهم درجة بأصح الأسانيد، وسميت موافقيهم بحذف الإسناد، وإن كانوا مختلفين ذكرت اختلافهم وذكرت لكل واحد منهم إسنادا ، وسميت موافقيهم بحذف الإسناد.

فإن لم أجد عن الصحابة ووجدته عن التابعين عملت فيما أجد عنهم ما ذكرته من المثال في الصحابة. وكذا أجعل المثال في أتباع التابعين وأتباعهم.

جعل الله ذلك لوجهه خالصا ، ونفع به). ثم ساق أسانيده [3] .

---

(١) سورة المؤمنون، الآية: ١٠.

(٢) دول الإسلام: (١/ ٢٠٠)؛ مختصر تاريخ دمشق لابن منظور: (١٥/ ٢٣)؛ المعين في طبقات المحدثين، الذهبي: (١١٠)؛ شذرات الذهب: (٢/ ٣٠٨)؛ المختصر في أخبار البشر، ابن العماد الحنبلي: (٢/ ٨٦).

(٣) مقدمة تفسير ابن أبي حاتم (١ / ٣).

وندرك من هذه المقدمة عدة ميزات :

أولا: أنه وضع كتابه تلبية لوصية إخوانه ومما ترتب على ذلك مما لمسته في دراستي أنه تميز بإيراد الفضائل والتفسير الوعظي،وأكثر منها جداً مقارنة بابن جرير.

ثانياً: أنه استوعب كل ما جاء في تفسير الآيات من التفاسير المأثورة، وهي نقلة نوعية في مراحل التفسير كعلم مستقل كما تقدم.

ثالثاً: ترتيبه للوارد ترتيب محدث مسند، فهو ينظر للمسند إليه، وللإسناد، وللمتن، فيقدم المرفوع على الموقوف والمقطوع، ويقدم الأصح إسناداً، والأشبه متناً، وهذه طريقة المحدثين، وخصيصتهم التي انفردوا بها، وميزتهم التي فاقوا غيرهم بها، مما جعل تفسيره محل إجلال بين أهل العلم.

كما إنه يورد الشواهد والطرق بإشارة لطيفة غير مسندة، إذا ثبت عنده المسند منها.

رابعاً: وطريقته في ذكر المخالف والموافق متميزة كذلك، بتخيره أعلى الأسانيد في كلٍ، وذكر الموافق مجرداً عن الإسناد، وهذه طريقة الترجيح الصحيح، ويستفيد منها مبتغي الصواب من الأقوال غالباً.

وقد وجدت ذلك واضحاً في تقديم تفسير زيد على عبد الرحمن بن زيد، وتفسير أبي العالية على الربيع، مراعاة للطبقة والجلالة، وهذا من أبرز أمثلة ذلك مما وقفت عليه إحصاءًا مقارنة بابن جرير.

خامساً: اجتمع لابن أبي حاتم صفات وعوامل للسبق، أثرت في تفسيره، منها ورعه الشديد؛ فقد أثر في مروياته المرفوع الذي اشترط صحة إسناده، فلم يبلغ شأو ابن جرير في ذلك، بل كان على النصف تقريباً، ثم إن جله كان في التفسير الوعظي.

ومنها: طول العمر مع حضور العقل واتساع رحلته، فقد أكسبه هذا علواً في الأسانيد، تظهر في مروياته كثيراً، مقارنة بابن جرير.

ومنها: قوته في علم الرجال من جهة تمييزه مرويات الثقة من الضعيف، والمقبول من المردود، مما أكسب كتابه قبولاً لدى المحدثين.

ومنها: ما حواه من علوم عن أبيه، وعن خاله أبي زرعة[1]، وهو ما كان ظاهراً جداً في كتبه ولاسيما التفسير، وإذا علمنا أنهما كانا من كبار العلماء في الرواية والرجال، وأنهما كانا يهتمان بتعليمه صغيراً، عرفنا جلالة ما يرويه عنهما.

---

(١) ذكرت فيما سبق أن ثلث تفسيره تقريباً جاء عن هذين الإمامين الأب والخال.

الباب الثاني
بين الإمامين في التفسير

الفصل الأول: مرويات التفسيرين.
الفصل الثاني: موضوع الرواية، والرواة.
الفصل الثالث: ما انفرد به كل منهما.

الفصل الأول
مرويات التفسيرين

المبحث الأول: التفسير المرفوع.

المطلب الأول: أشهر من روى المرفوع من التفسير عندهما.

المطلب الثاني: أنواع وتقاسيم التفسير المرفوع عندهما.

المبحث الثاني: التفسير الموقوف على الصحابي.

المطلب الأول: أشهر من روى الموقوف من التفسير عندهما.

المطلب الثاني: أنواع وتقاسيم التفسير الموقوف عندهما.

المبحث الثالث: تفسير التابعين.

المطلب الأول: أشهر رواة التفسير من التابعين عندهما.

المطلب الثاني: أنواع وتقاسيم تفسير التابعين عندهما.

المبحث الرابع: تفسير تابع التابعين.

المطلب الأول: أشهر رواة التفسير من تابع التابعين عندهما.

المطلب الثاني: أنواع وتقاسيم تفسير تابع التابعين عندهما.

الفصل الأول
مرويات التفسيرين

المبحث الأول: التفسير المرفوع.

التفسير المرفوع: هو الرواية التفسيرية التي ترد عن النبي ﷺ في تفسير آية من الآيات قصداً.

وإنما عبرت بـ(قصداً)، أي بصورة مباشرة، وإلا فكل السنة تعد تفسيراً للقرآن.

ولاشك أن من أهم أنواع التفسير هو التفسير المرفوع للنبي ﷺ، فإنه إذا صح إسناده؛ فلا يعدل عنه، وعلى هذا درج علماء الأمة، وما هذا إلا لأن النبي ﷺ أعلم بكتاب الله ومراد الله، وهو أحرص وأنصح للأمة بما يكون خيراً لها، فهو النبي الخاتم، ومنه تعلم الصحابة فمن بعدهم، ولهذا لا نجد قط رواية موقوفة أو مقطوعة يقدمها إمام من علماء التفسير على المرفوع الصحيح قط، وبرز هذا بالضرورة في كتابي الإمامين ابن جرير، وابن أبي حاتم، بل صرح ابن أبي حاتم بهذا الشرط في مقدمة تفسيره كما مر.

ويمكننا قبول أسانيد كلٍ في الجملة، اعتماداً على ما شهد به شيخ الإسلام ابن تيمية لتفسير ابن جرير من إيراده أقوال السلف بالأسانيد الثابتة، واعتماداً على ما ذكره ابن أبي حاتم في مقدمته من اعتماده على الصحيح الثابت.

ويترتب على ذلك أننا نعقد المقارنة بين المرويات، من غير جهة النظر في ثبوت الأسانيد، وقد انتقيت أن يكون ذلك من خلال:

- أشهر من روى المرفوع من التفسير عندهما.
- وأنواع وتقاسيم التفسير المرفوع عندهما. وفيما يلي بيان ذلك:

المطلب الأول: أشهر من روى المرفوع من التفسير عندهما.

بعمل إحصاء واسع، واستقصاء للمرويات الواردة في التفسير، مما ورد من التفسير المرفوع، في تفسيري ابن جرير وابن أبي حاتم، تبين لي جملة من أوجه التشابه والافتراق تنبئ عن مزايا كل تفسير تميز به عن الآخر، في جانب أشهر من روى المرفوع، فمن ذلك:

أولاً: وردت الرواية المرفوعة في تفسير ابن جرير عن (٢٣٦) راوٍ، رووا (١٥٥٧) رواية تفسيرية، ووردت في تفسير ابن أبي حاتم عن (١٩١) راوٍ؛ رووا (٨٧٦) رواية تفسيرية، ونلحظ من عدد المرويات في الجملة قلة الرواية المرفوعة مقارنة بما ورد من مرويات عن الصحابة والتابعين وأتباعهم في التفسيرين، بحيث لم تبلغ نصف عشر مروياتهما[(١)].

وهذا يؤكد ما نبه له العلماء قديماً، قال الإمام أحمد ثلاثة أمور ليس لها إسناد: التفسير والملاحم والمغازي ويروى ليس لها أصل أي إسناد؛ قال شيخ الإسلام: (لأن الغالب عليها المراسيل) [(٢)].

ونلحظ في هذا أيضاً تبايناً في عدد الرواة، في الجملة، إلا أن المكثرين من هؤلاء عند الإمامين نحو ثلاثين راوٍ فقط، وقد رووا ما يقدر بنحو ثلاثة أرباع المرويات، وسوى ذلك هو ممن أثر عنه رواية أو روايتان أو مادون الثمانية، مما لا يشكل فارقاً كبيراً عند المقارنات بين هؤلاء المكثرين فقط، ولا يؤثر إهماله في نتيجة الدراسة.

بل إننا لا نبعد كثيراً عن الواقع إذا قررنا أن المقارنة لا تتعدى خمسة عشر من الأفراد، وليس كلهم من الصحابة، لوجود من يعنى بالمراسيل من التابعين في ذلك.

ثانياً: جاء ترتيب الرواة عند ابن جرير فيمن روى المرفوع حسب عدد المروي وكثرته: (أبو هريرة (٢٥٩)، وعائشة(٩٠)، وأنس(٨٣)، وابن عباس(٨٠)، وأبو سعيد الخدري(٦٩)، وابن عمر(٦٣)، والحسن البصري(٥٢)، وقتادة(٥١)، عبد الله بن مسعود(٥٠)، وأبي بن كعب(٣٦)، وعبد الله بن عمرو(٣٦)، وجابر بن عبد الله(٣٥)، وأبو الدرداء(٢٨)، وعلي بن أبي طالب(٢٧)، وأبو أمامة(٢٤)، وعبادة بن الصامت(٢٠)، وأبو بكر(١٩)، وأبو ذر(١٨)، وأم سلمة(١٧)، وعدي بن حاتم(١٥)، وعقبة بن عامر(١٥)، والبراء بن عازب(١٤)، وعمر بن الخطاب(١٣)، وسعيد ابن جبير(١٢)، وعمران بن زيد بن اسلم(١٢)، وعمران بن حصين(١٠)، وسمرة بن

---

(١) بلغت نسبة المرويات (٠.٠٤) من إجمالي مرويات التفسيرين، البالغة عند ابن جرير (٣٨٣٧٩) رواية، وعند ابن أبي حاتم: (٢٠٥٠٢) رواية.

(٢) الإتقان: (٢/ ٤٧١)؛ مناهل العرفان: (٢/ ١٢)، (٢/ ١٩).

جندب(٩)، وزيد بن أسلم(٩)، ومعاوية بن حيده(٩)، وأبو موسى الأشعري(٨)، والنعمان بن بشير(٨)، وحذيفة بن اليمان(٨)، وصفوان بن عسال(٨).

وما سوى هؤلاء وعددهم يناهز المائتين بقليل، لم ترد عنهم إلا الرواية والروايتان إلى السبع فحسب.

وجاء ترتيب الرواة عند ابن أبي حاتم فيمن روى المرفوع بالنظر إلى كثرة المروي: أبو هريرة (١٣٢)، وابن عباس(٧٣)، وأنس(٥١)، وأبو سعيد الخدري(٤٤)، وابن مسعود (٤٠)، وأبو أمامة (٢٦)، وعلي بن أبي طالب(٢٦)، وابن عمر(٢٦)، وجابر بن عبد الله (٢٤)، وعبد الله بن عمرو(٢١)، وقتادة(١٩)، وأبي بن كعب(١٩)، وعائشة (١٨)، والحسن البصري(١٨)، وأبو ذر الغفاري(١٦)، وأبو الدرداء(١٥)، وعقبة بن عامر(١٤)، وأبو موسى الأشعري(١١)، وواثلة بن الاسقع(١١)، وعمران بن الحصين(١٠)، وسمرة بن حندب(٩)، ومعاذ بن جبل(٩)، وعبادة بن الصامت(٧)، وعمر بن الخطاب(٧)، وزيد بن أسلم(٦)، وسعيد ابن جبير(٦)، والنواس بن سمعان(٦)، وسلمان الفارسي(٦)، والربيع بن أنس(٥)، والشعبي(٥)، ومجاهد(٥)، وأبو أيوب الأنصاري(٥). وما سوى هؤلاء وعددهم نحو المائة والستين، لم ترد عنهم إلا الرواية والروايتان إلى الأربع فحسب.

ثالثاً: تشابهت النسب في الجملة بين ما رواه كل من: أبي هريرة[١]، وأنس[٢]، وأبي سعيد الخدري[٣]، وأبي بن كعب[٤]، وعبد الله بن عمرو[٥]، وجابر[٦]، وأبي الدرداء عند الإمامين[٧].

---

(١) كانت نسبة المروي له عند ابن جرير (٠.١٦) من تفسيره عنه، وكانت عند ابن أبي حاتم (٠.١٤).

(٢) كانت نسبة مروياته عندهما متطابقة، بنسبة (٠.٠٥).

(٣) كانت نسبة المروي له عند ابن جرير (٠.٠٤٠) من تفسيره عنه، وكانت عند ابن أبي حاتم (٠.١٤).

(٤) كانت نسبة المروي له عند ابن جرير (٠.٠٢٣) من تفسيره عنه، وكانت عند ابن أبي حاتم (٠.٠٢٠).

(٥) كانت نسبة المروي له عند ابن جرير (٠.٠٢٣) من تفسيره عنه، وكانت عند ابن أبي حاتم (٠.٠٢٢).

(٦) كانت نسبة المروي له عند ابن جرير (٠.٠٢٢) من تفسيره عنه، وكانت عند ابن أبي حاتم (٠.٠٢٥).

(٧) كانت نسبة المروي له عند ابن جرير (٠.٠١٨) من تفسيره عنه، وكانت عند ابن أبي حاتم (٠.٠١٦).

إلا أنه ظهرت المفارقة فيما روته عائشة، ففي حين احتلت المرتبة الثانية في الرواية المرفوعة عند ابن جرير، نجدها في المرتبة الرابعة عشر عند ابن أبي حاتم[١].

وأما كون أكثر الروايات جاءت عن أبي هريرة وأنس وأبي سعيد ..إلخ، فهو يتوافق مع كون هؤلاء من المكثرين في الرواية أصلاً لحديثه ﷺ.

ونجد ابن أبي حاتم قد أكثر من الرواية عن ابن عباس، حيث احتل المرتبة الثانية في الرواية لتفسيره ﷺ[٢]، في حين كان عند ابن جرير في المرتبة الرابعة[٣].

كما أن ابن جرير عني بنقل المروي عن ابن عمر أكثر من ابن أبي حاتم[٤].

في حين عني ابن أبي حاتم بالرواية عن علي بن أبي طالب أكثر من ابن جرير[٥].

كما أكثر ابن جرير من الرواية عن عبادة بن الصامت، وعن أبي بكر الصديق، وعن أم سلمة[٦].

ومما ينبغي الإشارة إليه ما كان من إكثار ابن جرير من إيراد مرسل الحسن وقتادة في تفسيره ﷺ أكثر مما جاء عن ابن أبي حاتم[٧]، ولعل للصناعة الحديثية الأثر في إقلال ابن أبي حاتم من هذا وإكثار ابن جرير منه.

---

(١) كانت نسبة المروي لها عند ابن جرير (٠.٠٦٠) من تفسيره عنها، وكانت عند ابن أبي حاتم (٠.٠١٩)، أي بفارق واضح بين، وقد يعزى ذلك أيضاً إلى شرط كل منهما في قبول الأسانيد، حيث وردت الرواية عنها من طرق يقبلها ابن جرير، ولم ترد بنفس القوة عند ابن أبي حاتم..

(٢) بعد أبي هريرة، بنسبة بلغت (٠.٠٨) من تفسيره.

(٣) بعد أبي هريرة، وعائشة، وأنس، بنسبة بلغت (٠.٠٥) من تفسيره.

(٤) عند ابن جرير بلغت نسبة المروي (٠.٠٤٠)، وعند ابن أبي حاتم بلغت (٠.٠٢٧).

(٥) عند ابن أبي حاتم بلغت نسبة المروي (٠.٠٢٧)، وعند ابن جرير بلغت (٠.٠١٧).

(٦) بلغ ما جاء عن **عبادة** عند ابن جرير (٠.٠١٣) من جملة عدد مرويات تفسيره، وكانت النسبة عند ابن أبي حاتم (٠.٠٠٧)؛ وأما المروي عن **أبي بكر الصديق**، فقد بلغ عند ابن جرير (٠.٠١٢)، وعند ابن أبي حاتم.

ومثله ما جاء عن **أم سلمة**.

(٧) احتل **الحسن** المرتبة السادسة بين الصحابة في رواية تفسيره ﷺ بنسبة بلغت (٠.٠٣)، كما احتل قتادة المرتبة السابعة بنفس النسبة، وبفارق رواية رواية عن شيخه الحسن، في حين كان ترتيب قتادة عند ابن أبي حاتم في المرتبة الحادية عشر بنسبة (٠.٠٢٠)، والحسن في المرتبة الثالثة عشرة بنسبة بلغت (٠.٠١٩) .

ومما يسجل ملحوظة في ذلك أن الحسن وقتادة هما أكثر التابعين إرسالاً لحديث النبي ﷺ، ولم يقاربهم أحدٌ من التابعين في عدد ذلك[1]، فبدا هذا واضحاً عند الإمامين، ولكن بنفس الفارق السابق.

المطلب الثاني: أنواع وتقاسيم التفسير المرفوع عندهما.

السنة النبوية تشمل الكثير من الروايات التي يحتاجها المفسر في تفسيره، منها ما كان تفسيراً مباشراً، وهو قليل كما سبق، ومنها ما يستخدمه المفسر في تفسيره، بما يلحظه من علاقة بين الرواية وبين الآية التي يفسرها، وقد تكون هذه العلاقة في حكم شرعي، أو في بيان فضيلة، أو لإيراد موعظة، أو غير ذلك.

وتختلف أنظار كل مفسر عن الآخر فيما يورده من الآثار في ذلك، وهذا في شيوخ التفسير الأول، إذ أن المتأخرين ينقل غالبهم من الآخر، فتتشابه تفاسيرهم في ذلك مما لا تكون الدراسة منبئةً عن اهتمامات حقيقية في الجملة.

وشيخا التفسير: ابن جرير وابن أبي حاتم من رواد مرحلة الجمع والترتيب للتفسير كعلم مستقل، ولهما مع فضل السبق؛ قوة نظر فيما يوردونه ابتداءً ، وهذا سمح لهما بأن يؤسسا به عملاً يتبعهم فيه غيرهم، مما استدعى النظر في عقد المقارنة بينهما في ذلك، ومحاولة الوصول لنتائج تميز عمل كل منهما.

ولذا قمت بدراسة شاملة للروايات المرفوعة في تفسير الإمامين، طلباً للتعرف على اهتمامات كل إمام فيما يورده في هذا، ومما توصلت له:

أولاً: وجدت من حيث الجملة أن جل ما يرويه ابن أبي حاتم في تفسيره إنما هو مما ليس له صلة مباشرة في التفسير، وأكثره في الجانب الوعظي والفضائل واللطائف.

في حين أن ابن جرير تنوع ما يورده من روايات مما يخدم الجانب التفسيري أكثر.

---

(١) لم يقاربهم من التابعين أحد، وقد جاء **سعيد بن جبير** في المرتبة الرابعة والعشرين عند ابن جرير، وعند ابن أبي حاتم في السابعة والعشرين، بنسبة (٠.٠٠٧) عند الإمامين.

وقد يعزى السبب في ذلك لأمور:

١ ـ أن ابن جرير عالم متنوع الاهتمامات، فكما سبق في ترجمته نجده صنف في شتى العلوم، من الفقه، وفقه الحديث، والأصول، واللغة، والتاريخ، وغيرها، وهذا الاتساع العلمي أعطاه اتساعاً في معرفة ما يحتاج إليه في أنواع التفسير من المرفوع الذي يرويه.

٢ـ أن ابن أبي حاتم لغلبة الجانب الروائي عليه يهتم بالرواية فيما يتصل بعلم التفسير، أكثر من اهتمامه بغير ذلك، وتشدده في ذلك أوضح من ابن جرير، مما جعله يتوخى نقل عدد من الآثار فيما يورده في كتابه.

٣ـ أن ابن جرير لم يقتصر تفسيره على الرواية، بل كان يعلل، ويستدل على جملة من الأنواع، فقد يحتاج أكثر إلى الاستشهاد بحديثه ﷺ ، فيورده أكثر من ابن أبي حاتم.

٤ـ أن ابن جرير صنف كتابه إملاء في ثلاث سنين، وطبيعة الإملاء تقتضي أن يورد الطلاب أسئلة تتعلق بما يعرفونه في شتى العلوم، مما يقتضي إيراده في محله.

ثانياً: بالمقارنة بين الإمامين في أنواع وتقاسيم المرفوع عندهما[١]؛ تبين لي تميز ابن جرير فيما يورده من روايات في: القراءات[٢]؛ وشرح المفردات[٣]؛ وتفسير القرآن بالقرآن[٤]؛وأسباب النزول[٥]؛وذكر المشكل[٦] ؛وسرد

---

(١) سأفرد لتعريفات هذه الأنواع وأمثلتها التي تبين المراد منها من التفسيرين مباحث مستقلة لاحقاً إن شاء الله.

(٢) وقد بلغت عدد مروياته المرفوعة في القراءة عند ابن جرير (٣٣) رواية، وقد بلغت عدد مرويات ابن أبي حاتم المرفوعة في القراءة (٧) روايات فقط، ولم يورد ابن أبي حاتم حديث الأحرف السبعة ـ على شهرته ـ في تفسيره مطلقاً.

(٣) بلغ المروي عند ابن جرير (٢١) رواية، فيما بلغ المروي عند ابن أبي حاتم (١٠) روايات.

(٤) بلغ المروي عدداً عند ابن جرير (١٨) رواية، وعند ابن أبي حاتم **روايتان فقط**، فالفرق ههنا واضح.

(٥) بلغ المروي عند ابن جرير (١٩) رواية، فيما بلغ المروي عند ابن أبي حاتم (٩) روايات.

(٦) بلغ المروي عند ابن جرير (١١) رواية، فيما بلغ المروي عند ابن أبي حاتم (٤) روايات فقط.

القصص:[1]؛ وكتابة المصحف:[2]؛ كما بدا الفرق واضحاً بينهما أيضاً في آيات الأحكام [3]، كما تميز ابن أبي حاتم بسوقه للفضائل[4]، والعناية بالوعظ[5]، وذكر اللطائف[6]، والدعوة[7].

المبحث الثاني: التفسير الموقوف على الصحابي.

التفسير الموقوف: هو الرواية التفسيرية التي ترد في تفسير الصحابي آية من الآيات قصداً.

ولاشك أن هذا من أهم أنواع التفسير بعد النوع السابق لحال الصحابة، لأنهم اجتمعت فيهم صفات عديدة تقتضي التقديم، من شرف الصحبة أولاً، ومشاهدتهم التنزيل، ومعرفتهم اللغة، وما وهبهم الله من ورع وحرص على الأمة ورعايتها، وغير ذلك من الصفات التي تؤهل كل واحدة لتقديم أقوالهم، فكيف لو اجتمعت.

ولهذا اتفق العلماء على تقديم أقوالهم في التفسير على من جاء بعدهم.

وذكر الحاكم أبو عبد الله في المستدرك: أن تفسير الصحابي الذي شهد الوحي، له حكم المرفوع، حيث قال: (ليعلم طالب هذا العلم، أن تفسير الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل - عند الشيخين - حديث مسند)[8].

---

(١) بلغت عدد مرويات ابن جرير المرفوعة في ذلك: (١٣) رواية في حين لم يرو عن ابن أبي حاتم في ذلك شيء.

(٢) بلغت عدد مرويات ابن جرير المرفوعة في ذلك: (٣) روايات في حين لم يرو عن ابن أبي حاتم في ذلك شيء.

(٣) بلغت عدد مرويات ابن جرير المرفوعة في ذلك: (٩٧) رواية في حين كانت عند ابن أبي حاتم، (١٠) روايات فقط .

(٤) بلغ المروي عند ابن أبي حاتم (٢١٥) رواية فيما بلغ عند ابن جرير (١٥٥).

(٥) بلغ المروي عند ابن أبي حاتم (١٩٢) رواية فيما بلغ عند ابن جرير (٨٥) بفارق بين.

(٦) بلغ المروي عند ابن أبي حاتم (١٠١) رواية فيما بلغ عند ابن جرير (١٦) رواية بفارق واضح.

(٧) بلغ المروي عند ابن أبي حاتم (١٢) رواية فيما بلغ عند ابن جرير (٣) روايات فقط.

(٨) ذكره في تفسير سورة الفاتحة من كتاب التفسير بالمستدرك، عقب أثر ابن عباس رضي الله عنهما ، في قوله عز وجل: {الحمد لله رب العالمين} قال: (الجن والإنس)، المستدرك، الحاكم: (١٤٨/٧، ح: ٢٩٧٥).

وفي كتابه معرفة علوم الحديث وغيره حيث قال: ومن الموقوفات ما حدثناه أحمد بن كامل بسنده عن أبي هريرة في قوله: ﴿لَوَّاحَةٌ لِّلْبَشَرِ﴾ [١]... قال: تلقاهم جهنم يوم القيامة فتلفحهم لفحة فلا تترك لحماً على عظم.

قال: فهذا وأشباهه يُعدَ في تفسير الصحابة من الموقوفات، فأما ما نقول: إن تفسير الصحابة مسند، فإنما نقوله في غير هذا النوع.

ثم أورد حديث جابر في قصة اليهود.

وقال:

(فهذا وأشباهه مسند ليس بموقوف، فإن الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل فأخبر عن آية من القرآن أنها نزلت في كذا فإنه حديث مسند)[٢].

وأما ما حُكِمَ عليه بالوقف، فقيل: لا يجب الأخذ به لأنه لَّمَا لم يرفعه، عُلِم أنه اجتهد فيه، والمجتهد يُخطئ ويُصيب، والصحابة في اجتهادهم كسائر المجتهدين.

والأصح أنه يجب الأخذ به والرجوع إليه، لظن سماعهم له من رسول الله ﷺ، ولأنهم إن فسَّروا برأيهم فرأيهم أصوب، لأنهم أدرى الناس بكتاب الله، إذ هم أهل اللسان، ولبركة الصحابة والتخلق بأخلاق النبوة، ولِمَا شاهدوه من القرائن والأحوال التي اختُصوا بها، ولِمَا لهم من الفهم التام والعلم الصحيح، لاسيما علماؤهم وكبراؤهم كالأئمة الأربعة، وعبد الله بن مسعود، وابن عباس وغيرهم.

قال الزركشي في البرهان: اعلم أن القرآن قسمان: قسم ورد تفسيره بالنقل، وقسم لم يرد. والأول: إما أن يرد عن النبي ﷺ أو الصحابة أو رؤوس التابعين، فالأول يُبحث فيه عن صحة السند، والثاني يُنظر في تفسير الصحابي، فإن فسَّره من حيث اللغة فهم أهل اللسان فلا شك في اعتماده، أو بما شاهدوه من الأسباب والقرائن فلا شك فيه، وحينئذ إن تعارضت أقوال جماعة من الصحابة فإن أمكن الجمع فذاك وإن تعذر قدم ابن عباس لأن النبي ﷺ بشره بذلك حيث قال اللهم علمه التأويل [٣].

---

(١) سورة المدثر، الآية: ٢٩.

(٢) معرفة علوم الحديث، الحاكم: (١/ ٥٩)؛ تدريب الراوي: السيوطي: (١/ ١٩٣).

(٣) البرهان، الزركشي: (٢/ ١٧٢)؛ الإتقان : (١/ ٤٤٦).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في مقدمة التفسير: (وحينئذ إذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنة رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة؛ فإنهم أدرى بذلك لما شاهدوه من القرآن والأحوال التي اختصوا بها؛ ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح والعمل الصالح، لاسيما علماؤهم وكبراؤهم كالأئمة الأربعة الخلفاء الراشدين والأئمة المهديين: مثل عبد الله بن مسعود.

ثم أورد ما رواه ابن جرير عن مسروق قال: قال عبد الله يعني ابن مسعود: والذي لا إله غيره ما نزلت آية من كتاب الله إلا وأنا أعلم فيمن نزلت وأين نزلت ولو أعلم مكان أحد أعلم بكتاب الله مني تناوله المطايا لأتيته وقال الأعمش أيضا عن أبي وائل عن ابن مسعود قال : كان الرجل منا إذا تعلم عشر آيات لم يجاوزهن حتى يعرف معانيهن والعمل بهن.

ومنهم الحبر البحر عبد الله بن عباس ابن عم رسول الله ﷺ وترجمان القرآن ببركة دعاء رسول الله ﷺ له حيث قال: ((اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل)).

وساق عن ابن جرير ما أورده عن مسروق قال: قال عبد الله يعني ابن مسعود : نعم ترجمان القرآن ابن عباس . وعن مسروق عن ابن مسعود أنه قال: نعم الترجمان للقرآن ابن عباس.

وقد مات ابن مسعود في سنة ثلاث وثلاثين على الصحيح وعمر بعده ابن عباس ستا وثلاثين سنة فما ظنك بما كسبه من العلوم بعد ابن مسعود ؟.

وقال الأعمش عن أبي وائل استخلف علي عبد الله بن عباس على الموسم فخطب الناس فقرأ في خطبته سورة البقرة – وفي رواية سورة النور – ففسرها تفسيراً لو سمعته الروم والترك والديلم لأسلموا.

ولهذا غالب ما يرويه إسماعيل بن عبد الرحمن السدي الكبير في تفسيره عن هذين الرجلين: ابن مسعود وابن عباس) ا. هـ[1].

وقد نقله ابن كثير في مقدمة تفسيره[2].

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، في مقدمة التفسير (١٣/ ٣٦٥).

(٢) تفسير ابن كثير، في مقدمة تفسيره (١/ ٥).

فهذا حال تفسير الصحابي.

وأما ما يتعلق بالأسانيد؛ فقد تقدم أن التفسيرين ممن اعتنى بالأسانيد، مما أغنى عن إعادته هنا.

ولذا فقد رأيت أن يكون البحث أيضاً من خلال: أشهر من روى الموقوف من التفسير عندهما، وأنواع وتقاسيم التفسير الموقوف عندهما.

وفيما يلي تفصيل ذلك:

المطلب الأول: أشهر من روى الموقوف من التفسير عندهما.

لم تكن الآثار الموقوفة أكثر المروي في التفسيرين، بل زادت الآثار المروية عن التابعين عليها، إلا أن الموقوف أقوى من جهة نسبته إلى الصحابي كما تقدم، ولذا جاء في المرتبة الثانية من الأهمية.

وبعمل الإحصاء لأشهر رواة (التفسير الموقوف) في تفسيري ابن جرير وابن أبي حاتم، تبين لي جملة من أوجه التشابه والافتراق بينهما:

أولاً: احتل تفسير الصحابة المرتبة الثانية بعد تفسير التابعين، من حيث كثرة المروي عنهم عند الإمامين، وقد بلغ ذلك ما يقارب ربع تفسيريهما.

ـ قد وردت الرواية الموقوفة عن (١٦٨) صحابياً عند ابن جرير، و(١٣٩) صحابياً عند ابن أبي حاتم، إلا أن المكثرين من هؤلاء عند الإمامين اثنا عشر من الصحابة رووا تسعة أعشار التفسير الموقوف عند كل منهما[(١)]، ومن عدا هؤلاء كانت مروياتها قليلة جداً مقارنة بجملة مرويات التفسير الموقوف[(٢)].

ثم من يؤثر عنه عدد من الروايات فوق عشر روايات (٢٤) صحابياً سوى من تقدم من المكثرين، وسوى ذلك هو ممن أثر عنه رواية أو روايتان أو ما دون العشرة، مما لا يشكل فارقاً كبيراً عند المقارنات بين هؤلاء المكثرين فقط، ولا يؤثر تركه في نتيجة الدراسة.

ثانياً: جاء ترتيب الاثني عشر عند ابن جرير بحسب كثرة المروي كالآتي:

---

(١) وقد رووا (٠.٨٦) من التفسير الموقوف عند ابن جرير، و(٠.٨٩) من التفسير الموقوف عند ابن أبي حاتم.

(٢) حيث قلت نسبة مروياتهم عن (٠.٠١) من الإجمالي.

ابن عباس[١]، وابن مسعود[٢]، وعلي بن أبي طالب[٣]، وأبو هريرة[٤]، وابن عمر[٥]، وعائشة[٦]، وأنس[٧]، وعمر[٨]، وجابر[٩]، وعبد الله بن عمرو[١٠]، وأبيّ بن كعب[١١]، وأبو سعيد الخدري[١٢] رضي الله عنهم أجمعين.

في حين كان ترتيب الاثني عشر عند ابن أبي حاتم:

(ابن عباس[١٣]، وابن مسعود[١٤]، وأبو هريرة[١٥]، وعلي بن أبي طالب[١٦]، وابن عمر[١٧]، وأنس[١٨]، وعائشة[١٩]، وأبو سعيد الخدري[٢٠]، وأبي بن كعب[٢١]، وعمر[٢٢]، وجابر[٢٣]، وعبد الله بن عمرو[٢٤]) رضي الله عنهم أجمعين.

---

(١) بلغت نسبة مروياته عنده (٠.٥٧) من إجمالي مروياته عن الصحابة بعدد روايات بلغت (٥٩٨٣).
(٢) بلغت نسبة مروياته عنده (٠.٠٩٣) من إجمالي مروياته عن الصحابة بعدد روايات بلغت (٩٨٦).
(٣) بلغت نسبة مروياته عنده (٠.٠٤٥) من إجمالي مروياته عن الصحابة بعدد روايات بلغت (٤٧٠).
(٤) بلغت نسبة مروياته عنده (٠.٠٤٠) من إجمالي مروياته عن الصحابة بعدد روايات بلغت (٤١٨).
(٥) بلغت نسبة مروياته عنده (٠.٠٣٥) من إجمالي مروياته عن الصحابة بعدد روايات بلغت (٣٧٣).
(٦) بلغت نسبة مروياته عنده (٠.٠٢٩) من إجمالي مروياته عن الصحابة بعدد روايات بلغت (٣١١).
(٧) بلغت نسبة مروياته عنده (٠.٠٢٣) من إجمالي مروياته عن الصحابة بعدد روايات بلغت (٢٣٨).
(٨) بلغت نسبة مروياته عنده (٠.٠٢٢) من إجمالي مروياته عن الصحابة بعدد روايات بلغت (٢٢٧).
(٩) بلغت نسبة مروياته عنده (٠.٠١٢) من إجمالي مروياته عن الصحابة بعدد روايات بلغت (١٣٠).
(١٠) بلغت نسبة مروياته عنده (٠.٠١٢) من إجمالي مروياته عن الصحابة بعدد روايات بلغت (١٢٤).
(١١) بلغت نسبة مروياته عنده (٠.٠١١) من إجمالي مروياته عن الصحابة بعدد روايات بلغت (١٢٠).
(١٢) بلغت نسبة مروياته عنده (٠.٠١١) من إجمالي مروياته عن الصحابة بعدد روايات بلغت (١١٨).
(١٣) بلغت نسبة مروياته عنده (٠.٦٦) من إجمالي مروياته عن الصحابة بعدد روايات بلغت (٤٣٧٩).
(١٤) بلغت نسبة مروياته عنده (٠.٠٥٢) من إجمالي مروياته عن الصحابة بعدد روايات بلغت (٣٤٧).
(١٥) بلغت نسبة مروياته عنده (٠.٠٣٥) من إجمالي مروياته عن الصحابة بعدد روايات بلغت (٢٣٥).
(١٦) بلغت نسبة مروياته عنده (٠.٠٣٣) من إجمالي مروياته عن الصحابة بعدد روايات بلغت (٢٢٣).
(١٧) بلغت نسبة مروياته عنده (٠.٠٢٦) من إجمالي مروياته عن الصحابة بعدد روايات بلغت (١٧٥).
(١٨) بلغت نسبة مروياته عنده (٠.٠١٩) من إجمالي مروياته عن الصحابة بعدد روايات بلغت (١٢٦).
(١٩) بلغت نسبة مروياته عنده (٠.٠١٨) من إجمالي مروياته عن الصحابة بعدد روايات بلغت (١٢١).
(٢٠) بلغت نسبة مروياته عنده (٠.٠١٢) من إجمالي مروياته عن الصحابة بعدد روايات بلغت (٨٣).
(٢١) بلغت نسبة مروياته عنده (٠.٠١٢) من إجمالي مروياته عن الصحابة بعدد روايات بلغت (٧٩).
(٢٢) بلغت نسبة مروياته عنده (٠.٠١١) من إجمالي مروياته عن الصحابة بعدد روايات بلغت (٧٨).
(٢٣) بلغت نسبة مروياته عنده (٠.٠١١) من إجمالي مروياته عن الصحابة بعدد روايات بلغت (٧٥).
(٢٤) بلغت نسبة مروياته عنده (٠.٠٠٨) من إجمالي مروياته عن الصحابة بعدد روايات بلغت (٥٦).

وما سوى ذلك فمراتبه متقاربة.

ثالثاً: انفرد حبر الأمة ابن عباس بأكثر المرويات عندهما، في حين تقاربت النسب في الجملة بين سائر مرويات باقي الصحابة باستثناء من سنذكرهم، بحيث لا يكاد يزيد فارق النسبة في التفسيرين لأي صحابي عن (٠.٠١) بل تكاد تتطابق أو تتشابه في أكثر الصحابة.

رابعاً: ظهرت المفارقة فيما رواه ابن مسعود، ففي حين بلغت نسبة مروياته للموقوف (٠.٠٩٣) عند ابن جرير، نجدها بلغت (٠.٠٥٢) عند ابن أبي حاتم، وقد يعزى ذلك إلى اهتمام ابن أبي حاتم بما روي عن ابن عباس أكثر، فإن جل التفسير الموقوف إنما جاء عن هذين الحبرين.

وفي المقابل؛ فقد يقال: إن اهتمام ابن جرير بآيات الأحكام جعله يهتم بالروايات عن ابن مسعود أكثر، فإن جل مروياته كانت في آيات الأحكام، وهذا قد يفسر به أيضاً كثرة مروياته عن علي بن أبي طالب، وعمر بن الخطاب، مقارنة بابن أبي حاتم.

خامساً: ما وقع فيه اختلاف أيضاً في عدد المروي عن بقيتهم[١]، وإن كان واضحاً فيه الاختلاف في النسبة، إلا أن عدد المرويات قليل مقارنة بمن تقدم، لكن يمكن استنباط بعض الأسباب في ذلك ، كزيادة عدد مرويات زيد بن ثابت عند ابن جرير[٢]؛ لكون جلها في القراءات، وهو أشد اهتماماً بها من ابن أبي حاتم[٣].

فبقية المفسرين عند ابن جرير بترتيب كثرة الوارد عنهم: البراء بن عازب (٩٧)، حذيفة (٧٨)، أبو موسى الأشعري (٥٧)، زيد بن ثابت، (٥٦)، أبو الدرداء (٥٣)، أبو أمامة (٥٠)، أبو بكر الصديق (٤٦)، سلمان الفارسي (٤٤)، أم سلمة (٤١)، سعد بن أبي وقاص (٤٠)، عثمان بن عفان (٤٠)، أبو ذر (٢٦)، عبادة بن الصامت (٢٦)، كعب بن عجرة (٢٥)، الحسن بن علي

(١) بقية الاثني عشر المشاهير.

(٢) عند ابن جرير بلغ عدد المرويات (٥٦) رواية.

(٣) عند ابن أبي حاتم بلغ عدد المرويات (١٤) رواية فقط.

(٢٤)، عقبة بن عامر (٢١)، معاذ بن جبل (٢٠)، بريدة الأسلمي (١٧)، عدي بن حاتم (١٦)، أبو أيوب (١٥)، ابن أبي أوفى (١٥)، حفصة (١٣)، سمرة بن جندب (١٣)، عمران بن حصين (١٣)، زيد بن أرقم (١٢)، المسور بن مخرمة (١١)، صفوان بن حسان (١١)، عبد الله بن سلام (١١)، معاوية بن أبي سفيان (١١)، أبو رافع (١٠)، الزبير بن العوام (١٠)، النعمان بن بشير (١٠)، وثوبان مولى النبي ﷺ ، عمار بن ياسر (١٠)، كعب بن مالك (١٠)، ومرويات غيرهم أقل من عشر روايات.

وبقية المفسرين عند ابن أبي حاتم بترتيب كثرة الوارد الوارد عنهم: أبو أمامة (٤٢)، البراء (٤١)، أبو الدرداء (٣٩)، أبو موسى الأشعري (٣٢)، عبد الله بن الزبير (٣٢)، أبو ذر (٣٠)، سلمان (٢٩)، حذيفة (٢٥)، سعد بن أبي وقاص (٢٣)، معاذ بن جبل (١٩)، عقبة بن عامر (١٥)، عمران بن حصين (١٥)، زيد بن ثابت (١٤)، وعبادة بن الصامت (١٤)، أبو أيوب (١٣)، واثلة بن الأسقع (١٣)، أبو بكر الصديق (١٢)، الحسين بن علي (١٢)، النعمان بن بشير (١٢)، أبو سلمة بن عبد الرحمن (١١)، أم سلمة (١١)، عثمان بن عفان (١١)، الزبير بن العوام (١٠)، سمرة بن جندب (١٠)، عمار بن ياسر (٩)، كعب بن مالك (٩)، وروايات غيرهم دون ذلك.

المطلب الثاني: أنواع وتقاسيم التفسير الموقوف عندهما.

المروي عن الصحابي في التفسير، قد يكون له الطابع الروائي البحت، كما يرويه الصحابي في أسباب النزول والقراءات وما لا يقال بالرأي، وقد يكون مما للرأي فيه مجال، والاجتهاد فيه ملحوظ، وتختلف أنظار كل مفسر عن الآخر فيما يورده من الآثار في ذلك.

وعطفاً على ما سبق في التفسير المرفوع، فكون شيخي التفسير ابن جرير وابن أبي حاتم من رواد مرحلة الجمع والترتيب للتفسير كعلم مستقل، لذا فقد وضعا هذه الآثار بعناية، تتوافق مع منهجيهما.

وفي دراستي وجدت جملة من التشابه والافتراق في ذلك، ومنه ما يلي:

ـ في تعيين المراد؛ فقد اتفق الإمامان على أن أكثر من عني بـه من الصحابة هو البحر الحبر ابن عباس حيث جاء ما يقارب الثلثين من تفسيره في ذلك[١].

وتقاربا في أن علياً هو الذي يليه في ذلك[٢].

ـ وفي شرح المفردات؛ توافق الإمامان في أن المقدم في روايات هذا النوع هو ابن عباس حيث كان نحو سدس تفسيره في ذلك[٣]. ويليه في هذا ابن مسعود[٤]، ومن سواهم فدون ذلك بكثير[٥].

ـ وفي تفسير آيات الأحكام؛ اتفقا على أن أكثر الصحابة تعرضاً لتفسير آيات الأحكام هو عمر بن الخطاب، وابنه عبد الله بن عمر، ويليهما في ذلك علي بن أبي طالب[٦].

ويلاحظ أن نسبة مرويات عمر في هذا الباب تزيد عن الثلث، وهي قريب الثلث عن عبد الله بن عمر، وذلك عند ابن جرير وهي نسبة تزيد ثلاثة أضعاف عما هي في تفسير ابن أبي حاتم، ويعزى ذلك لكون ابن جرير أكثر عناية بالفقه والأحكام من ابن أبي حاتم، كما تقدم بيانه، وحتى ابن أبي حاتم فقد كان المقدم عنده في التعرض لآيات الأحكام هو عمر وابنه.

كما اتفق الإمامان على أن أقلهم في التعرض لآيات الأحكام هو: ابن عباس وأبو هريرة[٧].

---

(١) بلغت نسبة المروي عنه في ذلك عند ابن جرير: (٠.٦٩)، وكانت عند أبي حاتم (٠.٦٥).

(٢) بلغت نسبة المروي عنه في ذلك عند ابن جرير: (٠.٦٠)، وكانت عند أبي حاتم (٠.٥٥)، ومن سواهما تباعدت نسبته عن ذلك.

(٣) بلغت نسبة المروي عنه في ذلك عند ابن جرير: (٠.١٦)، وكانت عند أبي حاتم (٠.١٧).

(٤) بلغت نسبة المروي عنه في ذلك عند ابن جرير: (٠.١٦)، وكانت عند أبي حاتم (٠.٠٧).

(٥) وكان أقربها مرويات علي بن أبي طالب عند ابن أبي حاتم، ومع ذلك بلغت نسبة المروي عنه في ذلك عنده (٠.٠٣٦).

(٦) بلغت نسبة المروي عن عمر في ذلك عند ابن جرير: (٠.٣٧)، وعن ابن عمر (٠.٣٢)، وعن علي (٠.٢٠) أي الخمس، وكانت عند أبي حاتم عن عمر (٠.٠٩)، ونحوها عن عبد الله بن عمر، في حين كانت عنده عن علي (٠.٠٨) من تفسيره.

(٧) بلغت نسبة المروي في ذلك عن ابن عباس (٠.٠٤)، وعن أبي هريرة (٠.٠٦)، عند ابن جرير، وكانت عند أبي حاتم عن ابن عباس (٠.٠٢٧)، وعن أبي هريرة (٠.٠٣).

ـ وأما في أسباب النزول؛ فقد تقدم في هذا أنس، وعائشة، ثم عمر، وكان ذلك باتفاق الإمامين[١]، ومن سواهم فدون ذلك[٢].

ـ وفي نقل تفسيره ﷺ؛ فقد حاز قصب السبق في ذلك عندهما أبو هريرة، ثم اتفقا على أن الذي يليه أنس فعائشة[٣].

كما اتفقا على أن الأقل حظاً في ذلك هو ابن عباس[٤]، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى اهتمام ابن عباس بما ورد عنه ﷺ مما له صلة قوية بالتفسير، وعناية غيره من الأصحاب برواية ما جاء من فضائل ووعظ، بل إن غالب ما نقلوه في هذا الباب مما ليس له مساس بالتفسير.

ـ وأما في اللطائف التفسيرية، اتفقا على أن أكثر الصحابة نقلاً لها، وعناية بها هو عمر بن الخطاب ﷺ[٥].

ـ وفي تفسير القرآن بالقرآن تشابها في أن أكثر الصحابة اعتماداً عليه هو ابن عباس رضي الله عنهما[٦]، كما توافقا على أن أنساً لم يروَ عنه في هذا الباب شيء.

ـ وأما ما يبعد عن التفسير فقد تقاربا في بيان الأصحاب الذين كانت عنايتهم في تلك الروايات بعلوم فيها كثير من البعد عن التفسير، فهي أقرب لأحاديث الفضائل والترغيب، حيث كان المقدم في هذا عند ابن جرير هو: أبو

---

(١) بلغت نسبة المروي عن أنس في ذلك عند ابن جرير: (٠.١٦)، وعن عائشة (٠.١٣)، وعن عمر (٠.٠٨)، من مجموع روايات كلٍ؛ وكانت عند ابن أبي حاتم عن أنس (٠.١٧)، وعن عائشة (٠.١٧)، وعن عمر (٠.٠٩).

(٢) إذ كانت النسبة لا تتجاوز عند البقية (٠.٠٦).

(٣) بلغ المروي عن أبي هريرة عند ابن جرير (.٠٦٢)، وعن أنس (٠.٣٥)، وعن عائشة (٠.٢٩)، فيما بلغ ذلك عند ابن أبي حاتم عن أبي هريرة (٠.٥٦)، وعن أنس (٠.٤٠)، وعن عائشة (٠.١٥).

(٤) لم تتجاوز نسبة المروي عن ابن عباس عند ابن جرير (٠.٠٢٥)، وعند ابن أبي حاتم (٠.٠١٧).

(٥) بلغ المروي عنه في ذلك عند ابن جرير (٠.١٣)، فيما بلغ المروي عند ابن أبي حاتم (٠.٢٦)، وكان الذي يليه من الصحابة عند ابن جرير عائشة، بنسبة: (٠.١٠)، وعند ابن أبي حاتم كان يلي عمر: ابن مسعود وأبو هريرة بنسبة (٠.١٨).

(٦) بلغ المروي عند ابن جرير (١٤٧) رواية، مما شكل نسبة (٠.٠٢٥)، فيما بلغ المروي عند ابن أبي حاتم (٦٥) رواية، مما شكل نسبة (٠.٠١٥).

هريرة، ثم أنس، فعمر، فعائشة رضي الله عنهم أجمعين [(١)]؛ وقريباً من هذا كانت الرواية عند ابن أبي حاتم، حيث كان الترتيب مقارباً، فالمقدم: أنس، ثم أبو هريرة، فعائشة، ثم عمر رضي الله عنهم [(٢)].

ـ وفي الناسخ والمنسوخ [(٣)]، اتفق الإمامان على تقدم ابن عباس في معرفة هذا النوع، وكذا في بيان المشكل [(٤)]،والاعتماد على اللغة في التفسير [(٥)]، وإيراد كليات القرآن [(٦)].

كما نجد التقارب أيضاً في بيان أكثر الصحابة عناية بتوجيه آيات الوعظ، حيث سبق ابن مسعود ﷺ بقية الصحابة، وأكثر في ذلك [(٧)].

وتطابق الإمامان في أن أكثر الصحابة رواية وعناية بالقراءات هو ابن مسعود ﷺ [(٨)].

(١) أبو هريرة كانت نسبة مروياته عنده (٠.١٢)، ثم أنس (٠.١١)، فعمر (٠.٠٩)، ثم عائشة (٠.٠٨) رضوان الله عليهم.

(٢) أنس كانت نسبة مروياته (٠.٢٢)، ثم أبو هريرة (٠.٢٠)، فعائشة (٠.١٤)، ثم عمر (٠.١٢).

(٣) بلغ المروي عند ابن جرير (٦٤) رواية، مما شكل نسبة (٠.٠١١)، فيما بلغ المروي عند ابن أبي حاتم (٤٧) رواية، مما شكل نسبة (٠.٠١٠).

(٤) بلغ المروي عند ابن جرير (١٠٠) رواية، مما شكل نسبة (٠.٠١٧)، فيما بلغ المروي عند ابن أبي حاتم (٦٥) رواية، مما شكل نسبة (٠.٠١٥)، وغيرهم قليل الرواية عنه، بل لم يرد عن علي وأنس في هذا شيئا عندهما.

(٥) بلغ المروي عند ابن جرير (٤٦) رواية، فيما بلغ المروي عند ابن أبي حاتم (٢٩) رواية، ولم نجد لبقية الصحب في هذا شيء يذكر.

(٦) بلغ المروي عند ابن جرير (١٧) رواية، فيما بلغ المروي عند ابن أبي حاتم (٢٧) رواية.
وفي الأمثال واللغة والكليات؛ ندر المروي عن غيره من الصحابة، بل لم نجد عن عمر وعلي وأنس وأبي هريرة وابن عمر وعائشة شيء من هذا .

(٧) كانت نسبة ذلك مرتفعة في تفسيره مقارنة مع بقية الصحب، فعند ابن جرير كانت (٠.٠٧) من تفسيره؛ وعند ابن أبي حاتم (٠.١١) من تفسيره.

(٨) بلغ المروي عند ابن جرير نسبة (٠.٠٣٤)، فيما بلغ المروي عند ابن أبي حاتم نسبة (٠.٠٦)، في حين كان بقية الصحب الكرام دون ذلك بكثير.

وظهر الفرق بينهما في بيان أكثر الصحب في باب الاعتماد على السنة، فكان المقدم عند ابن جرير هو أنس، وجاء ثلاثة عند ابن أبي حاتم في مراتب متقاربة جداً، وهم ابن مسعود، وأبو هريرة، وابن عمر [١].

المبحث الثالث: تفسير التابعين.

تفسير التابعين من جملة التفسير بالمأثور، كما تقدم، إلا أن الخلاف واقع في حجيته، وإن كان الأظهر عند أكثر العلماء أنه في المرتبة الثالثة بعد التفسير المرفوع والموقوف ، فهو مقدم على غيره في الجملة.

وقد وقع النزاع بين الأئمة في قبول قول التابعي، فمنهم من لم يجعلها حجة في التفسير، قال شعبة بن الحجاج وغيره أقوال التابعين في الفروع ليست حجة فكيف تكون حجة في التفسير؟، يعني أنها لا تكون حجة على غيرهم ممن خالفهم [٢].

وقد نُقِل عن أبى حنيفة أنه قال: (ما جاء عن رسول الله ﷺ فعلى الرأس والعين، وما جاء عن الصحابة تخيرنا، وما جاء عن التابعين فهم رجال ونحن رجال) [٣].

ولم يصرح الإمام مالك بعدم اعتبار قول التابعين حجة أو غير حجة، وإن تابع جمعاً منهم في الموطأ في بعض المسائل [٤].

وعن الشافعي أيضاً عدم الأخذ بأقوالهم، وإن كان أحياناً يذكر تقليده عطاء في بعض المسائل [٥].

---

(١) بلغ المروي عن أنس عند الطبري (٠.١٩) من تفسيره، وبلغ المروي عن كل واحد منهم عند ابن أبي حاتم (٠.٠٩) من تفسيرهم.

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية: (١٣/ ٣٧٠)؛ ونقله ابن كثير في مقدمة تفسيره، (١/ ٦)؛ الإرشاد في معرفة علماء الحديث، (١/ ٣٩٦).

(٣) تاريخ المذاهب الفقهية، (ص ٨٣).

(٤) تاريخ المذاهب الفقهية، (ص ٨٤)؛ مالك حياته وعصره، أبو زهرة: (ص٢٨٦).

(٥) أعلام الموقعين، ابن القيم: (١/ ٢٠).

ونُقِل عن الإمام أحمد روايتان في ذلك: رواية بالقبول، ورواية بعدم القبول، واختارها ابن عقيل[(١)].

وأدلة من رأى عدم الحجية: أن التابعين ليس لهم سماع من الرسول ﷺ، فلا يمكن الحمل عليه كما قيل في تفسير الصحابي: إنه محمول على سماعه من النبي ﷺ[(٢)].

وبأنهم لم يشاهدوا القرائن والأحوال التي نزل عليها القرآن، فيجوز عليهم الخطأ في فهم المراد وظن ما ليس بدليل دليلاً.

وعدالة التابعين غير منصوص عليها كما نُصَّ على عدالة الصحابة.

إلا أن أكثر المفسِّرين على قبول قول التابعي في التفسير، لأن التابعين تلقوا غالب تفسيراتهم عن الصحابة، ولذا حكى أكثر المفسِّرين أقوال التابعين في كتبهم ونقلوها عنهم مع اعتمادهم لها، قال شيخ الإسلام: (إذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة ولا وجدته عن الصحابة فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين)[(٣)].

وذكر الزركشي طرق التفسير الأربعة وذكر الأخذ عن التابعين، وذكر قول المنع ثم قال: لكن عمل المفسرين على خلافه، وقد حكوا في كتبهم أقوالهم كابن جبير ومجاهد وقتادة...[(٤)].

وقد ذهب الذهبي في التفسير والمفسرون إلى أن قول التابعي لا يجب الأخذ به في التفسير إلا إذا كان مما لا مجال للرأي فيه، فإنه يؤخذ به عند عدم الريبة، فإن ارتبنا فيه؛ فلنا أن نترك قوله ولا نعتمد عليه[(٥)].

---

(١) المسودة في أصول الفقه، آل تيمية: (ص١٧٦)؛ البرهان، الزركشي: (٢/ ١٥٨)؛ الإتقان، السيوطي: (٢/ ٢٢٩)؛ التفسير والمفسرون: الذهبي: (٢/ ١٢٨).

(٢) إلا إن كان مما لا يقال بالرأي فيحمل على الأخذ من الصحابة، إن لم تكن شبهة أنه من الإسرائيليات.

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: (١٣/ ٣٦٨).

(٤) البرهان، الزركشي: (٢/ ١٥٨)؛ الإتقان، السيوطي: (٢/ ٢٢٩)؛ تفسير القاسمي، (١/ ٨).

(٥) التفسير والمفسرون.(٢/ ١٢٨)

كما أن الخلاف يتحرر في حالة النزاع؛ أما إذا أجمعوا على الشيء فلا يرتاب في كونه حجة فإن اختلفوا فلا يكون قول بعضهم حجة على بعض ولا على من بعدهم[1].

فالخلاصة في قول التابعي في التفسير ما يلي:

ـ إذا كان مما لا مجال للرأي فيه، فهو حجة يؤخذ به لأنه مما تلقاه عن الصحابة، إلا إن احتمل أنه أخذه من أهل الكتاب.

ـ وكذا إذا أجمع التابعون على رأى فإنه يجب علينا أن نأخذ به ولا نتعداه إلى غيره.

ـ أما عند اختلافهم، فليس قول بعضهم بدافع للقول الآخر، والله أعلم.

المطلب الأول: أشهر رواة التفسير من التابعين عندهما.

تفسير التابعي: هو الرواية التفسيرية التي ترد في تفسير التابعي آية من الآيات قصداً.

ـ ورغم أن رتبة تفسير التابعين تأتي بعد التفسير المرفوع، والتفسير الموقوف، إلا أن أهميته في كتابي ابن جرير وابن أبي حاتم، تكمن في كونه قد تصدر باعتبار عدد آثاره التفسيرية، فقد قارب الثلثين[2].

ـ كما تميز عندهما أيضاً بقوة أسانيده، وتعددها.

ـ وتميز أيضاً بكونه استغرق أكثر آيات القرآن، فما من آية إلا ولتابعي قول فيها.

ـ كما تميز أيضاً بقبول العلماء لهذا التفسير في الجملة، كما تقدم ذكر طرف منه، وذلك لكونه خاليا في الجملة من شواذ التفسير، ومخالفة المرفوع والموقوف.

ـ كما تميز باستغراقه نحو ثلاثين نوعاً من أنواع علوم القرآن، وملح التفسير.

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: (١٣/ ٣٦٨).

(٢) بلغ المروي عن التابعين عند ابن جرير (٢٢٥٧٦) رواية، مما شكل نسبة (٠.٥٩)، فيما بلغ المروي عند ابن أبي حاتم (١١٩٢٠) رواية، مما شكل نسبة (٠.٥٨).

وكان ترتيبهم عند ابن جرير حسب كثرة الوارد عنهم: مجاهد (٦٠٦٠)، قتادة (٥٣٠٠)، السدي (١٧٢٢)، الحسن (١٥١٩)، ابن جبير (١٠٠٢)، عكرمة (٩٦٨، النخعي (٦٤٥)، عطاء بن أبي رباح (٥١٢)، الشعبي (٤٦٢)، أبو العالية (٢٥٢)، الزهري (٢٠٢)، ابن المسيب (١٨٦)، أبو صالح (١٧١)، القرظي (١٦٥)، وهب بن منبه(١٦١)، أبو مالك الغفاري (١٢٧)، عروة بن الزبير (١٢٣)، طاوس (١١٣)، زيد بن أسلم(١٠٠)، كعب الأحبار (٩٢)، عبيدة السلماني(٨٣)، عطية العوفي (٨٠)، مسروق (٨٠)، شريح(٧٦)، عبد بن حميد (٧٣)، أبو رزين (٧٢)، ابن سيرين (٦١)، علقمة بن وقاص (٥٥)، أبو جعفر (٥٣)، الحكم بن عتبة (٥٣)، محمد بن جعفر (٥٣)، أبو مجلز (٥١)، عمرو بن ميمون (٤٧)، أبو قلابة(٤٠)، الربيع بن خثيم(٣٧)، الكلبي (٣٧)، عبد الله بن الهاد (٣٧)، يزيد بن رومان (٣٧)، عبد الرحمن بن أبي ليلى (٣٦)، الأعمش (٣٢)، أبو وائل (٢٨)، ابن الحنفية (٢٨)، عمرو بن دينار (٢٨) ، القاسم بن محمد (٢٧)، حماد بن أبي سليمان (٢٦)، شهر بن حوشب (٢٤)، محمد القرظي (٢٤)، أبو الشعثاء(٢٢)، عمر بن عبد العزيز(٢١)، مكحول (٢١)، ميمون بن مهران (٢٠)، نوف البكالي (٢٠)، أبو عبد الرحمن السلمي (١٩)، سليمان بن أبي المعتمر (١٨)، مرة الهمداني (١٨)، أبو الضحى (١٧)، نافع بن عبد الله (١٧)، الأسود ابن يزيد (١٦)، مطرف بن عبد الله (١٦).

وكان ترتيبهم عند ابن أبي حاتم حسب كثرة الوارد عنهم: قتادة (٢٥٩٥)، مجاهد (٢١٧٩)، السدي (١٨٦١)، ابن جبير (١٥٠٣)، الحسن (١٢٤٥)، عكرمة (٧٠٥)، الربيع (٦٣٦)، أبو العالية (٥٠٥)، عطاء بن أبي رباح (٣٣٢)، الشعبي (٢٠٠) ، النخعي (١٩٩)، زيد بن أسلم (١٨٧)، القرظي(١٨٦)، الزهري (١٥٢)، عطاء الخرساني (١٣٩)، أبو صالح ذكوان (١٢٩)، عطية العوفي (١٢٢)، أبو مالك الغفاري (١١٨)، وهب بن منبه (١١٧)، سعيد بن المسيب (١٠٠)، كعب الأحبار (٨٨)، عطاء بن أبي مسلم (٧٩)، طاوس (٧٧)، عروة بن الزبير(٧٢)، أبو جعفر محمد بن علي (٦٦)، مكحول (٥٦)، ابن سيرين (٤٧)، أبو الشعثاء (٤٠)، عمر بن عبد العزيز (٤٠)، الحكم بن عتيبة (٣٨)، الأعمش (٣٧)، ميمون بن مهران (٣٦)، مسروق (٣٤)، عبيد بن عمير (٣٢)، أبو رزين (٢٩)، عمرو بن دينار (٢٩) ،

أبو مجلز (٢٨)(، عباد بن الزبير (٢٧)، القاسم بن محمد (٢٤)، عبيدة السلماني (٢٤)، إسماعيل بن أبي خالد (٢٣)، خصيف ابن عبد الرحمن (٢٣)، عبد الله بن الهاد (٢٢)، يحيى بن أبي كثير (٢٢)، يزيد بن رومان (٢١)، ربيعة الرأي (٢٠)، سالم بن عبد الله (٢٠)، علقمة بن أبي وقاص (١٩)، عمرو بن ميمون (١٩)، أبو روق (١٨)، أبو وائل (١٨)، أبو قلابة (١٥)، الفضيل بن عياض (١٥)، حبيب بن أبي ثابت (١٥)، عبد الرحمن بن أبي ليلى (١٥)، عبد الله بن عبيد بن عمير (١٥)، مالك بن دينار (١٥)، يزيد بن أبي حبيب (١٥)، شهر بن حوشب (١٤)، نوف البكالي (١٤)، أبو الضحى (١٣)، شريح (١٣)، محمد بن الحنفية (١٣)، يحيى بن يعمر (١٣)، ثابت البناني (١٢).

وتبعاً لدراستي لمروياتهما، فقد وجدت مايلي:

أولاً: جاء ما يزيد عن ثلاثة أرباع تفسير التابعين من رواية ستة من التابعين، هم مجاهد، وقتادة، والسدي، والحسن، وسعيد بن جبير، وعكرمة[١].

ثانياً: جاء ترتيب المفسرين من التابعين متقارباً عندهما في أحد عشر مفسراً من المكثرين، وكان ترتيبهم حسب الكثرة عند ابن جرير على النحو التالي:

(مجاهد[٢]، ثم قتادة[٣]، فالسدي[٤]، ثم الحسن[٥]، فابن جبير[٦]، ثم عكرمة[٧]، فالنخعي[٨]، ثم الربيع[٩]، فعطاء بن أبي رباح[١٠]، ثم الشعبي[١١]، ثم أبو العالية[١٢]).

---

(١) بلغت نسبة مروياتهم عند ابن جرير (٧٥٪)، وزادت النسبة عند ابن أبي حاتم، فبلغت (٨٧٪).

(٢) بلغ عدد مروياته عنده (٦٠٦٠) رواية.

(٣) بلغ عدد مروياته عنده (٥٣٠٠) رواية.

(٤) بلغ عدد مروياته عنده (١٧٢٢) رواية.

(٥) بلغ عدد مروياته عنده (١٥١٩) رواية.

(٦) بلغ عدد مروياته عنده (١٠٠٢) رواية.

(٧) بلغ عدد مروياته عنده (٩٦٨) رواية.

(٨) بلغ عدد مروياته عنده (٦٤٥) رواية.

(٩) بلغ عدد مروياته عنده (٦١٩) رواية.

(١٠) بلغ عدد مروياته عنده (٥١٢) رواية.

(١١) بلغ عدد مروياته عنده (٤٦٢) رواية.

(١٢) بلغ عدد مروياته عنده (٢٥٢) رواية.

أما ابن أبي حاتم، فكان ترتيبهم عنده كالتالي: (قتادة[١]،ثم مجاهد[٢]، فالسدي[٣]، ثم ابن جبير[٤]، فالحسن[٥]، ثم عكرمة[٦]، فالربيع[٧]،ثم أبو العالية[٨]، فعطاء بن أبي رباح[٩]، ثم الشعبي[١٠]، فالنخعي[١١]).

ثالثاً: تقاربا في نسب المروي عن ثلث التابعين من المكثرين[١٢] كقتادة[١٣]، وعطاء بن أبي رباح[١٤]، والشعبي[١٥]، وابن المسيب[١٦]، وعروة بن الزبير[١٧]، وطاوس بن كيسان[١٨]، والزهري[١٩].

رابعاً: حيث سبق تقاربهما في الثلث، فقد كان هناك اختلاف فيما يقارب الثلثين، إلا أن الخلاف في الثلث الثاني كان يسيراً في الجملة، وفي الثلث الثالث كان بيناً واضحاً.

(١) بلغ عدد مروياته عنده (٢٥٩٥) رواية.
(٢) بلغ عدد مروياته عنده (٢١٧٩) رواية.
(٣) بلغ عدد مروياته عنده (١٥٠٣) رواية.
(٤) بلغ عدد مروياته عنده (١٥٠٣) رواية.
(٥) بلغ عدد مروياته عنده (١٢٤٥) رواية.
(٦) بلغ عدد مروياته عنده (٧٠٥) رواية.
(٧) بلغ عدد مروياته عنده (٦٣٦) رواية.
(٨) بلغ عدد مروياته عنده (٥٠٥) رواية.
(٩) بلغ عدد مروياته عنده (٣٣٢) رواية.
(١٠) بلغ عدد مروياته عنده (٢٠٠) رواية.
(١١) بلغ عدد مروياته عنده (١٩٩) رواية.
(١٢) كان الإحصاء في العشرين الأوائل عند كل إمام.
(١٣) عند ابن جرير كانت النسبة: (٠.٢٤)؛ وعند ابن أبي حاتم كانت: (٠.٢٣).
(١٤) عند ابن جرير كانت النسبة: (٠.٠٢٣)؛ وعند ابن أبي حاتم كانت: (٠.٠٢٩).
(١٥) عند ابن جرير كانت النسبة: (٠.٠٢١)؛ وعند ابن أبي حاتم كانت: (٠.٠١٨).
(١٦) عند ابن جرير كانت النسبة: (٠.٠٠٨)؛ وعند ابن أبي حاتم كانت: (٠.٠٠٩).
(١٧) عند ابن جرير كانت النسبة: (٠.٠٠٥٦)؛ وعند ابن أبي حاتم كانت: (٠.٠٠٦٣).
(١٨) عند ابن جرير كانت النسبة: (٠.٠٠٥١)؛ وعند ابن أبي حاتم كانت: (٠.٠٠٦٨).
(١٩) عند ابن جرير كانت النسبة: (٠.٠٠٩)؛ وعند ابن أبي حاتم كانت: (٠.٠١٣).

فنجد أنه في الثلث الثاني، كان الخلاف في المروي عن مجاهد[(١)]، والحسن[(٢)]، وعكرمة[(٣)]، ومحمد بن كعب القرظي[(٤)]، ووهب بن منبه[(٥)]، وأبو مالك الغفاري[(٦)]، يسيراً.

وأما الخلاف البين والواضح فقد كان بينهما في الثلث الأخير من الرواة، وبدا واضحاً في المروي عن السدي[(٧)]، حيث كانت نسبة مروياته أكثر عند ابن أبي حاتم، وكانت على النصف عند ابن جرير، ولعل سبب ذلك يرجع إلى اهتمام السدي بالإسرائيليات[(٨)]، وابن أبي حاتم أكثر من روايتها مقارنة بابن جرير.

ومن الخلاف الواضح أيضاً أن زادت نسبة مرويات ابن جبير[(٩)] عند ابن أبي حاتم نحو ثلاثة أضعاف ما عند ابن جرير، ولم يتبين لي سبب الخلاف هذا.

وأما الاختلاف بينهما في الرواية عن النخعي[(١٠)]، فقد ظهر واضحاً حيث كانت نسبة مروياته عند ابن جرير تزيد عن الضعف عما رواه عنه ابن أبي حاتم، والسر في ذلك والله أعلم هو غلبة الجانب الفقهي على تفسير النخعي[(١١)]، وعناية ابن جرير بذلك.

كما ظهر الخلاف واضحاً بينهما في عناية ابن أبي حاتم بالمروي عن البصريين كأبي العالية[(١٢)]، والربيع[(١٣)]، وزيد بن أسلم[(١٤)]، وابن أبي حاتم في الجملة يُقدم أتباع المدارس الأثرية كالبصرية والمدنية على الكوفية والمكية.

---

(١) عند ابن جرير كانت النسبة: (٠.٢٧)؛ وعند ابن أبي حاتم كانت: (٠.١٩).
(٢) عند ابن جرير كانت النسبة: (٠.٠٧)؛ وعند ابن أبي حاتم كانت: (٠.١١).
(٣) عند ابن جرير كانت النسبة: (٠.٠٤٤)؛ وعند ابن أبي حاتم كانت: (٠.٠٦٢).
(٤) عند ابن جرير كانت النسبة: (٠.٠٠٧٥)؛ وعند ابن أبي حاتم كانت: (٠.٠١٦).
(٥) عند ابن جرير كانت النسبة: (٠.٠٠٧٢)؛ وعند ابن أبي حاتم كانت: (٠.٠١٠).
(٦) عند ابن جرير كانت النسبة: (٠.٠٠٥٧)؛ وعند ابن أبي حاتم كانت: (٠.٠١٠).
(٧) عند ابن جرير كانت النسبة: (٠.٠٨)؛ وعند ابن أبي حاتم كانت: (٠.١٦).
(٨) انظر في اهتمام السدي برواية الإسرائيليات: تفسير التابعين، (١/ ٣٠٥).
(٩) عند ابن جرير كانت النسبة: (٠.٠٤٥)؛ وعند ابن أبي حاتم كانت: (٠.١٣٠).
(١٠) عند ابن جرير كانت النسبة: (٠.٠٢٩)؛ وعند ابن أبي حاتم كانت: (٠.٠١٧).
(١١) انظر في اهتمام النخعي بالجانب الفقهي: تفسير التابعين، (١/ ٣٣٧).
(١٢) عند ابن جرير كانت النسبة: (٠.٠١١)؛ وعند ابن أبي حاتم كانت: (٠.٠٤٤).
(١٣) عند ابن جرير كانت النسبة: (٠.٠٢٨)؛ وعند ابن أبي حاتم كانت: (٠.٠٦).
(١٤) عند ابن جرير كانت النسبة: (٠.٠٠٤٢)؛ وعند ابن أبي حاتم كانت: (٠.٠١٧).

المطلب الثاني: أنواع وتقاسيم تفسير التابعين عندهما.

نظراً لاتساع مرويات التابعين وشمولها أكثر تفسيريهما، فإنه كان من المتوقع أن يكون ثمة اختلاف في ما يورده كل منهما، ولاسيما إذا أضفنا إلى ذلك اختلاف منهج كل في الحكم على الأثر وقبوله.

إلا أننا بعد الدراسة تبين لنا وجود تشابه كبير في الكثير من الآثار والعديد من الأنواع، وقد يرجع ذلك إلى العديد من العوامل منها:

- صحة أسانيد تفسير التابعين في الجملة بحيث صحت على شرط كل منهما، فاتفقت الكثير من الروايات التي أورداها في هذا الباب.

- استيعابهما جل المرويات الواردة عن التابعين مما جعل الاتفاق ليس في نوعية ما يوردانه، بل في تطابق هذه الآثار أيضاً، بخلاف ما يوردانه من المرفوع والموقوف.

- تكلم التابعين في التفسير في كل أنواعه ولطائفه، بحيث كان ذلك عامل جذب يجذب المفسر لرواية هذه الروايات.

- يضاف إلى ذلك استغراق تفسير التابعين لجل آيات الكتاب، حتى أن الكثير من الآيات لا يوجد في المأثور إلا ما هو من تفسيرهم.

* وتبعاً لدراستي لمروياتهم، فقد وجدت ما يلي:

أولاً: كانت ثمة أوجه كثيرة اتفق فيها الإمامان وتشابها، فمنها:

اتفق الإمامان على أن الأقل تعرضاً لشرح مفردات كلمات القرآن هو: النخعي[1]، وقد يعزى سبب ذلك لغلبة الجانب الفقهي على تفسيره، وعنايته به أكثر من عنايته بالتفسير، كما اتفق الإمامان على أن أكثر التابعين إرسالاً لحديث النبي ﷺ هو زيد بن أسلم، وإن ظهر خلاف في النسبة عندهما[2]، وفي الوقت نفسه تشابه الإمامان في أن مجاهداً من أقل التابعين إرسالاً، بل لم يرد له في ذلك إلا روايتان عند ابن أبي حاتم[3]، ورواية عند ابن جرير[4].

(١) لم تتجاوز نسبة مروياته عند ابن جرير (٠.٠٣) من تفسيره، وكذا نفس النسبة عند ابن أبي حاتم.

(٢) بلغت نسبة مروياته عند ابن جرير (٠.٠٩) أي ما يقارب العشر من تفسيره، وقلت النسبة عند ابن أبي حاتم، فبلغت (٠.٠٣٢). هذا في النسبة اما العدد فقد كان المقدم الحسن وقتادة كما سبق بيانه ص ٥٠

(٣) (١/ ٦٤٣)، (١٠/ ٣٤٠٨).

(٤) (٦/ ١٦٢٤٦).

كما اتفق الإمامان في باب العناية بتفسير القرآن بالقرآن، أن المقدم في ذلك هو أبو العالية[١].

كما اتفقا على أن وهب بن منبه، والسدي من أكثر التابعين رواية للإسرائيليات[٢]، وأن النخعي أقل التابعين رواية لها[٣].

كما اتفقا على ان من أقلهم اهتماماً بالقراءات السدي[٤]، وأن أقلهم عناية بآيات الوعد والوعيد والوعظ هو عطاء بن أبي رباح[٥].

توافق الإمامان على أن أكثر المهتمين بتوجيه تفسير القرآن الوجهة الوعظية هما الحسن وتلميذه قتادة، فقد تميزا في هذا كماً وكيفاً[٦].

كما توافقا في بيان أن المقدم في إعمال اللغة في التفسير هو عكرمة مولى ابن عباس[٧].

كما تقاربا في بيان أن المتقدم من التابعين في رواية اللطائف التفسيرية والعناية بها هو الشعبي ثم القرظي عند ابن أبي حاتم، وعكسه عند ابن جرير أي القرظي ثم الشعبي[٨].

---

(١) عند ابن جرير كانت النسبة: (٠.٠٤٤) من تفسيره؛ وعند ابن أبي حاتم كانت: (٠.٠٤٢) من تفسيره.

(٢) عند ابن جرير كانت النسبة: (٠.٤٠) من تفسيره أي قريب من النصف؛ وعند ابن أبي حاتم زادت على الثلثين نسبة

وهب من تفسيره بنسبة بلغت (٠.٦٧)، أما السدي فكانت النسبة عند ابن جرير (٠.٠٧)، وعند ابن أبي حاتم بلغت (٠.٠٨).

(٣) عند ابن جرير كانت النسبة: (٠.٠٠٣) بروايتين فقط من تفسيره، تفسير الطبري: (١١/ ث ٣٣٦٤٤)، (٣/ ث ٧٤٣)؛

وعند ابن أبي حاتم كانت: (٠.٠٠٥) برواية واحدة (٧/ ٢٢٣٢، ث ١٢٢٠١).

(٤) عند ابن جرير كانت النسبة: (٠.٠٠٦) من تفسيره؛ وعند ابن أبي حاتم كانت: (٠.٠٠٢).

(٥) عند ابن أبي حاتم كانت النسبة: (٠.٠٠٣)؛ ولم يرد له عند ابن جرير شيء.

(٦) عند ابن جرير كانت النسبة عن الحسن (٠.٠٢٦)، وعن قتادة (٠.٠٢٢)؛ وعند ابن أبي حاتم كانت عن الحسن (٠.٠٣٣)، وعن قتادة (٠.٠٢٧)، وقد شاركهم عند ابن أبي حاتم في ذلك سعيد بن المسيب بنسبة مقاربة.

(٧) عند ابن جرير كانت النسبة: (٠.٠٢)؛ وعند ابن أبي حاتم كانت: (٠.٠١٩)، ولم يقاربه في هذا أحد.

(٨) بلغت عند ابن أبي حاتم عن الشعبي (٠.١٠)، وعن القرظي (٠.٠٨)؛ وعند ابن جرير عن الشعبي (٠.٠٧)، وعن القرظي (٠.١٠).

كما اتفقا في قلة بل ندرة المروي عن جملة من التابعين في أنواع من علوم القرآن ككليات القرآن وأمثاله، ومن أبرز هؤلاء: الربيع بن أنس، والشعبي، والنخعي، وأبو مالك الغفاري، ومحمد بن كعب القرظي، وابن المسيب، وأبو صالح، وعطاء الخرساني، وعطية العوفي.

كما تشابها في أن المقدم في معرفة الناسخ والمنسوخ هو عند ابن جرير محمد بن كعب القرظي، ثم سعيد بن المسيب، وعند ابن أبي حاتم عكسه سعيد ثم القرظي[١].

ثانياً: ظهرت بعض أوجه الخلاف من خلال نتائج الإحصاء بين الإمامين في بعض الأنواع من تفسير التابعين، وأهم ذلك:

كان المكثر في تعيين المراد عند ابن جرير هو أبو صالح[٢]، ويليه في ذلك مجاهد ابن جبر[٣]، أما عند ابن أبي حاتم؛ فكان المقدم في ذلك هو عطية العوفي[٤]، يليه سعيد ابن جبير[٥].

وفي شرح المفردات: كان المقدم عند ابن جرير هو السدي[٦]، في حين كان عند ابن أبي حاتم هو أبو مالك الغفاري[٧].

وفي مقام الاعتماد على أسباب النزول: كان المقدم عند ابن أبي حاتم هو سعيد بن المسيب، ثم الشعبي فعكرمة[٨]، بينما كان عند ابن جرير: القرظي ثم أبا مالك الغفاري فعكرمة[٩].

---

(١) عند ابن جرير كانت النسبة عن القرظي (٠.٠٩)، وعن ابن المسيب (٠.٠٨)؛ وعند ابن أبي حاتم كانت عن ابن
المسيب (٠.٠٨)، وعن القرظي (٠.٠٢٢).

(٢) حيث بلغت نسبة (٠.٨١) من تفسيره.

(٣) حيث بلغت نسبة (٠.٧٨) من تفسيره.

(٤) حيث بلغت نسبة (٠.٨٤) من تفسيره.

(٥) حيث بلغت نسبة (٠.٧٨) من تفسيره.

(٦) حيث بلغت نسبة (٠.١٨) من تفسيره.

(٧) حيث بلغت نسبة (٠.٣١) من تفسيره، بفارق كبير عن جل التابعين عند ابن أبي حاتم.

(٨) بلغت عند ابن أبي حاتم عن سعيد (٠.١٠)، وعن الشعبي (٠.٠٧)، وعن عكرمة (٠.٠٦٤).

(٩) بلغت عند ابن جرير عن القرظي (٠.١٦)، وعن أبي مالك (٠.١٢)، وعن عكرمة (٠.١٠).

وفي الاعتماد في التفسير على القراءات كان المقدم عند ابن جرير: ابن جبير ثم النخعي[(١)]، وعند ابن أبي حاتم: زيد بن أسلم ثم الشعبي فالحسن البصري[(٢)].

ثالثاً: تقارب الإمامان في جملة من الأنواع في مروياتهم عن التابعين عموماً في علوم القرآن وغيرها؛ فكانت النسب فيها متماثلة، كما في بيان عنايتهم بالمشكل وحل ألفاظه[(٣)]، كما تطابقا في إيراد ما جاء من أقسام في القرآن، وعني الإمامان على حد سواء في تتبع ذلك[(٤)]، كما تشابها في تعرضهم لأمثال القرآن[(٥)]، وأسرار الكلمات[(٦)]، والعناية باللغة[(٧)]، ومعرفة ما نزل[(٨)]، والحديث عن كليات القرآن[(٩)]، والتعرض لأسماء السور في القرآن[(١٠)].

رابعاً: وأما ما ظهر فيه الاختلاف بينهما، فهو في الجملة يسير، حيث سبق ابنُ جرير ابنَ ابي حاتم في بيان عناية التابعين بتعيين المراد[(١١)]، وشرح مفردات الآيات[(١٢)]، ونقل التفسير النبوي للآيات- وإن كان في إسناده شيء- تساهلاً[(١٣)]، وكذا في الاعتماد على أسباب النزول في توضيح الآية[(١٤)].

(١) بلغت عند ابن جرير عن ابن جبير (٠.٠٣٣)، وعن النخعي (٠.٠٣٢).
(٢) بلغت عند ابن أبي حاتم عن زيد بن أسلم (٠.٠١٦)، وعن الشعبي (٠.٠١٥)، وعن الحسن (٠.٠١٠).
(٣) عند ابن جرير كانت النسبة: (٠.٠٠٦)؛ وعند ابن أبي حاتم كانت مثلها.
(٤) عند ابن جرير كانت النسبة: (٠.٠٠٨)؛ وعند ابن أبي حاتم كانت مثلها.
(٥) عند ابن جرير كانت النسبة: (٠.٠٠٥)؛ وعند ابن أبي حاتم كانت: (٠.٠٠٤).
(٦) عند ابن جرير كانت النسبة: (٠.٠٠٤٤)؛ وعند ابن أبي حاتم كانت: (٠.٠٠٥).
(٧) عند ابن جرير كانت النسبة: (٠.٠٠٣٨)؛ وعند ابن أبي حاتم كانت: (٠.٠٠٣٥).
(٨) عند ابن جرير كانت النسبة: (٠.٠٠٢٥)؛ وعند ابن أبي حاتم كانت: (٠.٠٠٢٢).
(٩) عند ابن جرير كانت النسبة: (٠.٠٠٢٣)؛ وعند ابن أبي حاتم كانت: (٠.٠٠٢٧).
(١٠) عند ابن جرير كانت النسبة: (٠.٠٠١١)؛ وعند ابن أبي حاتم كانت: (٠.٠٠١٠).
(١١) عند ابن جرير كانت النسبة: (٠.٦٩)؛ وعند ابن أبي حاتم كانت: (٠.٥٥).
(١٢) عند ابن جرير كانت النسبة (٠.١٣)؛ وعند ابن أبي حاتم كانت النسبة (٠.٠٨).
(١٣) عند ابن جرير كانت النسبة: (٠.٠١٠)؛ وعند ابن أبي حاتم كانت: (٠.٠٦). وكما سبق الإشارة إليه أن من الأسباب الرئيسة في ذلك وشبهه تشدد ابن أبي حاتم في قبوله مرسل التابعي في الحديث النبوي.
(١٤) عند ابن جرير كانت (٩٧٨) رواية بنسبة (٠.٠٤٣)؛ وعند ابن أبي حاتم كانت (٣٧٤) رواية بنسبة (٠.٠٢٥).

كما أن ابن أبي حاتم تميز بالسبق في إيراد لطائف الآيات[١]، والنقل عن أهل الكتاب (الإسرائيليات) [٢].

كما بدا الخلاف الظاهر بينهما في كثرة المروي عند ابن جرير في آيات الأحكام[٣]، وفي بيان اعتماد التابعين على السنة في تفسيرهم[٤]، وفي تتبع آثارهم في القراءات[٥]، وفي اعتمادهم على تفسير القرآن بالقرآن[٦]، ومعرفة الناسخ والمنسوخ[٧]، والخاص والعام[٨]، وبيان ترابط الآيات[٩]، والمكي والمدني[١٠].

بل إن هناك أنواعاً من علوم القرآن لم أجد لابن أبي حاتم فيها شيئا، وكان لابن جرير فيها عدد من الروايات، كمعرفة نزول القرآن، وعلم النظائر، وكتابة وجمع المصحف[١١].

---

(١) عند ابن جرير كانت النسبة: (٠.٠٢٦)؛ وعند ابن أبي حاتم كانت: (٠.٠٤٦).

(٢) عند ابن جرير كانت النسبة: (٠.٠٣٠)؛ وعند ابن أبي حاتم كانت: (٠.٠٤٥).

(٣) عند ابن جرير كانت (١٢١٧) رواية بنسبة (٠.٠٥٣)؛ وعند ابن أبي حاتم كانت (٢٣٧) رواية بنسبة (٠.٠١٦)، فقد زادت النسبة عند ابن جرير على ثلاثة أمثال ما عند ابن أبي حاتم، وقد سبق الإشارة إلى سبب ذلك.

(٤) عند ابن جرير كانت (٥٦٥) رواية بنسبة (٠.٠٢٥)؛ وعند ابن أبي حاتم كانت (١٥٥) رواية بنسبة (٠.٠١٠).

(٥) عند ابن جرير كانت (٤٢٣) رواية بنسبة (٠.٠٢٠)؛ وعند ابن أبي حاتم كانت (٨٨) رواية بنسبة (٠.٠٠٦) فقد زادت النسبة عند ابن جرير على ثلاثة أمثال ما عند ابن أبي حاتم.

(٦) عند ابن جرير كانت (٣٢٩) رواية بنسبة (٠.٠١٥)؛ وعند ابن أبي حاتم كانت (٧٧) رواية فقط بنسبة (٠.٠٠٥).

(٧) عند ابن جرير كانت (٢٧٧) رواية بنسبة (٠.٠١٢)؛ وعند ابن أبي حاتم كانت (٧٣) رواية فقط بنسبة (٠.٠٠٥)، ويمكن أن يعزى سبب ذلك إلى ما سبق الإشارة إليه في آيات الأحكام.

(٨) عند ابن جرير كانت (٣٧) رواية؛ وعند ابن أبي حاتم كانت (٨) روايات، ينظر تفسير ابن أبي حاتم (٥/ ١٦٧٠)، (٥/ ١٦٧١)، (٥/ ١٦٧٢)، (٨/ ٢٤٥٠)، (٨/ ٢٥٥٧)، (٨/ ٢٦٣٣)، (٩/ ٣١٣٢)، (١٠/ ٣١٤٣).

(٩) عند ابن جرير كانت (٢٤) رواية؛ وعند ابن أبي حاتم كانت في روايتين ، ينظر تفسير ابن أبي حاتم (١/ ٩١)، (١/ ١٧٧).

(١٠) عند ابن جرير كانت (١٩) رواية؛ وعند ابن أبي حاتم كانت في روايتين فقط، ينظر تفسير ابن أبي حاتم (٨/ ٢٥٠٢)، (١٠/ ٣٣٧٣).

(١١) لم أجد لابن أبي حاتم فيها شيء وعند ابن جرير في نزول القرآن (١٨) رواية، وفي النظائر (٨) روايات، وفي جمع المصحف روايتان (١/ ٦٣)، (٦/ ١٧٥٢٧).

كما تقدم ابن أبي حاتم وفاق ابن جرير في إيراد كثير من الفضائل[١]، وفي نقل أقوالهم في إيضاح قوة البيان القرآني[٢].

المبحث الرابع: تفسير تابع التابعين

تفسير تابع التابعين: هو التفسير الذي ينقل عن تابع التابعي مسنداً.

وعصر تابع التابعين كانت له ميزات كثيرة تؤهله للاستمرار في مسيرة الاجتهاد في التفسير التي أطلقها المجتهدون من الصحابة ثم تلاميذهم من التابعين، ولاسيما وقد بدأ عصر التدوين، واتسعت قواعد العلوم، وتأسس علم اللغة، وبرز عدد من اللُّغويين أبدى إعمالاً للغة في التفسير، كقطرب (ت:٢٠٦)، والفراء (ت: ٢٠٧)، وأبي عبيدة (ت: ٢١٠)، وغيرهم.

كما ظهرت أسس الفرق، وبدأ الكلام في التفسير من جهتهم يزيد، كالمعتزليين: أبي بكرٍ عبد الرحمن بن كيسان الأصمِّ (ت: ٢٠١) ، ويوسفَ بن عبد الله الشَّحَّامِ (ت: ٢٣٣)، وغيرهم.

وهذه عوامل دافعة للاجتهاد في التفسير عند أئمة التفسير من أتباع التابعين.

إلا أنه بدراسة تفسير الأتباع عند الإمامين، وجدنا أنه طغى عليه الجانب الروائي، وقل فيه الاجتهاد، وقد يعزى ذلك إلى عوامل، لعل منها:

ـ حرص الأتباع على رواية تفسير سلفهم، ورؤيتهم أنه كاف في باب الاجتهاد مما لا يحتاج معه لاجتهاد آخر، ولا سيما وقد شمل اجتهادهم جل ما يحتاجه المفسر، ويؤكده أن الآيات التي لا نجد فيها اجتهاداً واضحاً ممن سبقهم نجد الروايات عنهم تسد هذا الباب.

ـ الورع من ولوج هذا الباب، ولا سيما وقد كفاهم غيرهم فيه، فلم يشعروا بالحاجة التي كان يشعر بها الصحابة والتابعون في هذا الباب.

---

(١) بلغ عدد المروي عند ابن أبي حاتم (٢٨١) رواية بنسبة (٠.٠٢٠)؛ وعند ابن جرير كانت (١٤٤) رواية بنسبة (٠.٠٠٦).

(٢) بلغ عدد المروي عند ابن أبي حاتم (٨٥) رواية بنسبة (٠.٠٠٦)؛ وعند ابن جرير كانت (٥٣) رواية بنسبة (٠.٠٠٢٣).

ـ المحافظة على الموروث الروائي، بالخوف من القول بفتح باب الاجتهاد في التفسير فيتذرع بها أهل البدع والذين أطلوا برؤوسهم، حجة للولوج ببدعهم من خلال ذلك، فيتجرأ على كتاب الله من ليس أهلاً للتفسير.

ولأجل سد هذا الباب، لم ينقل عن الأتباع في أبواب الاجتهاد في التفسير، بل غلب عليه الطابع الروائي.

المطلب الأول: أشهر رواة التفسير من تابع التابعين عندهما.

تعد طبقة الأتباع أقل الطبقات الثلاث من حيث عدد المروي في كتابي ابن جرير وابن أبي حاتم[١].

وبالنظر في نتائج الإحصاء الذي قمت به تبين لي عدة نتائج أهمها:

أولاً: أن الوارد من هذه الروايات ورد عن نحو ثلاثين من مشاهير مفسري الأتباع، فكانوا عند ابن جرير على الترتيب التالي حسب كثرة المروي عنهم: عبد الرحمن بن زيد بن أ سلم (٢٠٧٥)، الضحاك (١٤٣٩)، ابن جريج (٥٩٤)، محمد ابن إسحاق (٤٨٨)، ابن عيينة (٢٠٨)، ابن أبي نجيح (٥٢)، معمر بن راشد (٤٦)، عبد ا لله بن كثير (٤٤)، مالك بن أنس (٣١)، أبو ميسرة (٢٢)، الثوري (١٩)، الأوزاعي (١٢)، سعيد بن عبد العزيز(١٢)، عمرو بن قيس (١٢)، نهيك (١١)، أبو بكر بن عياش (١٠)، الليث بن سعد (١٠)، أبو عمران الجوني (٩)، عبد الله بن أبي بكر (٨)، عبد الله بن وهب (٨) مطر الوراق (٨)، مغيرة (٨)، يحيى بن سعيد (٨)، أبو عمرو (٧)، أبو معاذ (٧)، أبو سفيان (٦)، حميد بن عبد الرحمن (٦)، سليمان بن موسى (٥)، مسلم البطين (٥)، أبو بكر بن مريم (٤) ، وغيرهم.

وكان عند ابن أبي حاتم على الترتيب حسب كثرة المروي : الضحاك (٨٠٠)، مقاتل بن حبان (٧٦٤)، محمد بن إسحاق (٦٣٤)، عبد الرحمن بن زيد بن أسلم (٥١٦)، ابن عيينة (١٥٨)، ابن جريح (٨٤)، الثوري (٦٤)، مالك بن

---

(١) بلغت مجموع الروايات عن أتباع التابعين عند ابن جرير (٥٢٣٣) رواية، أي ما نسبته (٠.١٤) من تفسيره، وعند ابن أبي حاتم (٣٤٠٨) رواية، أي ما نسبته (٠.١٣) من تفسيره.

أنس (٣٧)، زهير بن محمد (٣٥)، أبو عمران الجوني (٢٧)، أبو سنان (٢٥)، مطر الوراق (٢٤)، ابن أبي نجيح (١٦)، شمر بن عطية (١٥)، الأوزاعي (١٤)، النضر بن عربي (١١)، سفيان بن حسين (١٠)، عبد الله بن كثير (١٠)، الحسن بن صالح (٩)، عبد الكريم الجزري (٩)، الأعرج (٨)، عبد الله بن لهيعة (٨)، مسلم البطين (٨)، أبو بكر بن أبي مريم (٧)، جعفر بن محمد (٧)، عمرو بن قيس (٧)، محمد بن جعفر بن الزبير (٧)، يحيى بن سعيد الأنصاري (٧)، أبو بكر بن عياش (٦)، عمرو بن شرحبيل (٦).

ثانياً: أن جله لم يتعد المفسرون فيه أربعة أنفس، فقد ورد جله عند ابن جرير عن ابن زيد، وابن إسحق، والضحاك، وابن جريج[١].

ورد أكثر تفسيرهم عند ابن أبي حاتم عن مقاتل ابن حيان[٢]،وابن إسحاق وابن زيد، وابن عيينة ، ولم يروِ عن ابن جريج شيئاً!!.

فيحتمل عندي أن ابن جرير اطلع على مروياته في التفسير، فإن ابن جريج المتوفى سنة ١٥٠ هجرية له ثلاثة أجزاء كبار في التفسير رواها عنه محمد بن ثور، فلعل ابن جرير اطلع عليها ولم يطلع عليها ابن أبي حاتم.

أو لعلة تشدد ابن أبي حاتم فيها فلم يقبلها، فإنه ذكر في تفسير ابن جريج كلاما معناه، أنه كان يقول: عن عطاء الخراساني، عن ابن عباس، فطال على الوراق أن يكتب الخراساني في كل حديث فتركه، فرواه من روى على أنه عطاء ابن أبي رباح[٣].

وقد نبه الحافظ على هذا في مقدمة الفتح حيث قال: (وابن جريج لم يسمع التفسير من عطاء الخراساني وإنما أخذ الكتاب من ابنه عثمان ونظر فيه .. ثم أورد عن هشام بن يوسف يقول قال لي بن جريج سألت عطاء يعني ابن أبي رباح عن التفسير من البقرة وآل عمران، ثم قال: أعفني من هذا، قال هشام:

---

(١) ورد عن هؤلاء ما يقارب (٠.٩٠) من تفسير الأتباع.

(٢) ورد عنده عن هؤلاء (٠.٨٤) من تفسير الأتباع.

(٣) ولعله الصواب لأن ابن أبي حاتم أكثر عن عطاء الخراساني (١٣٩) رواية، وأما ابن جرير فلم يرد عنه فيه إلا أربع روايات فقط.

فكان بعد إذا قال عطاء عن ابن عباس قال الخراساني، قال هشام: فكتبنا ما كتبنا ثم مللنا، يعني كتبنا أنه عطاء الخراساني، قال علي بن المديني كتبت أنا هذه القصة؛ لأن محمد بن ثور كان يجعلها عطاء عن ابن عباس، فظن الذين حملوها عنه أنه عطاء بن أبي رباح)[1].

ومما يجدر التنويه به أن ابن أبي حاتم عني بابن جريج كراوٍ عن مجاهد وعطاء، وليس مفسراً، فقد أحصيت له أكثر من (١٠٠) رواية كلها يرويها عن مجاهد، وليس من تفسيره، وعن عطاء فيما يقارب (٥٠) رواية.

كما يحتمل أن إعراضه عن تفسير مقاتل ابن حيان لاختلاط شيء منه بتفسير مقاتل بن سليمان، لتعاصرهما، وابن سليمان ضعيف.

ثانياً: جاء ترتيب الرواة عند ابن جرير كالآتي: (ابن زيد، والضحاك، وابن جريج، وابن إسحق، وابن عيينة، وابن أبي نجيح، ومعمر بن راشد، وابن كثير، ومالك بن أنس، وأبو ميسرة، والثوري، والأوزاعي، وسعيد بن عبد العزيز، وعمرو بن قيس الملائي، ونهيك، وأبو بكر بن عياش، والليث بن سعد، وأبو عمران الجوني)[2].

في حين جاءت ترتيب القائمة عند ابن أبي حاتم كما يلي: (الضحاك، ومقاتل بن حيان، وابن إسحق، وابن زيد، وابن عيينة، والثوري، ومالك بن أنس، وزهير بن محمد، وأبو عمران الجوني، وأبو سنان، ومطر، وابن أبي نجيح، وشمر بن عطية، والأوزاعي، والنضر بن عربي، وسفيان بن حسين، وعبد الله بن كثير)[3].

---

(١) مقدمة الفتح: (ج ١/ ص ٣٧٣)؛ وينظر الفتح: ٠٨/ ٦٦٧)؛ (١٤/ ٥٣).

(٢) وبلغت عدد الروايات عنده عن هؤلاء كما يلي: ابن زيد (٢٠٧٥)، والضحاك (١٤٣٩)، وابن جريج (٥٩٤)، وابن إسحق (٤٨٨)، وابن عيينة (٢٠٨)، وابن أبي نجيح (٥٢)، ومعمر بن راشد (٤٦)، وابن كثير (٤٤)، ومالك بن أنس (٣١)، وأبو ميسرة (٢٢)، والثوري (١٩)، والأوزاعي (١٢)، وسعيد بن عبد العزيز (١٢)، وعمرو بن قيس الملائي (١٢)، ونهيك (١١)، وأبو بكر بن عياش (١٠)، والليث بن سعد (١٠)، وأبو عمران الجوني (٩).

(٣) وبلغت عدد الروايات عنده عن هؤلاء كما يلي: الضحاك (٨٠٠)، ومقاتل بن حيان (٧٦٤)، وابن إسحق (٦٣٤)، وابن زيد (٥١٦)، وابن عيينة (١٥٨)، والثوري (٦٤)، ومالك بن أنس (٣٧)، وزهير بن محمد (٣٥)، وأبو عمران الجوني (٢٧)، وأبو سنان (٢٥)، ومطر (٢٤)، وابن أبي نجيح (١٦)، وشمر بن عطية (١٥)، والأوزاعي (١٤)، والنضر بن عربي (١١)، وسفيان بن حسين (١٠)، وعبد الله بن كثير (١٠).

ثالثاً: من خلال القائمة يتضح انفراد كل منهما بالرواية عن بعض الأتباع ممن لم يرو عنهم الآخر، وكذا تقديم لأناس وتأخير لآخرين، لكنها في الجملة رواياتهم معدودة مما لا يشكل كبير اختلاف بينهما[١].

المطلب الثاني: أنواع وتقاسيم تفسير تابع التابعين عندهما.

على الرغم من قلة مرويات تابع التابعين مقارنة بمرويات الصحابة والتابعين، إلا أن ثمة اتفاقات واختلافات واضحة بين الإمامين يجدر التنبيه عليها، وتبعاً لدراستي لمروياتهم، فقد وجدت ما يلي:

أولاً: اتفق الإمامان بسبق الضحاك ثم ابن زيد في شرح مفردات الآيات، ولم يقاربهم أحد من أصحابهم في ذلك[٢]، وكذا تطابقا في أن ابن عيينة هو من أقلهم عناية بأسباب النزول[٣]، كما اتفقا في بيان تقدم وإمامة عبد الرحمن بن زيد في الاعتماد على تفسير القرآن بالقرآن، وسبقه في ذلك[٤].

وتطابقا في تقدم ابن جريج في اعتماد أسباب النزول، ولم يقاربه في ذلك أحد[٥]، كما اتفقا في أن ابن عيينة من أقل أصحابه اعتماداً على السنة في تفسيره[٦].

وتشابها في بيان أن ابن إسحق وابن جريج من أكثر الأتباع رواية عن أهل الكتاب[٧]، كما اتفقا في أن ابن عيينة هو من أكثر الأتباع إيراداً للطائف التفسيرية[٨].

---

(١) وكذا بقية المفسرين دون هذه القائمة ممن له دون هذا العدد من الروايات لا يستدعي نصب المقارنة فيه، وبالله التوفيق.

(٢) عند ابن جرير كانت النسبة عن الضحاك: (٠.١٩)، وعن ابن زيد (٠.٠١٦)؛ وعند ابن أبي حاتم كانت عن الضحاك (٠.٠٢٠)، وعن ابن زيد (٠.١٧).

(٣) عند ابن جرير كانت النسبة: (٠.٠٠٥) برواية واحدة يتيمة؛ وأما عند ابن أبي حاتم فلم يرد عنه فيه شيء.

(٤) عند ابن جرير كانت النسبة (٠.١٣)، وعند أبن أبي حاتم (٠.٠٨)، بل إن ابن زيد سبق في هذا جميع مفسري الأثر من الصحابة والتابعين وأتباعهم، ولم يقارنه، بل ولم يقاربه أحد في هذا.

(٥) بلغت نسبة ذلك عند الإمامين: (٠.٠٧) من تفسيره.

(٦) عند ابن جرير كانت النسبة: (٠.٠١٤)؛ ولم يرو عنه عند ابن أبي حاتم شيء.

(٧) بلغت نسبة المروي عن ابن إسحق عند ابن أبي حاتم ما يقارب ربع تفسيره (٠.٢١)، وعن ابن جريج (٠.٠٥)؛.وعند ابن جرير كانت النسبة لابن جريج: (٠.١٢)، ولابن إسحق (٠.٠٩).

(٨) عند ابن أبي حاتم كانت النسبة: (٠.١١) عند ابن جرير كانت النسبة: (٠.٠٣).

ثانياً: تقارب الإمامان في جملة أنواع، في تعيين المراد[١]، وشرح مفردات القرآن[٢]، ورواية الإسرائيليات[٣]، والوعظ في التفسير[٤]، وبيان المشكل[٥]، والتفسير المرفوع للنبي ﷺ[٦].

ثالثاً: اتضح الخلاف بين الإمامين في المنقول عنهم في تفسير القرآن بالقرآن، فكان المروي عند ابن جرير يزيد على أربعة أمثال المروي عند ابن أبي حاتم[٧]، ولعل السبب الرئيس في ذلك إكثار ابن جرير من النقل عن ابن زيد خلاف ابن أبي حاتم، وهو إمام في ذلك.

كما بدا الخلاف كما اعتدناه في نقل ما جاء عنهم من القراءات، فكان نسبة المروي عند ابن جرير يقارب أربعة أمثال المروي عن ابن أبي حاتم[٨]، ونحوه في أمثال القرآن[٩]، وكذا العناية بترابط الآيات[١٠].

وفاق ابن أبي حاتم في النقل عنهم في اللطائف، فكان نسبة المروي عنه ضعف ما جاء عند ابن جرير[١١]، ومثله في الفضائل[١٢].

---

(١) عند ابن جرير كانت النسبة: (٠٧٥)؛ وعند ابن أبي حاتم كانت (٠٧٢).

(٢) عند ابن جرير كانت النسبة: (٠.١٥)؛ وعند ابن أبي حاتم كانت (٠١١).

(٣) عند ابن جرير كانت النسبة: (٠.٠٤)؛ وعند ابن أبي حاتم كانت (٠.٠٣٦).

(٤) عند ابن جرير كانت النسبة: (٠.٠٠٧)؛ وعند ابن أبي حاتم كانت (٠.٠٠٦).

(٥) عند ابن جرير كانت النسبة: (٠.٠٠٦)؛ وعند ابن أبي حاتم كانت (٠.٠٠٥٦).

(٦) عند ابن جرير كانت النسبة: (٠.٠٠٤)؛ وعند ابن أبي حاتم كانت (٠.٠٠٤٤).

(٧) عند ابن جرير كانت النسبة: (٠.٠٦٤)؛ وعند ابن أبي حاتم كانت (٠.٠١٥).

(٨) عند ابن جرير كانت النسبة: (٠.٠١٢٤)؛ وعند ابن أبي حاتم كانت (٠.٠٠٣٥).

(٩) عند ابن جرير كانت النسبة: (٠.٠٠٦٥)؛ وعند ابن أبي حاتم كانت (٠.٠٠١٨).

(١٠) عند ابن جرير كانت النسبة: (٠.٠٠٤)؛ وعند ابن أبي حاتم كانت (٠.٠٠٠٦).

(١١) عند ابن أبي حاتم كانت النسبة: (٠.٠٤)؛ وعند ابن جرير كانت (٠.٠٢).

(١٢) عند ابن أبي حاتم كانت النسبة: (٠.٠١٦)؛ وعند ابن جرير كانت (٠.٠٠٢٩).

الفصل الثاني
موضوع الرواية والرواة

المبحث الأول: طرق التفسير بينهما
المطلب الأول: تفسير القرآن بالقرآن.
المطلب الثاني: التفسير بالسنة.
المطلب الثالث: التفسير باللغة.
المطلب الرابع: التفسير بتعيين المراد.
المطلب الخامس: التفسير بشرح المفردات.
المطلب السادس : تفسير آيات الأحكام.
المطلب السابع: التفسير بالرواية عن أهل الكتاب.
المطلب الثامن: العناية بإيراد القراءات.
المبحث الثاني : علوم القرآن عند الإمامين
المطلب الأول: أسباب النزول ـ نزول القرآن ـ المكي والمدني.
المطلب الثاني: القصص ـ الأمثال ـ القسم.
المطلب الثالث: أسماء السور ـ جمع القرآن ـ كتابة المصحف.
المطلب الخامس: الخاص والعام ـ الناسخ والمنسوخ.
المطلب الخامس: علوم أخرى (الاشتقاق ـ ترابط الآيات ـ الكليات).
المبحث الثالث : مكملات وملح التفسير
المطلب الأول: اللطائف التفسيرية.
المطلب الثاني: الوعظ.
المطلب الثالث: الفضائل.
المطلب الرابع: أسرار الكلمات.
المطلب الخامس: إظهار دقة البيان القرآني.
المطلب السادس: الدعوة.
المبحث الرابع: الرواة عند الإمامين عموماً.

الفصل الثاني
موضوع الرواية، والرواة

المبحث الأول: طرق التفسير بينهما

تعددت طرق التفسير في تفسيري الإمامين إلى ما يزيد عن ثلاثين نوعاً، لكن لم تكن كلها بنسب متقاربة، لا في المقارنة بينهما، بل ولا في الكتاب الواحد.

وكان ترتيب الأنواع عند ابن جرير على النحو التالي: (تعيين المراد، شرح المفردات، آيات الأحكام، أسباب النزول،التفسير بالسنة، الإسرائيليات، اللطائف، تفسير القرآن بالقرآن، القراءات، الوعظ، الفضائل، الناسخ والمنسوخ، المشكل، الأمثال، والتفسير باللغة، أسرار الكلمات، معرفة ما نزل، البيان القرآني، الكليات، القصص، الخاص والعام، ترابط الآيات، التفسير بالمثل، نزول القرآن، القسم، المكي والمدني، الاشتقاق، الدعوة، كتابة المصحف، جمع القرآن، أسماء السور)[1].

ولم تخرج قائمة ابن أبي حاتم عن هذه الأنواع لكن اختلفت معها في الترتيب مما يأتي التنبيه على أهم ما فيه.

وكان ترتيب الأنواع عند ابن أبي حاتم على النحو التالي: (تعيين المراد، شرح المفردات، اللطائف، الاسرائليات، أسباب النزول، التفسير النبوي، الفضائل، الوعظ، التفسير بالسنة، آيات الأحكام، ، التفسير بالقرآن، القراءات، مشكل القرآن، دقة البيان، الناسخ والمنسوخ، أسرار الكلمات، التفسير باللغة،

(١) وبلغت عدد مرويات كل نوع عنده كما يلي: تعيين المراد (٢٦٠٦٥)، شرح المفردات (٤٨٥٠)، آيات الأحكام(٢٢٦٥)، أسباب النزول (١٩٦٠)،التفسير بالسنة (١٤٨٠)، الإسرائيليات (١٢١٢)، اللطائف (١١٤٧)، تفسير القرآن بالقرآن (٨٤٧)، القراءات (٨٣٩)، الوعظ (٥٧٣)، الفضائل (٤٧١)، الناسخ والمنسوخ (٤٤٢)، المشكل (٢٩٢)، الأمثال (١٩٧)، التفسيرباللغة (١٩٠)، أسرار الكلمات (١٨٤)، معرفة ما نزل (١١٠)، البيان القرآني (٩٨)، الكليات (٩٣)، القصص (٨٤)، الخاص والعام (٦٦)، ترابط الآيات (٥٨)، التفسير بالمثل (٤٧)، نزول القرآن (٤٤)، القسمم (٣٦)، المكي والمدني (٢٩)، الاشتقاق (٢٨)، الدعوة (١٩)، كتابة المصحف (١١)، جمع القرآن (٤).

الأمثال القرآنية، الكليات، معرفة ما نزل، الدعوة، أسماء السور، الخاص والعام، اشتقاق الكلمات، القسم القرآني، ترابط الآيات، المكي والمدني)[1].

أولاً: تصدر عندهما تعيين المراد بقية الأنواع، يليه شرح المفردات، فكان أكثر من ثلثي تفسيرهما على هذين النوعين[2]، لما له من التصاق وقرب من التفسير وبيانه.

ثانياً: وقع تطابق في نسب المروي عندهما في المشكل، والتفسير باللغة، ومعرفة القسم[3].

ثالثاً: وقع اختلاف ظاهر بينهما في بعض الأنواع حيث تقدم ابن جرير في ثمانية أنواع، تعود في جملتها إلى الاهتمام بالتفسير الاجتهادي[4].

وتميز ابن أبي حاتم في ستة أنواع تعود في جملتها إلى اهتمامه بالتفسير الروائي[5].

---

(١) وبلغت عدد مرويات كل نوع عنده كما يلي: تعيين المراد (١٣٧٠٩)، شرح المفردات (٢٢١٣)، اللطائف (١٥٦٧)، الإسرائيليات ٠١١٣٦)، أسباب النزول (٨٨٥)، التفسير النبوي (٨٧٦)، الفضائل (٧٨١)، الوعظ (٥٥٨)، التفسير بالسنة (٥٠٨)، آيات الأحكام (٤٤٩)، التفسير بالقرآن (١٩٥)، القراءات (١٧٧)، المشكل (١٦٩)، دقة البيان (١٥٢)، الناسخ والمنسوخ ٠١٤٠)، أسرار الكلمات (١٣٧)، التفسير باللغة (١٠١)، الأمثال القرآنية (٩٨)، الكليات (٨٠)، معرفة ما نزل (٧٢)، الدعوة (٥١)، أسماء السور (٢٥)، الخاص والعام (٢٢)، اشتقاق الكلمات (١٩)، القسم القرآني (١٨)، الترابط (٧)، المكي والمدني (٦).

(٢) بلغ المروي في **تعيين المراد** عند ابن جرير (٠.٦٨)، وعند ابن أبي حاتم (٠.٦٧)، وبلغ المروي في **شرح المفردات** عند ابن جرير (٠.١٢٦)، وكانت عند ابن أبي حاتم (٠.١٢٩).

(٣) بلغت نسبة المشكل فيهما (٠.٠٠٨)، ونسبة التفسير باللغة (٠.٠٠٥)، ونسبة القسم (٠.٠٠٠٩) من تفسيريهما.

(٤) هي الفقه والتفسير بالسنة، وبالقرآن والقراءات، والناسخ والمنسوخ، ومعرفة الخاص والعام، وترابط الآيات، والمكي والمدني، وسيأتي شرح تفصيلي لها في مواضعها من هذا الفصل إن شاء الله.

(٥) هي اللطائف التفسيرية، والإسرائيليات، والفضائل، والوعظ، ومعرفة ما نزل، والقصص.

المطلب الأول: تفسير القرآن بالقرآن.

تفسير القرآن بالقرآن هو أشرف أنواع التفسير وأجلها بالإجماع،[١] إذ لا أحد أعلم بمعنى كلام الله جل وعلا من الله جل وعلا، فأحسن طرق التفسير أن يفسر القرآن بالقرآن، فما أجمل في مكان فقد فصل في موضع آخر وما اختصر في مكان فإنه قد بسط في آخر[٢].

والمراد بتفسير القرآن بالقرآن: أن تبين إحدى الآيات ما أريد به في آية أخرى، وهذا البيان له أنواع كثيرة، وقد أوصلها الشيخ الشنقيطي في كتابه الرائع "أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن" إلى نحو عشرين نوعاً[٣]، كبيان الإجمال الواقع بسبب إبهام في اسم جنس جمعاً كان، أو مفرداً.

ومثال ذلك: ما رواه ابن جرير عن ابن زيد، في قوله: ﴿ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾[٤] قال: الذكر: القرآن، وقرأ ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾[٥]، وكذا ما رواه ابن أبي حاتم عن ابن زيد في قوله: ﴿ إِنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌ ﴾[٦]، قال اختبارا لهم، وقرأ قوله الله: ﴿ وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ ﴾[٧].

وقد ظهر الفرق في نسبة المروي بينهما، فقد جاءت نسبة الروايات عند ابن جرير أكثر من ضعف نسبة الروايات عند ابن أبي حاتم[٨]، وقد يعزى

(١) ذكره الشنقيطي في أضواء البيان: (١/ ٦٧).

(٢) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية: (ص٩٣)؛ البرهان، الزركشي: (٢/ ١٧٥)؛ تفسير ابن كثير، (١/ ٤).

(٣) راجع أضواء البيان، الشنقيطي: ١(/ ٦٩ ـ ٩٠).

(٤) سورة الأنبياء، الآية: ٧.

(٥) سورة الحجر، الآية: ٩. تفسير الطبري، ٩/ ٧ ـ ث ٢٤٤٨٠.

(٦) سورة التغابن، الآية: ١٥.

(٧) سورة الأنبياء، الآية: ٣٥.

(٨) بلغت مرويات هذا النوع عند ابن جرير (٨٤٧) رواية بنسبة (٠.٠٢٢)؛ في حين كانت عند ابن أبي حاتم (١٩٥) رواية بنسبة (٠.٠١٠).

السبب في هذا إلى كون ابن جرير أخرج جملة كبيرة من تفسير عبد الرحمن بن زيد، وهي ضعف ما أخرجه عنه ابن أبي حاتم، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم أكثر مفسري السلف اهتماماً بهذا مطلقاً[1].

ويمكن أن يضاف إلى ذلك أن هذا النوع له التصاق أكثر بالتفسير من غيره من الأنواع، وهو يميل للتفسير الاجتهادي الذي تجلى أكثر عند ابن جرير.

المطلب الثاني: التفسير بالسنة.

يأتي التفسير بالسنة في المرتبة الثانية من جهة الشرف، فإنها شارحة للقرآن وموضحه له، قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾[2]، ولهذا قال ﷺ ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه يعني السنة[3].

وقصدت من عقد هذا المطلب بيان اعتماد الإمامين على رواية ما جاء عن الصحابة والتابعين وأتباعهم في استفادتهم من نصوص عامة في السنة والاجتهاد في تفسير قول الله بما يقارب هذا النص في اجتهادهم.

والمراد بالتفسير بالسنة: هو أن يأتي المفسر بالحديث الذي ليس مسوقاً في تفسير الآية قصداً، فيلمح فيه تشابهاً يصلح لتفسير الآية، فهو من أنواع التفسير الاجتهادي، بل ومن أشرفه.

ومثال ذلك: ما أخرجه ابن جرير في تفسير قوله تعالى: ﴿ ثَلَـٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ۗ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ۗ ﴾[4] عن ابن عمر قال: رخص رسول

---

(١) بلغت نسبة مرويات عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عند ابن جرير: (٠.٠٥٤)؛ في حين كانت عند ابن أبي حاتم (٠.٠٢٥)، ولم يقاربه أو يقارنه في تفسير القرآن بالقرآن أحدٌ من مفسري السلف.

(٢) سورة النحل، الآية: ٦٤.

(٣) البرهان، الزركشي: (٢ / ١٧٥)، ويلاحظ أن اصطلاحهم في التفسير بالسنة يشمل كل المرفوعات؛ والحديث أخرجه أحمد في المسند (٤/ ١٣٠)؛ والطبراني في مسند الشاميين، (٢/ ١٣٧)، مؤسسة الرسالة.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٩٦.

الله ﷺ للمتمتع إذا لم يجد الهدي ولم يصم حتى فاتته أيام العشر، أن يصوم أيام التشريق مكانها[(١)].

وكذا ما رواه ابن أبي حاتم بسنده عن الحسن وقتادة عند قوله: ﴿أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [(٢)]، قالا: خرج من القرية الظالمة إلى القرية الصالحة، فأدركه الموت في الطريق، فنأى بصدره إلى القرية الصالحة، فتوفته ملائكة الرحمة[(٣)].

وقد تقدم ابن جرير في التفسير بالسنة، إذ زادت نسبة المروي عنه في ذلك مقارنة بابن أبي حاتم نحو المرة والنصف[(٤)]، وقد يعزى ذلك إلى أن ابن جرير روى ضعف ما رواه ابن أبي حاتم من المرفوعات، فاشتملت على شيء كبير مما يصلح أن يكون تفسيراً بالسنة، ولاسيما وهو نوع من التفسير الاجتهادي الذي تميز به ابن جرير.

المطلب الثالث: التفسير باللغة.

القرآن أنزله الله تعالى بلسان عربي مبين، وما كان من غوامض المفردات، فإن المفسر يطلبها من اللغة العربية، وهذا أحد طرق التفسير، وهو الذي درج عليه كبار المفسرين من لدن الصحابة وحتى الآن، قال ابن عباس : إذا سألتموني عن غريب القرآن فالتمسوه في الشعر، فإن الشعر ديوان العرب، وعن ابن عباس أنه كان يسأل عن القرآن فينشد فيه الشعر. قال أبو عبيد: يعني كان يستشهد به على التفسير[(٥)].

وأوعب ما روي عنه في ذلك مسائل نافع بن الأزرق، وقد جمعها السيوطي في الإتقان بتمامها[(٦)]

---

(١) تفسير الطبري، ٢/ ٢٥٩ ـ ث ٣٤٧٥.

(٢) سورة النساء، الآية: ٧٥.

(٣) تفسير ابن أبي حاتم، (٣/ ١٠٠٣)، ث ٥٦١٥.

(٤) بلغت النسبة عند ابن جرير (٠.٠٣٨)، وعند ابن أبي حاتم (٠.٠٢٥)، في ٥٠٨ رواية.

(٥) البرهان: (١/ ٢٩٣)؛ الإتقان: (١/ ٣٤٧).

(٦) الإتقان، السيوطي: (١/ ٣٤٧)؛ ٠١/ ٣٧٧)؛ (١/ ٣٧٩)؛ (١/ ٣٩٩).

أضف إلى ذلك ما كان من معرب وقع بلغات كثيرة.

ومن أمثلة ما يفسر كذلك ما أخرجه الطبري عن ابن زيد: في قوله: ﴿وَلَسْتُم بِآخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُوا۟ فِيهِ ۚ﴾[1]، قال: يقول: لست آخذا ذلك الحرام حتى تغمض عليَّ ما فيه من الإثم، قال: وفي كلام العرب: أما والله لقد أخذه، ولقد أغمض على ما فيه، وهو يعلم أنه حرام باطل[2].

وكذا ما رواه ابن أبي حاتم عن عكرمة في قوله: ﴿طه﴾[3]، قال: كقولك يا رجل بلسان الحبشة[4].

وقد تشابه إلى حد كبير ابن جرير وابن أبي حاتم في رواية هذا النوع[5].

المطلب الرابع: التفسير بتعيين المراد.

تعيين المراد وهو تحديد المقصود من الآية، وبيان النوع، أو العدد أو الصفة، أو المقصود من الناس أو الفرق أو غيرها، أو النص على أن مراد الكلمة هو كذا.

وقد تشابه الإمامان في هذا النوع، فكانت ثلثا مرويات كلٍ منهما من هذا النوع، الذي هو النوع المراد من التفسير أصالة[6].

ونظراً لجدة مصطلح (تعيين المراد)، مع كثرته عند مفسري السلف، أذكر فيه عدة أمثلة حتى يتضح المراد منه.

فمثال ذلك: ما أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم عن الربيع في قول سبحانه: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾[7]، قال: أن تنسى إحداهما فتذكرها الأخرى[8].

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٦٧.

(٢) تفسير الطبري، ٣/ ٨٦ ـ ث ٦١٦١.

(٣) سورة طه، الآية: ١.

(٤) تفسير ابن أبي حاتم: (٧/ ٢٤١٥) ث ١٣٣٧٨.

(٥) كانت النسبة عند ابن جرير (٠.٠٠٥٠)، بينما كانت عند ابن أبي حاتم (٠.٠٠٤٩) من جملة مرويات تفسيره في (١٠١) رواية.

(٦) بلغت النسبة عند ابن جرير (٠.٦٧) في (٢٦٠٦٥) رواية، وعند ابن أبي حاتم (٠.٦٨) في (١٣٧٠٩) روايات.

(٧) سورة البقرة، الآية: ٢٨٢.

(٨) ابن جرير، (٦/ ٦٧) ث٦٣٦٣؛ ابن أبي حاتم (٢/ ٥٦٢) ث٢٩٩٢.

ومثاله أيضاً: ما أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم عن مجاهد في قوله: ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ﴾ [١]، قال ذلك يوم بدر[٢].

ومنه أيضاً: ما أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم عن مجاهد في قوله: ﴿ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ ﴾ [٣]، قال: مشركي قريش يوم بدر[٤].

ومثاله أيضاً: ما أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم عن السدي في قوله: ﴿ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوكَ فَوْقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [٥]، قال: الذين اتبعوك هم المؤمنون، ويقال بل هم الروم[٦].

المطلب الخامس: التفسير بشرح المفردات.

قد يشتبه هذا النوع بنوع تعيين المراد، وذلك من جهة أن تفسير الألفاظ الغريبة من جنس تعيين المراد.

إلا أن المراد هنا بشرح المفردات: المعاني اللغوية لغريب القرآن، أو الألفاظ التي يقل دورانها على الألسن في اللغة، وقد يعز على كثير من الناس ولاسيما بعد دخول العجمة في اللسان العربي.

قال السيوطي: وأولى ما يرجع إليه في ذلك ما ثبت عن ابن عباس وأصحابه الآخذين عنه، فإنه ورد عنهم ما يستوعب تفسير غريب القرآن بالأسانيد الثابتة الصحيحة، وها أنا أسوق ما ورد من ذلك عن ابن عباس من طريق ابن أبي طلحة خاصة، فإنها من أصح الطرق عنه، وعليها اعتمد البخاري في صحيحه مرتباً على السور... ثم ساقها، ا. هـ[٧].

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٣.

(٢) ابن جرير، (٦/ ٢٣١) ث٦٦٨٠؛ ابن أبي حاتم (٢/ ٦٠٥) ث٣٢٤٠.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ١٣.

(٤) ابن جرير، (٦/ ٢٢٩) ث٦٦٧٨؛ ابن أبي حاتم (٢/ ٦٠٥) ث٣٢٤٢.

(٥) سورة آل عمران، الآية: ٥٥.

(٦) ابن جرير، (٦/ ٤٦٣) ث٧١٥٣؛ ابن أبي حاتم (٢/ ٦٦٢) ث٣٥٩٠.

(٧) الإتقان، السيوطي: (١ / ٣٠٥).

ومثال ذلك: ما أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم عن مجاهد في قول الله تعالى ذكره: ﴿وَٱجْتَبَيْنَٰهُمْ﴾[1]، قال: أخلصناهم[2].

ومنه أيضاً: ما أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله ﴿قَٰنِتَٰتٌ﴾[3]، قال: مطيعات[4].

ومنه كذلك: ما أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم عن قتادة في قوله: ﴿يَكُن لَّهُۥ كِفْلٌ﴾[5]، قال: والكفل هو الإثم[6].

وقد تقارب كل من ابن جرير وابن أبي حاتم في هذا النوع، من حيث كونه مقصوداً أولياً بالتفسير كما تقدم[7].

المطلب السادس: تفسير آيات الأحكام.

المراد هنا من آيات الأحكام: أي الآيات التي تدل على الأحكام مباشرة، وغير مباشرة.

واختلف في تحديد المباشرة، فقال الغزالي وغيره: آيات الأحكام خمسمائة آية. وقال بعضهم: مائة وخمسون. قيل ولعل مرادهم المصرح به، فإن آيات القصص والأمثال وغيرها يستنبط منها كثير من الأحكام. وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام في كتاب الإمام في أدلة الأحكام: معظم آي القرآن لا تخلو عن أحكام مشتملة على آداب حسنة وأخلاق جميلة، ثم من الآيات ما صرح فيه بالأحكام، ومنها ما يؤخذ بطريق الاستنباط، .. كاستنباط صحة أنكحة الكفار

(١) سورة الأنعام، الآية: ٨٧.

(٢) تفسير الطبري، ٥/ ٢٥٨ ـ ث ١٣٥٢٠، وابن أبي حاتم ٧٥٩٠.

(٣) سورة النساء، الآية: ٣٤ .

(٤) ابن جرير، (٨/ ٢٩٤) ث٩٣١٨؛ ابن أبي حاتم (٣/ ٩٤٠) ث٥٢٥٣.

(٥) سورة النساء، الآية: ٨٥.

(٦) ابن جرير، (٨/ ٥٨٢) ث١٠٠٢٠؛ ابن أبي حاتم (٣/ ١٠٩١) ث٥٧١٣.

(٧) بلغت النسبة عند ابن جرير (٠.١٢٦) في (٤٨٥٠) رواية، وعند ابن أبي حاتم (٠.١٢٩) في (٢٢١٣) رواية.

من قوله: ﴿ وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ﴾ [(١)]، وصحة صوم الجنب من قوله: ﴿ فَٱلْـَٔـٰنَ بَـٰشِرُوهُنَّ ﴾ إلى قوله: ﴿ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ ﴾ [(٢)]، الآية[(٣)].

قال الصنعاني: وحصروا الأحكام في خمسمائة أية لا دليل عليه ، وكل القرآن وآياته دالة على الأحكام[(٤)].

ومثال ذلك ما أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم عن ابن عباس ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ ﴾ [(٥)] لم يقل تعتد في بيتها.. تعتد حيث شاءت[(٦)].

ولما كان تفسير آيات الأحكام، هو التفسير بالفقه، وهو يدخل في التفسير الاجتهادي، لذا كان من المتوقع أن يزيد المروي في ابن جرير عنه عند ابن أبي حاتم، وبالفعل زادت النسبة بنحو ثلاثة أمثال[(٧)]، بل ولعل اهتمام ابن جرير بالفقه والأحكام ـ وهو الذي له مذهب مختار في ذلك ـ جعل اهتمامه بآيات الأحكام يفوق ابن أبي حاتم بمثل هذه النسبة الكبيرة.

المطلب السابع: التفسير بالرواية عن أهل الكتاب.

المقصود بالرواية عن أهل الكتاب ما يقال له الإسرائيليات: أي ما يكون من الأحاديث عن أهل الكتاب مما عندهم في كتبهم كالتوراة وغيرها.

وقد اختلف العلماء في روايتها تبعاً لفهم حديث: ((وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج))[(٨)]، وأرجح الأقوال فيها ما ذكره شيخ الإسلام في مقدمة

---

(١) سورة المسد، الآية: ٤.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٨٧.

(٣) الإتقان، السيوطي: (٢/ ٣٤٠)؛ البرهان، الزركشي: (٢/ ٣).

(٤) إجابة السائل شرح بغية الآمل ، الصنعاني: (ص ٣٨٤).

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٣٤؛ ٢٤٠.

(٦) تفسير الطبري: (٥/ ٨٦) ث ٥٠٨٦؛ ابن أبي حاتم: (٢/ ٤٥٢) ث ٢٣٩٢.

(٧) بلغت النسبة عند ابن جرير لهذا النوع (٠.٠٦) في (٢٢٦٥) رواية؛ وعند ابن أبي حاتم (٠.٠٢٢) في (٤٤٩) رواية.

(٨) صحيح البخاري، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، (٢/ ١٢٧٥)؛ ومسند أحمد (٢/ ٢٠٢ ، ٢١٤).

التفسير حيث قال: (هذه الأحاديث الإسرائيلية تذكر للاستشهاد لا للاعتقاد فإنها على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق فذاك صحيح .

والثاني: ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه.

والثالث: ما هو مسكوت عنه لا من هذا القبيل ولا من هذا القبيل فلا نؤمن به ولا نكذبه وتجوز حكايته.

إلى أن قال: (ولكن نقل الخلاف عنهم في ذلك جائز كما قال تعالى: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِٱلْغَيْبِ ۖ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ۚ قُل رَّبِّىٓ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ۗ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَآءً ظَٰهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِم مِّنْهُمْ أَحَدًا ﴾[1] .

فقد اشتملت هذه الآية الكريمة على الأدب في هذا المقام وتعليم ما ينبغي في مثل هذا، فإنه تعالى أخبر عنهم بثلاثة أقوال ضعف القولين الأولين وسكت عن الثالث فدل على صحته؛ إذ لو كان باطلا لرده كما ردهما ثم أرشد إلى أن الاطلاع على عدتهم لا طائل تحته فيقال في مثل هذا: ﴿ قُل رَّبِّىٓ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم ﴾ ، فإنه ما يعلم بذلك إلا قليل من الناس ممن أطلعه الله عليه؛ فلهذا قال: ﴿ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَآءً ظَٰهِرًا ﴾ أي لا تجهد نفسك فيما لا طائل تحته ولا تسألهم عن ذلك فإنهم لا يعلمون من ذلك إلا رجم الغيب)[2] .

والذي أحب أن أضيفه هنا أن الكثير من المعاصرين لا يرى مطلقاً رواية الإسرائيليات، ولو كانت من القسمين الأول والثالث، ويبالغ في ذلك، وهذا مخالف لما عليه عمل الأمة، ففضلاً عن الاستدلال بالجواز كما تقدم، وفضلاً عن وجود نص الإباحة المتقدم، فإنه ثبت بأسانيد صحيحة عن جمع من الصحابة روايتها، ولم يتحرج أئمة التفسير من ذكرها فالمبالغة في رد ذلك طعن في أئمة الدين الذين قبلوا روايتها.

---

(١) سورة الكهف، الآية: ٢٢.

(٢) مقدمة في أصول التفسير: (١٠١).

ومثال ذلك: ما أخرجه الطبري وابن أبي حاتم في تفسير ﴿ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ ﴾ [(١)]، عن وهب بن منبه، قال: قال فرعون لموسى: ﴿ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا ﴾ [(٢)]، قال: فرد إليه موسى الذي رد، فقال فرعون: خذوه، فبادر موسى ﴿ فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ ﴾ [(٣)]، فحملت على الناس، فانهزموا منها، فمات منهم خمسة وعشرون ألفا قتل بعضهم بعضا، فقام فرعون منهزما حتى دخل البيت[(٤)].

وقد تقدم ابنُ أبي حاتم ابنَ جرير وأكثر في هذا ، بل قارب ضعف المروي عن ابن جرير لما لهذا اللون من التفسير من صلة بالرواية ولاعتماد ابن أبي حاتم على روايات السدي أكثر من ابن جرير[(٥)].

المطلب الثامن: العناية بإيراد القراءات.

تواتر عند العلماء أنه نزل القرآن على سبعة أحرف[(٦)].

واختلف في معناها على أربعين قولاً، والذي يهمنا منها الآن، هو أن الذي فعله عثمان ﷺ هو جمع الناس على حرف، وحرق ما سوى ذلك مما لم يكن موافقاً للعرضة الأخيرة.

قال ابن حجر: (والحق أن الذي جمع في المصحف هو المتفق على إنزاله المقطوع به المكتوب بأمر النبي ﷺ، ...، وما عدا ذلك من القراءات مما لا يوافق الرسم فهو مما كانت القراءة جوزت به توسعة على الناس وتسهيلا ؛ فلما آل

---

(١) سورة الأعراف، الآية: ١٠٧.

(٢) سورة الشعراء، الآية: ١٨.

(٣) سورة الأعراف، الآية: ١٠٧.

(٤) تفسير الطبري، ٦/ ١٦ ـ ث ١٤٩٢٣، وابن أبي حاتم ث ٨٨١٨.

(٥) بلغت النسبة عند ابن أبي حاتم لهذا النوع (٠.٠٥٥) في (١١٣٦) رواية؛ وعند ابن جرير(٠.٠٣٢) في (١٢١٢) رواية، والسدي مكثر من رواية الإسرائيليات.

(٦) روي عن واحد وعشرين صحابياً، وقد نص أبو عبيد على تواتره. الإتقان، السيوطي: (١/ ٥١)، والحديث أخرجه ابن جرير في أبواب فاتحة كتابه، وهو على شهرته لم يروه ابن أبي حاتم في تفسيره!!.

الحال إلى ما وقع من الاختلاف في زمن عثمان وكفر بعضهم بعضا اختاروا الاقتصار على اللفظ المأذون في كتابته وتركوا الباقي...

وقال البغوي: المصحف الذي استقر عليه الأمر هو آخر العرضات على رسول الله ﷺ، فأمر عثمان بنسخه في المصاحف وجمع الناس عليه، وأذهب ما سوى ذلك قطعا لمادة الخلاف ، فصار ما يخالف خط المصحف في حكم المنسوخ والمرفوع كسائر ما نسخ ورفع، فليس لأحد أن يعدو في اللفظ إلى ما هو خارج عن الرسم[1].

والعلماء مختلفون في الاحتجاج بالقراءات الشاذة وحجة من جوز أن: هذا إن كان قرآنا ، فهو حجة؛ لأنه كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وإن لم يكن قرآنا، فهو رواية عن النبي ﷺ ؛ إذ يحتمل أن يكونا سمعاه من النبي ﷺ تفسيرا فظناه قرآنا، فثبتت له رتبة الخبر، ولا ينقص عن درجة تفسير النبي ﷺ للآية، وعلى كلا التقديرين، فهو حجة يصار إليه[2]، ومن منع جعله كالحديث الشاذ مع المحفوظ.

وأيا كان الأمر، في الاحتجاج الفقهي، إلا أن علماء التفسير يرون صحة التفسير بالقراءات، ولذا ورد عن مجاهد أنه لو كان اطلع على قراءة ابن مسعود لما بحث عن تفسير كثير من الآيات[3].

ومثال ذلك: ما أخرجه الطبري عن قتادة، قوله: ﴿ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ ﴾[4]، قال: إذا لم يجد طعامًا، وكان في بعض القراءة:(فصيام ثلاثة أيام متتابعات)، وبه كان يأخذ قتادة[5].

---

(١) فتح الباري، ابن حجر (٩/ ٣٠).

(٢) المغني (١١/ ٢٧٤)، ط. دار الفكر.

(٣)سنن الترمذي : (٥/ ٢٠٠)، باب الذي يفسر القرآن بنفسه؛ الأحرف السبعة، الداني، (ص٢٧)؛ التفسير والمفسرون، الذهبي: (٢/ ٤)، وتهذيب التهذيب: (١٠/ ٤٣)؛ مقدمة في أصول التفسير: (ص ١٠٣).

(٤) سورة المائدة، الآية: ٨٩.

(٥) تفسير الطبري، ٥/ ٣٢ـ ث ١٢٥١١.

وابن جرير إمام مقدم في القراءة، وله فيها مصنفات، فكان من المتوقع أن يتقدم على ابن أبي حاتم في هذا النوع، وبالفعل فنسبة المروي عنده تزيد عن ضعف نسبة المروي عند ابن أبي حاتم[(١)].

المبحث الثاني : علوم القرآن عند الإمامين

المطلب الأول: أسباب النزول ـ نزول القرآن ـ المكي والمدني.

الجامع الذي يجمع بين أسباب النزول، ونزول القرآن، والمكي والمدني، أن كلا منهما لا سبيل لمعرفته إلا عن طريق الرواية، فهي من العلوم الروائية الصرفة، ولا مجال فيها للاجتهاد، كما أن الكثير من مرويات المكي والمدني تحمل في طياتها سببا للنزول.

وأسباب النزول: هو العلم الذي يبحث في أسباب نزول الآيات على الوقائع. وهو من العلوم الضرورية لكل مفسر لفوائده الكثيرة، والتي منها: معرفة وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكم. ومنها: تخصيص الحكم به عند من يرى أن العبرة بخصوص السبب. ومنها: أن اللفظ قد يكون عاماً ويقوم الدليل على تخصيصه، فإذا عرف السبب قصر التخصيص على ماعدا صورته، فإن دخول صورة السبب قطعي وإخراجها بالاجتهاد ممنوع، كما حكى الإجماع عليه القاضي أبو بكر في التقريب، ولا التفات إلى من شذ فجور ذلك؛ ومنها: الوقوف على المعنى أو إزالة الإشكال[(٢)].

ومن أمثلة ذلك: ما أخرجه الطبري وابن أبي حاتم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ لعمه: ((قل لا إله إلا الله أشهد لك بها عند الله يوم القيامة))، فقال: لولا أن تعيرني قريش لأقررت عينك بها، فأنزل الله: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ ﴾[(٣)].

---

(١) بلغت النسبة عند ابن جرير لهذا النوع (٠.٠٢٢) في (٨٣٩) رواية؛ وعند ابن أبي حاتم (٠.٠٠٩) في (١٧٧) رواية.

(٢)البرهان، الزركشي: (١/ ٢٢)؛ لباب النقول، السيوطي: (١/ ١٣)؛ التحبير في علم التفسير للسيوطي: (٣٩).

(٣) سورة القصص، الآية: ٥٦. تفسير الطبري، ١٠/ ٨٧ـ ث ٢٧٥١٨؛ وابن أبي حاتم ث ١٧٧٥٤.

وقد تقارب الإمامان في نسب ما أورداه في أسباب النزول، وقد يعزى ذلك إلى أنه يكون أحياناً لصيقاً بتفسير الآية حتى لا تكاد تفهم فهماً صحيحاً إلا به(١).

ومعرفة المكي والمدني: هو العلم الذي يبحث في زمان نزول القرآن، فما كان قبل الهجرة فهو مكي، وبعد الهجرة فهو مدني ولو نزل بمكة في حجة الوداع(٢).

ومن فوائد هذا العلم وأنواعه: العلم بالمتأخر فيكون ناسخاً أو مخصصاً على رأي من يرى تأخير المخصص. قال أبو القاسم الحسن بن محمد بن حبيب النيسابوري في كتاب التنبيه على فضل علوم القرآن: من أشرف علوم القرآن علم نزوله وجهاته، وترتيب ما نزل بمكة والمدينة، وما نزل بمكة وحكمه مدني، وما نزل بالمدينة وحكمه مكي، وما نزل بمكة في أهل المدينة، وما نزل بالمدينة في أهل مكة، وما يشبه نزول المكي في المدني، وما يشبه نزول المدني في المكي، وما نزل بالجحفة، وما نزل ببيت أهل المقدس، وما نزل بالطائف، وما نزل بالحديبية، وما نزل ليلاً، وما نزل نهاراً، وما نزل مشيعاً، وما نزل مفرداً، والآيات المدنيات في السور المكية، والآيات المكيات في السور المدنية، وما حمل من مكة إلى المدينة، وما حمل من المدينة إلى مكة، وما حمل من المدينة إلى أرض الحبشة، وما نزل مجملاً، وما نزل مفسراً، وما اختلفوا فيه فقال بعضهم مدني وبعضهم مكي. فهذه خمسة وعشرون وجهاً من لم يعرفها ويميز بينها لم يحل له أن يتكلم في كتاب الله تعالى انتهى(٣).

ومن أمثلة ذلك: ما أخرجه الطبري عن عطاء بن يسار، قال: نزلت هذه الآيات الثلاث بالمدينة في وحشيّ وأصحابه ﴿ قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ ﴾ إلى قوله: ﴿ مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلْعَذَابُ بَغْتَةً وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴾(٤).

---

(١) بلغت النسبة عند ابن جرير لهذا النوع (٠.٠٥) في (١٩٦٠) رواية؛ وعند ابن أبي حاتم (٠.٠٤٣) في (٨٨٥) رواية.

(٢) الإتقان، السيوطي: (١/ ٣٥).

(٣) الإتقان، السيوطي: (١/ ٣٤) ، والبرهان، الزركشي: (١/ ١٩٢)؛ مناهل العرفان، الزرقاني: (١/ ١٤١).

(٤) سورة الزمر، الآيات: ٥٣-٥٥. تفسير الطبري، ١١/ ١٤، ١٥ - ث ٣٠١٧٦.

وقد تقدم ابن جرير في هذا النوع على ابن أبي حاتم بالضعف[١]، ولم يظهر لي سبب لذلك سوى أن هذا النوع يفهم من سياق الرواية التفسيرية، وليس يورد قصداً.

المطلب الثاني: القصص - الأمثال - القسم.

- المراد بالقصص القرآني: ما يقصه الله تعالى في القرآن، قال تعالى: ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ ﴾[٢]، وقد تكون في الرواية التفسيرية ما يبين القصة القرآنية، وهي التي يراد بها (رواية القصص القرآني).

ومثالها: ما أخرجه الطبري عن مرّة في قوله: ﴿إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ ﴾[٣]، قال: كان الحرث نبتا، فنفشت فيه ليلا فاختصموا فيه إلى داود، فقضى بالغنم لأصحاب الحرث. فمرّوا على سليمان، فذكروا ذلك له، فقال: لا تُدفع الغنم فيصيبون منها، يعني أصحاب الحرث ويقوم هؤلاء على حرثهم، فإذا كان كما كان ردوا عليهم. فنزلت: ﴿ فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ﴾[٤].

وقد اختلف الإمامان في نسبة ما روياه من هذا النوع، فبينما روى ابن جرير عدداً من هذه الروايات، إلا أن ابن أبي حاتم لم يخرج إلا روايات محدودة جداً منه[٥].

ولم يتبين لي سبب هذا الفرق.!!.

- **وأما الأمثال:** فالمراد بالأمثال: تصوير المعاني بصورة الأشخاص، لأنها أثبت في الأذهان لاستعانة الذهن فيها بالحواس[٦].

(١) بلغت النسبة عند ابن جرير لهذا النوع (٠.٠٠٠٨) في (٢٩) رواية؛ وعند ابن أبي حاتم (٠.٠٠٠٤) في (٦) روايات.

(٢) سورة يوسف، الآية: ٣.

(٣) سورة الأنبياء، الآية: ٧٨.

(٤) سورة الأنبياء، الآية: ٧٩. تفسير الطبري، ٩/ ٥١ - ث ٢٤٦٩٩.

(٥) بلغت النسبة عند ابن جرير لهذا النوع (٠.٠٠٢٢) في (٨٤) رواية؛ وعند ابن أبي حاتم (٠.٠٠٠١) في روايتين فقط.

(٦) الإتقان، السيوطي: (٢/ ٢٤٢).

وأهمية علم الأمثال يظهر في كون الشافعي عده مما يجب على المجتهد معرفته من علوم القرآن فقال: ثم معرفة ما ضرب فيه من الأمثال الدوال على طاعته المبينة لاجتناب ناهيه.

فضرب الأمثال في القرآن يستفاد منه أمور كثيرة: التذكير والوعظ والحث والزجر والاعتبار والتقرير وتقريب المراد للعقل وتصويره بصورة المحسوس، فإن الأمثال تصور المعاني بصورة الأشخاص لأنها أثبت في الأذهان لاستعانة الذهن فيها بالحواس، ومن ثم كان الغرض من المثل تشبيه الخفي والغائب بالمشاهد، وتأتي أمثال القرآن مشتملة على بيان بتفاوت الأجر، وعلى المدح والذم، وعلى الثواب والعقاب، وعلى تفخيم الأمر أو تحقيره، وعلى تحقيق أمر أو إبطاله، قال تعالى: ﴿وَضَرَبْنَا لَكُمُ ٱلْأَمْثَالَ﴾[1]، فامتن علينا بذلك لما تضمنه من الفوائد[2].

ومثال ذلك: ما أخرجه الطبري وابن أبي حاتم عن ابن عباس في قوله: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾[3]، قال: كمثل البعير والحمار والشاة، إن قلت لبعضها: كُلْ لا يعلم ما تقول، غير أنه يسمع صوتك. وكذلك الكافر، إن أمرته بخير أو نهيته عن شر أو وَعظته، لم يعقل ما تقول غير أنه يسمع صوتك[4]. وقد تطابق الإمامان في نسبة المروي من هذا النوع[5]

المطلب الثالث: أسماء السور- جمع القرآن- كتابة المصحف.

حد السورة: قرآن يشتمل على آي ذي فاتحة وخاتمة، وأقلها ثلاث آيات.

أو السورة الطائفة المترجمة توقيفا، أي المسماة باسم خاص بتوقيف النبي ﷺ، وقد ثبت جميع أسماء السور بالتوقيف من الأحاديث والآثار[6].

---

(١) سورة إبراهيم، الآية: ٤٥.

(٢) البرهان، الزركشي: (٥/ ٢٣)؛ الإتقان، السيوطي: (٢/ ٣٤٤).

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٧١.

(٤) تفسير ابن جرير، ٢/ ٨٥- ث ٢٤٦٠ ؛ ابن أبي حاتم، ث ١٥١٧ .

(٥) بلغت النسبة عند ابن جرير لهذا النوع (٠.٠٠٥) في (١٩٧) رواية؛ وعند ابن أبي حاتم نفس النسبة في (٩٨) رواية.

(٦) الإتقان، السيوطي: (١/ ١٤٧).

ومن هذا النوع مناسبة أسماء السور لمقاصدها، نحو تسمية السور السبع حم على الاشتراك في الاسم لما بينهن من المتشاكل الذي اختصت به، وهو أن كل واحدة منها استفتحت بالكتاب أوصفة الكتاب مع تقارب المقادير في الطول والقصر وتشاكل الكلام في النظام[١].

ومثال ذلك: ما أخرجه الطبري عن ابن عباس في قوله: ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾ [٢]، قال: الفداء منسوخ، نسختها: ﴿ فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ ﴾.... إلى ﴿ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾ [٣]، قال: فلم يبق لأحد من المشركين عهد ولا حرمة بعد براءة، وانسلاخ الأشهر الحرم[٤].

وقد تقدم ابن أبي حاتم على ابن جرير في نسبة المروي من هذا النوع[٥]، وهو يتمشى مع اهتمامه الروائي بصفة عامة.

أما جمع القرآن؛ وهو نوع من أنواع علوم القرآن، فلم يخرج فيه ابن أبي حاتم أي رواية، في حين وجدت أن ابن جرير له فقط أربع روايات أولها ما أورده في مقدمة كتابه قبل تفسير الفاتحة عن أنس بن مالك: أنه اجتمع في غزوة أذربيجان وأرمينيةَ أهلُ الشام وأهل العراق، فتذاكرُوا القرآن، واختلفوا فيه حتى كاد يكون بينهم فتنة. فركبَ حُذيفةُ بن اليمان لما رأى اختلافهم في القرآن إلى عثمان، فقال: إنّ الناس قد اختلفوا في القرآن، حتى إني والله لأخشى أن يصيبهم مثلُ ما أصاب اليهود والنصارى من الاختلاف. قال: ففزع لذلك فزعًا شديدًا، فأرسل إلى حفصة فاستخرج الصحف التي كان أبو بكر أمر زيدًا بجمعها، فنسخ منها مصاحف، فبعث بها إلى الآفاق[٦].

---

(١) أسرار ترتيب القرآن، السيوطي: (١/ ١٣١)؛ الإتقان، السيوطي: (٢/ ٣٠١).

(٢) سورة محمد، الآية: ٤.

(٣) سورة التوبة، الآية: ٥.

(٤) تفسير ابن جرير، ١١/ ٣٠٦ـ ث ٣١٣٤٦.

(٥) بلغت النسبة عند ابن جرير لهذا النوع (٠.٠٠٠١) في (٣٨) رواية؛ وعند ابن أبي حاتم (٠.٠٠١٢) في (٢٥) رواية.

(٦) تفسير ابن جرير: (١/ ٥٠)ـ ث ٦٢.

وأيضاً فيما يخص كتابة المصحف، فقد روى الطبري عن ابن عباس: قال: قلت لعثمان بن عفان: ما حملكم على أن عَمَدْتُم إلى الأنفال، وهي من المثاني، وإلى براءة وهي من المئين، فقرنتم بينهما ولم تكتبوا سطرًا: بسم الله الرحمن الرحيم، ووضعتموهما في السبع الطُّوَل؟ ما حملكم على ذلك؟ قال عثمان: كان رسول الله ﷺ ممَّا يأتي عليه الزمانُ وهو تُنزل عليه السُّورُ ذواتُ العَدد، فكان إذا نزل عليه الشيء دعا ببعض من كان يكتبُ فيقول: ضَعُوا هؤلاء الآيات في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا. وكانت الأنفال من أوائل ما نزل بالمدينة، وكانت براءةُ من آخر القرآن نزولا وكانت قِصَّتُها شبيهةً بقصتها، فظننت أنها منها. فقُبض رسول الله ﷺ ولم يُبيِّن لنا أنها منها، فمن أجل ذلك قرنتُ بينهما، ولم أكتب بينهما سطر: بسم الله الرحمن الرحيم، ووضعتهما في السبَّع الطُّوَل[1].

فقد روى ابن جرير هذا الأثر في هذا النوع من جملة (١٣) رواية فقط، في حين لم يروِ منها ابن أبي حاتم شيئاً، فظهر الخلاف واضحاً أيضاً بين الإمامين في هذا.

وقد يعزى سبب الخلاف بين الإمامين في (جمع القرآن، وكتابة المصحف) أن ابن جرير قدم تفسيره بمقدمة اشتملت على أبواب تمهيدية في التعرف على القراءات والمصحف وأبواب من علوم القرآن وهو ما لم يفعله ابن أبي حاتم.

المطلب الرابع: الخاص والعام ـ الناسخ والمنسوخ..

معرفة الخاص والعام من مهمات مفسر القرآن، فقد اختلف أهل الأصول في مسألة هل العبرة بعموم اللفظ أو بخصوص السبب؟ والأصح الأول، إذ قد نزلت آيات في أسباب واتفقوا على تعديتها إلى غير أسبابها، كنزول آيات الظهار، واللعان، وحد القذف، في أناس مخصوصين ثم تعدى الحكم إلى غيرهم[2].

وقصة آية اللعان في شأن هلال وزوجته مثال على ذلك فقد أخرجها الإمامان في تفسيريهما[3].

---

(١) تفسير ابن جرير: (١/ ١٣١) ـ ث ١٧١.

(٢) البرهان، الزركشي: (١/ ٢٤)؛ الإتقان، السيوطي: (١/ ٨٩)، والإبهاج، السبكي: (٢/ ١٨٥)؛ القواعد والفوائد الأصولية، ابن اللحام: (ص٢٤٠)؛ المحصول، الرازي: (٣/ ١٢٥).

(٣) انظر قصة اللعان في تفسير ابن جرير : (٩/ ٢٧٢) ـ ث ٢٥٨٢٨؛ وابن أبي حاتم ث ١٥٠١١.

وقد اختلف الإمامان في نسبة المروي عنهما في هذا الباب، وقد تقدم ابن جرير في ذلك ويعود ذلك لكونه من التفسير الاجتهادي الذي برع فيه ابن جرير[(١)].

وأما علم الناسخ والمنسوخ فهو:

علم الناسخ والمنسوخ هو من أجل علوم القرآن، قال الأئمة: لا يجوز لأحد أن يفسر كتاب الله إلا بعد أن يعرف منه الناسخ والمنسوخ. وقد قال علي لقاص: أتعرف الناسخ من المنسوخ؟ قال: لا، قال: هلكت وأهلكت[(٢)].

والمراد بمعرفة الناسخ والمنسوخ: تعيين الآية الناسخة، والمنسوخة، ليعمل بالناسخ، والأصل أن النسخ علم روائي، إلا أنه يدخل فيه الاجتهاد، إذا تعذر الجمع، والترجيح، وعرف التاريخ.

ومثال ذلك : ما أخرجه الطبري عن الضحاك في قوله: ﴿ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ ﴾ [(٣)]، قال ابن مسعود: كانت المحاسبة قبل أن تنزل: : ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ﴾ [(٤)]، فلما نزلت نسخت الآية التي كانت قبلها[(٥)].

وقد تقدم ابن جرير على ابن أبي حاتم في نسبة المروي من هذا النوع، بمقدار مرة ونصف المرة[(٦)]، وقد يعزى هذا لاهتمام ابن جرير بالأحكام، ومعرفة ناسخها من منسوخها، وغالبها وارد في هذا النوع.

---

(١) بلغت النسبة عند ابن جرير لهذا النوع (٠.٠٠١٧) في (٦٦) رواية؛ وعند ابن أبي حاتم (٠.٠٠١١) في (٢٢) رواية.

(٢) الناسخ والمنسوخ، ابن حزم: (ص ٥)؛ الإتقان : (٢/ ٥٥)؛ الناسخ والمنسوخ ، قتادة: (ص ٩)؛ البرهان، الزركشي: (٢/ ٢٩)؛ الناسخ والمنسوخ، هبة الله المقري: (ص ١٨)؛ الناسخ والمنسوخ، النحاس: (ص ٤٩).

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٨٤.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٨٦.

(٥) تفسير ابن جرير، ٣/ ١٤٦ ـ ث ٦٤٦٦.

(٦) بلغت النسبة عند ابن جرير (٠.٠١١٥) في (٤٤٢) رواية؛ وعند ابن أبي حاتم (٠.٠٠٧) في (١٤٠) رواية.

المطلب الخامس: علوم أخرى (الاشتقاق ـ ترابط الآيات ـ الكليات).

* الاشتقاق: من العلوم اللغوية التي أعمل العلماء فيها عقولهم للغوص في مكنونات اللغة، فالاشتقاق في اللغة: هو نزع لفظٍ من آخر، بشرط مناسبتهما معنًى وتركيباً، ومغايرتهما في الصيغة[1]، كأن تأخذ أصلا من الأصول فتتقَّرأه فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغه ومبانيه[2].

وقد عمل المفسرون على استخراج ذلك من كلمات القرآن، فظهر علم (الاشتقاق القرآني)، ومثاله: ما أخرج الطبري وابن أبي حاتم عن السدي، في قوله: ﴿ فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ ﴾ [3]، قال: تغير الوجه، وإنما سمي إبليس لأن الله عز وجل أبلسه وغيَرَه[4]

فهنا لحظ المفسر بين لفظ إبليس، والمبلس في اللغة: الكئيبُ الحزين المُتَنَدِّم[5]، فقال بالاشتقاق فيها.

وقد تقارب الإمامان في نسبة ما أورداه في هذا الباب في تفسيريهما[6]، والعادة أن الروايات التي تحمل الاشتقاق أسهل في الحفظ، وتعين على فهم المعنى بسرعة، فيغتنمها المفسر.

*** ترابط الآيات:**

ارتباط آي القرآن بعضها ببعض حتى يكون كالكلمة الواحدة متسقة المعاني منتظمة المباني علم عظيم.

فالمناسبة علم حسن، لكن يشترط في حسن ارتباط الكلام أن يقع في أمر متحد مرتبط أوله بآخره، بغير تكلف بها لا يقدر عليه إلا بربط ركيك يصان عن مثله حسن الحديث فضلاً عن أحسنه.

---

(١) التعريفات: (١/ ٤٣)؛ التوقيف على مهمات التعاريف: (١/ ٦٦).

(٢) الخصائص، ابن جني: (٢/ ١٣٤).

(٣) سورة الأنعام، الآية: ٤٤.

(٤) تفسير ابن جرير ١/ ٢٦٥ ـ ث ٧٠٤؛ وابن أبي حاتم ث ٧٣٢٩.

(٥) العين، للخليل الفراهيدي: (٧/ ٢٦٢)؛ مقاييس اللغة لابن فارس: (١/ ٣٣٤).

(٦) بلغت النسبة عند ابن جرير لهذا النوع (٠.٠٠٠٨) في (٢٨) رواية؛ وعند ابن أبي حاتم (٠.٠٠٠٩) في (١٩) رواية.

فالمصحف على وفق ما في اللوح المحفوظ مرتبة سوره كلها وآياته بالتوقيف كما أنزل جملة إلى بيت العزة، ومن المعجز البين أسلوبه ونظمه الباهر، والذي ينبغي في كل آية أن يبحث أول كل شيء عن كونها مكملة لما قبلها أو مستقلة، ثم المستقلة ما وجه مناسبتها لما قبلها؟ ففي ذلك علم جم.

فالقرآن كما أنه معجز بحسب فصاحة ألفاظه وشرف معانيه فهو أيضاً معجز بسبب ترتيبه ونظم آياته [١].

ومما ورد في تفسير ابن جرير من ذلك: ما أخرجه عن قتادة: ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [٢]، هم مَنْ نعتَهم ووصفَهم فأثبت صفتهم، فقال: :﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ [٣].

فهنا ربط قتادة بين الآيتين، فالمتقون هم المذكورون بصفتهم في الآية التي تليها.

وقد ظهر الخلاف واضحاً بين الإمامين في ذلك، فقد بلغت النسبة عند ابن جرير خمسة أمثالها عند ابن أبي حاتم [٤]، وقد يعزى هذا إلى أن هذا النوع من التفسير الاجتهادي الذي أكثر منه ابن جرير.

*** كليات التفسير:**

المراد بكليات التفسير : هو ما استنبطه العلماء من قاعدة مطردة في القرآن [٥].

ومثال ذلك: ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَلَمْ يَخْشَ

---

(١) الإتقان، السيوطي: (٢/ ٢٨٩)؛ وينظر البرهان في علوم القرآن: (١/ ١٥).

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٣. تفسير ابن جرير : (١/ ١٣٢) ـ ث ٢٦٥؛ وابن أبي حاتم، ث ٩٥٥١.

(٤) بلغت النسبة عند ابن جرير لهذا النوع (٠.٠٠١٥) في (٥٨) رواية؛ وعند ابن أبي حاتم (٠.٠٠٠٣) في (٧) روايات فقط.

(٥) يراجع البرهان: (١/ ٢٠١)؛ الإتقان: (١/ ٥٨١).

إِلَّا ٱللَّهَ فَعَسَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ أَن يَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ ﴾ [(1)]، أخرج الطبري عن ابن عباس: كل (عسى) في القرآن فهي واجبة[(2)].

وقد فاق ابن أبي حاتم ابنَ جرير في روايته نسبة هذا النوع من الكليات[(3)].

المبحث الثالث: مكملات وملح التفسير

المطلب الأول: اللطائف التفسيرية.

المقصود باللطيفة: تفسير دقيق يلمح فيه المفسر أمراً لا يظهر بادي الرأي من سياق الآيات.

وهذه اللطائف يحرص المفسرون في الجملة على تلقفها وروايتها.

ومثال ذلك: ما أخرجه الطبري وابن أبي حاتم عن قتادة ﴿ وَقَالَ إِنَّمَا ٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضًا ﴾ [(4)]، قال: صارت كل خلة في الدنيا عداوة على أهلها يوم القيامة إلا خلة المتقين[(5)].

وقد تقدم في هذا النوع ابن أبي حاتم على ابن جرير[(6)]، ولعل السبب الرئيس في ذلك يعود إلى أن اللطائف مما يقارب ويشارك الوعظ والفضائل، فتقدم ابن أبي حاتم فيه.

---

(١) سورة التوبة، الآية: ١٨.

(٢) تفسير ابن جرير: (٦/ ٣٣٥) - ث ١٦٥٦٩.

(٣) بلغت النسبة عند ابن أبي حاتم (٠.٠٠٣٩) في (٨٠) رواية؛ وعند ابن جرير لهذا النوع (٠.٠٠٢٤) في (٩٣) رواية.

(٤) سورة العنكبوت، الآية: ٢٥.

(٥) ما أخرجه الطبري (١٠/ ١٣٣ - ث ٢٧٧٢٨) وابن أبي حاتم ث ١٨٠٨٤.

(٦) بلغت النسبة عند ابن أبي حاتم (٠.٠٨٠) في (١٥٦٧) رواية؛ وعند ابن جرير لهذا النوع (٠.٠٣٠) في (١١٤٧) رواية.

المطلب الثاني: الوعظ.

الوعظ: هو التذكير بالخير فيما يرق له القلب[١]؛ والوعظ النصح والتذكير بالعواقب[٢] أو هو التذكير بما يردع عن الشر من الوعد بالثواب والوعيد بالعقاب[٣].

ومن أسماء القرآن (موعظة): قال تعالى ﴿قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ﴾[٤]، ومواعظ القرآن عظة لكل متعظ .

ومن أمثلة ذلك ما أخرجه الطبري عن قَتادة وهو من أئمة هذا النوع في تفسير قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾[٥]، قال: أشياء من الغيب، استأثر الله بهنّ، فلم يطلع عليهنّ ملكا مقرّبا، ولا نبيا مرسلاً ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾، فلا يدري أحد من الناس متى تقوم الساعة، في أيّ سنة، أو في أيّ شهر، أو ليل، أو نهار، ﴿وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ﴾[٦]، فلا يعلم أحد متى ينزل الغيث، ليلا أو نهارا ينزل؟، ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ﴾[٧]، فلا يعلم أحد ما في الأرحام، أذكر أو أنثى، أحمر أو أسود، أو ما هو؟، ﴿وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾[٨]، ولا تدري يا ابن آدم متى تموت؟، لعلك الميت غدا، لعلك المصاب غدا؟، ﴿وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾[٩]، ليس أحد من

---

(١) التعريفات، الجرجاني: (ص ٣٢٧).
(٢) مختار الصحاح، الرازي: (ص ٣٤٥).
(٣) معجم لغة الفقهاء، قلعجي: (١/ ٥٠٦).
(٤) سورة يونس، الآية: ٥٧. الإتقان، السيوطي: (١/ ١٤١).
(٥) سورة لقمان، الآية: ٣٤.
(٦) سورة لقمان، الآية: ٣٤.
(٧) سورة لقمان، الآية: ٣٤.
(٨) سورة لقمان، الآية: ٣٤.
(٩) سورة لقمان، الآية: ٣٤.

الناس يدري أين مضجعه من الأرض في بحر أو برّ أو سهل أو جبل، تعالى وتبارك[١].

وقد تقدم في هذا النوع ابن أبي حاتم على ابن جرير أيضاً [٢]، وقد يعزى ذلك لاهتمام ابن أبي حاتم بإخراج مرويات قتادة والحسن وهما أئمة الوعظ، بالنسبة لمروياتها معاً فاقت النسبة عند ابن جرير، كما أن ابن أبي حاتم قد أكثر من الوعظ واللطائف والفضائل، وقد سبق في ترجمته بيان نسكه وشدة تعبده، فلا يستغرب الشيء من معدنه[٣].

المطلب الثالث: الفضائل.

الفضيلة: الدرجة والرفعة في الفضل، والفضل والفضيلة ضد النقص والنقيصة. والإفضال الإحسان[٤].

والمراد بالفضائل هنا: المرويات التي وردت في الفضائل لأشخاص أو بلدان أو غير ذلك، وهو من التفسير الروائي، ولا مجال للاجتهاد فيه.

ومثال ذلك. ما أخرجه الطبري عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ : ((من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق، خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه))[٥]. وقد تقدم في هذا النوع ابن أبي حاتم على ابن جرير أيضاً[٦]، وهو يتمشى مع منهجه في الاهتمام بالتفسير الروائي.

المطلب الرابع: أسرار الكلمات.

قد يشتبه هذا اللون بالتفسير باللغة أو بشرح المفردات، بل ربما بالاشتقاق.

---

(١) تفسير الطبري، ١٠/ ٢٢٦ ث ٢٨١٧٤.

(٢) بلغت النسبة عند ابن أبي حاتم (٠.٠٢٧) في (٥٥٨) رواية؛ وعند ابن جرير لهذا النوع (٠.٠١٥) في (٥٧٣) رواية.

(٣) بلغت النسبة عند ابن أبي حاتم لمروياتها (٠.١٨٦)؛ وعند ابن جرير لهذا النوع (٠.١٧٨).

(٤) مختار الصحاح، الرازي: (١/ ٢٤١)؛ معجم لغة الفقهاء، قلعجي: (١/ ٣٤٧).

(٥) تفسير الطبري: (٢/ ٢٨٨ ـ ث ٣٧٢٢)، والحديث مخرج في الصحيحين وغيرهما.

(٦) بلغت النسبة عند ابن أبي حاتم (٠.٠٣٨) في (٧٨١) رواية؛ وعند ابن جرير لهذا النوع (٠.٠١٢) في (٤٧١) رواية.

لكن الفرق أن هذا النوع ليس طريق معرفته اللغة، بل غالبه لا بد فيه من التوقيف، فهو ليس لغويا، وإن كان قد يدخله الاجتهاد إذا كان من مفسر جمع مع التفسير علوماً أحاط بها، فيدرك من أسرار الشريعة ما لا يدركه غيره.

ومن أمثلة هذا النوع ما أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم عن مجاهد في تفسير، قوله: ﴿ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ [١]، قال: أعتقه الله من الجبابرة، يعني الكعبة[٢].

وقد تقدم في هذا النوع ابن أبي حاتم على ابن جرير[٣]، إلا أن هذا التقدم كان يسيراً.

المطلب الخامس: إظهار دقة البيان القرآني.

القرآن معجز في نظمه ومعانيه، وفصاحة ألفاظه، وكل كلمة فيه لها دلالاتها، وإذا أنكر كثير من الناس الترادف في اللغة، باعتبار أنه ما من اسمين لمسمى واحد إلا وبينهما فرق في صفة أو نسبة أو إضافة، سواء علمت لنا أو لم تعلم[٤]، فالقرآن أعلى في هذه الدلالات عن أن تكون كلمة ترادف في معانيها ودلالتها كلمة أخرى.

وقد وردت الروايات الكثيرة المبينة دقة البيان القرآني عن مفسري السلف، فمثال ذلك ما أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم في تفسير قوله تعالى ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ [٥]، عن ابن عباس، قال: إن الله كريم يكني ما شاء، وإن الرفث هو الجماع[٦].

(١) سورة الحج، الآية: ٢٩.

(٢) تفسير الطبري: (٢/ ١٤١ ـ ث ٢٥١١٢)؛ وابن أبي حاتم ث ١٤٧٣٩.

(٣) بلغت النسبة عند ابن أبي حاتم (٠.٠٠٦٧) في (١٣٧) رواية؛ وعند ابن جرير (٠.٠٠٥٠) في (١٨٤) رواية.

(٤) شرح الكوكب المنير ، الفتوحي: (١/ ٦٣).

(٥) سورة البقرة، الآية: ١٨٧.

(٦) ابن جرير (٢/ ١٦٧ ث ٢٩٢٨) تفسير ابن أبي حاتم ث ١٨٥٨.

وكذا في تفسير قوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۙ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ وَذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾ [1]، عن مجاهد: ﴿وَأَدْبَٰرَهُمْ﴾، قال: وأستاههم، ولكن الله كريم يَكْنِي [2].

وقد تقدم في هذا النوع ابن أبي حاتم على ابن جرير أيضاً فقد كانت نسبة ما رواه في هذا الباب نحو ثلاثة أمثاله [3]، ولم يتضح لي سبب هذا.

المطلب السادس: الدعوة.

الداعية: الذي يدعو إلى دين، أو فكرة، والهاء للمبالغة، والنبي داعي الله. وهم دعاة الحق، ودعاة الباطل والضلالة.

وفي كتاب رسول الله ﷺ إلى هرقل: ((أدعوك بدعاية الإسلام)).أي: بدعوته [4].

والمراد بالدعوة هنا: النصوص التي يستفاد منها كيفية دعوة الناس للخير ونهيهم عن الشر.

وقد حوى التفسير جملة كبيرة من النصوص الدعوية التي يحتاجها الدعاة في مخاطبة الناس على اختلاف شرائح المجتمع، من ولاة ورعية، من علماء وطلبة علم وعوام، بل من مسلم وغيره.

ومثال ذلك ما أخرجه الطبري وابن أبي حاتم في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟

---

(١) سورة الأنفال، الآية: ٥٠.

(٢) تفسير الطبري: (٦/ ـ ث ١٦٢١٦).

(٣) بلغت النسبة عند ابن أبي حاتم (٠.٠٠٧٠) في (١٥٢) رواية؛ وعند ابن جرير (٠.٠٠٢٦) في (٩٨) رواية.

(٤) الحديث أخرجه البخاري في بدء الوحي، (١/ ٨، ح: ٧) ؛ومسلم في الجهاد والسير، باب كتاب النبي ﷺ إلى هرقل يدعوه (٣/ ١٣٩٣، ح: ١٧٧٣)؛ وانظر: أساس البلاغة، الزمخشري: (١/ ١٨٩)؛ القاموس الفقهي: سعدي أبو جيب: (١/ ١٣٠).

﴿بِالْعَدْلِ ۚ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [(١)]، عن مصعب بن سعد قال، قال علي ﷺ: كلماتٍ أصاب فيهن: حقٌّ على الإمام أن يحكم بما أنزل الله، وأن يؤدِّيَ الأمانة، وإذا فعل ذلك، فحقّ على الناس أن يسمعوا، وأن يُطيعوا، وأن يجيبوا إذا دُعوا[(٢)].

وهذا النوع أيضاً تقدم فيه ابن أبي حاتم، فقد كانت نسبة ما رواه في هذا الباب نحو ستة أمثاله[(٣)]، وهذا متسق مع منهج ابن أبي حاتم في عنايته بالوعظ والفضائل واللطائف وماله صبغة وتوجه دعوي.

ومن خلال ما تقدم نجد أن ابن أبي حاتم فاق ابن جرير في نسبة المروي عنه من ملح ومكملات التفسير كلها، وهذا يدور على كونه اهتم بالتفسير الروائي أكثر من الاجتهادي، وهذه الملح وتلك الطرائف تستهوي عادة جامع الروايات ليخرجها في تفسيره، بينما كان ابن جرير أحرص على رواية ما كان ألصق بالتفسير، والله تعالى أعلم.

المبحث الرابع: الرواة عند الإمامين عموماً.

هذا المبحث موضوع لبيان أوجه الاتفاق والافتراق بين تناول الإمامين لمرويات المفسرين على سبيل الإطلاق، فما تقدم كانت المقارنات فيه مقيدة برواة المرفوع، أو الموقوف، أو المقطوع، أما هذا المطلب فهو موضوع للمقارنة بينهما في عموم الرواة، لأن هذا يسد جواباً لسؤال مطروح بعد المطالب السابقة، وهو: هب أنا عرفنا أن ابن جرير تميز بالرواية عن فلان في المرفوع أو الموقوف، لكن نحب أن نتعرف على الاهتمام العام لكل منهما، فكان هذا المطلب لبيان هذا[(٤)].

---

(١) سورة النساء، الآية: ٥٨.

(٢) تفسير الطبري: (٤/ ١٤٧ ـ ث ٩٨٤٦)، وابن أبي حاتم ث ٥٥٥٧.

(٣) بلغت النسبة عند ابن أبي حاتم (٠.٠٠٣٠) في (٥١) رواية؛ وعند ابن جرير (٠.٠٠٠٥) في (١٩) رواية.

(٤) وقد جاء ترتيب الرواة **عند ابن جرير** عموماً حسب كثرة الروايات على ما يلي: مجاهد (٦٠٦٠)، ابن عباس (٥٩٨٣)، قتادة (٥٣٠٠)، عبد ا لرحمن بن زيد بن أسلم (٢٠٧٥)، السدي (١٧٢٢)، الحسن البصري (١٥١٩)، الضحاك (١٤٣٩)، سعيد بن جبير (١٠٠٢)، عبد الله =

وبدراسة متأنية للرواة عندهما بصورة إجمالية، وجدنا أنهما تشابها في الرواية عن جملة من الرواة، وافترقا في جملة منهم، وقد انتخبت من ذلك ما يمكن أن يفيد في معرفة منهجيهما، وجعلته في فرعين: للتشابه، وللاختلاف، وفيما يلي بيان ذلك:

= بن مسعود (٩٨٦)، عكرمة (٩٦٨)، إبراهيم النخعي (٦٤٥)، الربيع بن أنس (٦٢٠)، ابن جريج (٥٩٤)، عطاء بن أبي رباح (٥١٢)، محمد بن إسحاق (٤٨٨)، علي بن أبي طالب (٤٧٠)، الشعبي (٤٦٢)، أبو هريرة (٤١٨)، عبد الله بن عمر (٣٧٣)، عائشة (٣١١)، أبو العالية (٢٥٢)، انس بن مالك (٢٣٨)، عمر بن الخطاب (٢٢٧)، سفيان بن عيينة (٢٠٨)، ابن شهاب الزهري (٢٠٢)، سعيد بن المسيب (١٨٦)، أبو صالح ذكوان (١٧١)، محمد بن كعب القرظي (١٦٥)، وهب بن منبه (١٦١)، جابر بن عبد الله (١٣٠)، أبو مالك الغفاري (١٢٧)، عبد الله بن عمرو (١٢٤)، عروة بن الزبير (١٢٣)، أبي بن كعب (١٢٠)، أبو سعيد الخدري (١١٨)، طاوس (١١٣)، زيد بن اسلم (١٠٠)، البراء بن عازب (٩٧)، كعب الأحبار (٩٢)، عبيدة السلماني (٨٣)، عطية العوفي (٨٠)، مسروق (٨٠)، حذيفة بن اليمان (٧٨)، شريح (٧٦)، عبيد بن عمير (٧٣)، أبو رزين (٧٢)، محمد بن سيرين (٦١)، أبو موسى الأشعري (٥٧)، زيد بن ثابت (٥٦)، علقمة بن أبي وقاص (٥٥).

وأما الرواة **عند <u>ابن أبي حاتم</u>** عموما فقد جاء ترتيبها حسب كثرة الروايات على ما يلي: ابن عباس (٤٣٧٩)، قتادة (٢٥٩٥)، مجاهد (٢١٧٩)، السدي (١٨٦١)، سعيد بن جبير (١٥٠٣)، الحسن البصري (١٢٤٥)، الضحاك (٨٠٠)، مقاتل بن حيان (٧٦٤)، عكرمة (٧٠٥)، الربيع بن أنس (٦٣٦)، محمد بن إسحاق (٦٣٤)، عبد الرحمن بن زيد بن اسلم (٥١٦)، أبو العالية (٥٠٥)، ابن مسعود (٣٤٧)، عطاء بن أبي رباح (٣٣٢)، (أبو مالك الغفاري (٣٣٠)، أبو هريرة (٢٣٥)، علي بن أ بي طالب (٢٢٣)، الشعبي (٢٠٠)، النخعي (١٩٩)، زيد بن اسلم (١٨٧)، محمد بن كعب القرظي (١٨٦)، عبد الله بن عمر (١٧٥)، سفيان بن عيينة (١٥٨)، ابن شهاب الزهري (١٥٢)، عطاء الخراساني (١٣٩)، أبو صالح ذكوان (١٢٩)، أنس بن مالك (١٢٦)، عطية العوفي (١٢٢)، عائشة (١٢١)، وهب بن منبه (١١٧)، سعيد بن المسيب (١٠٠)، كعب الأحبار (٨٨)، ابن جريج(٨٤)، أبو سعيد الخدري (٨٣)، عطاء بن أبي مسلم (٧٩)، عمر بن الخطاب (٧٨)، طاوس (٧٧)، جابر بن عبد الله (٧٥)، عروة بن الزبير (٧٢)، أبو جعفر بن علي (٦٦)، سفيان الثوري (٦٤)، عبد الله بن عمرو بن العاص (٥٦)، مكحول (٥٦)، محمد بن سيرين (٤٧)، أبو امامة (٤٢)، البراء بن عازب (٤١)، عمر بن عبد العزيز (٤٠)، أبو الشعثاء (٤٠)، أبو الدرداء (٣٩).

الفرع الأول: أوجه التشابه:

أولاً: بالنسبة لعدد الرواة؛ فقد وجدت أن ابن جرير قد اعتنى بالرواية عن عدد يقارب من روى عنهم ابن أبي حاتم، وقد قارب كل منهما التسعمائة[١].

ثانياً: تشابه الإمامان في الرواية عن خمسة عشر راوياً، من مختلف الطبقات، مما زادت مرويات أحدهم عن ثلاثمائة رواية، وقد رتبتهم حسب كثرة مروياتهم بعامة، وهم:

ابن عباس[٢]، والحسن البصري[٣]، والضحاك[٤]، وعكرمة[٥]، وعطاء بن أبي رباح[٦]، وعلي بن أبي طالب[٧]، وأبو هريرة[٨]، وابن عمر[٩]، وأنس بن مالك[١٠]، وابن عيينة[١١]، وابن شهاب[١٢]، وابن المسيب[١٣]، وأبو صالح[١٤]، ووهب بن منبه[١٥]، وجابر بن عبد الله[١٦].

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف:

أولاً: وجدت تبايناً واضحاً في الرواية عندهما عن بعض المفسرين، ففي حين أكثر ابن أبي حاتم جدا من الرواية عن (مقاتل بن حيان)، فقد بلغت مئات

---

(١) روى ابن جرير عن (٨٨٥) راوياً، وبلغ عدد الرواة في ابن أبي حاتم (٨٧٥) راوٍ.

(٢) بلغت النسبة لمروياته عند ابن جرير (٠.١٦)، وبلغت عند ابن أبي حاتم (٠.١٧) من إجمالي عدد مروياته.

(٣) بلغت النسبة لمروياته عند ابن جرير (٠.٠٤٠)، وبلغت عند ابن أبي حاتم (٠.٠٤٧) من إجمالي عدد مروياته.

(٤) بلغت النسبة لمروياته عند ابن جرير (٠.٠٣٨)، وبلغت عند ابن أبي حاتم (٠.٠٣٠) من إجمالي عدد مروياته.

(٥) بلغت النسبة لمروياته عند ابن جرير (٠.٠٢٥)، وبلغت عند ابن أبي حاتم (٠.٠٢٧) من إجمالي عدد مروياته.

(٦) بلغت النسبة لمروياته عند ابن جرير (٠.٠١٣٣)، وبلغت عند ابن أبي حاتم (٠.٠١٢٧) من إجمالي عدد مروياته.

(٧) بلغت النسبة لمروياته عند ابن جرير (٠.٠١٢٢)، وبلغت عند ابن أبي حاتم (٠.٠٠٩٠) من إجمالي عدد مروياته.

(٨) بلغت النسبة لمروياته عند ابن جرير (٠.٠١٠٩)، وبلغت عند ابن أبي حاتم (٠.٠٠٩٠) من إجمالي عدد مروياته.

(٩) بلغت النسبة لمروياته عند ابن جرير (٠.٠٠٩٧)، وبلغت عند ابن أبي حاتم (٠.٠٠٧٠) من إجمالي عدد مروياته.

(١٠) بلغت النسبة لمروياته عند ابن جرير (٠.٠٠٦٢)، وبلغت عند ابن أبي حاتم (٠.٠٠٥٠) من إجمالي عدد مروياته.

(١١) بلغت النسبة لمروياته عند ابن جرير (٠.٠٠٥٤)، وبلغت عند ابن أبي حاتم (٠.٠٠٦٠) من إجمالي عدد مروياته.

(١٢) بلغت النسبة لمروياته عند ابن جرير (٠.٠٠٥٣)، وبلغت عند ابن أبي حاتم (٠.٠٠٦٠) من إجمالي عدد مروياته.

(١٣) بلغت النسبة لمروياته عند ابن جرير (٠.٠٠٤٨)، وبلغت عند ابن أبي حاتم (٠.٠٠٣٨) من إجمالي عدد مروياته.

(١٤) بلغت النسبة لمروياته عند ابن جرير (٠.٠٠٤٥)، وبلغت عند ابن أبي حاتم (٠.٠٠٤٩) من إجمالي عدد مروياته.

(١٥) بلغت النسبة لمروياته عند ابن جرير (٠.٠٠٤٢)، وبلغت عند ابن أبي حاتم (٠.٠٠٤٤) من إجمالي عدد مروياته.

(١٦) بلغت النسبة لمروياته عند ابن جرير (٠.٠٠٣٤)، وبلغت عند ابن أبي حاتم (٠.٠٠٢٩) من إجمالي عدد مروياته.

المرويات[1]، إلا أني لم أجد له في ابن جرير إلا أربع روايات فقط، ولم يوافقه فيها بل ردها[2]، وفي المقابل أكثر ابن أبي حاتم من الرواية عن عطاء الخرساني[3]، في حين أن ابن جرير لم يرو عنه إلا في أربع روايات.

وقد يكون ابن جرير قد استغنى بما أورده من التفاسير عن أن يورد مروياته، ويحتمل أن يكون تجنب هذا لما يكون من التباس أحياناً بين رواياته وروايات مقاتل بن سليمان المتهم.

ثانياً: ظهر الاختلاف بيناً فيما يرويه كل من الإمامين عن جماعة من المفسرين، فأكثر ابن جرير بوضوح عن : مجاهد، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم، والنخعي، وعمر ابن الخطاب، وأكثر ابن أبي حاتم عن: سعيد بن جبير، وأبي العالية، وزيد بن أسلم، والربيع بن أنس.

فأما من أكثر عنهم ابن جرير فهم:

مجاهد؛ وقد بلغ نسبة المروي عنه عند ابن جرير ضعف نسبة ما رواه عنه ابن أبي حاتم[4].

وقد يعزى السبب في ذلك إلى أن ابن جرير يعنى كثيراً بالأمور المتعلقة بالتفسير، وهي عند مجاهد أكثر من غيره.

وأما عبد الرحمن بن زيد بن أسلم؛ فقد اقتربت نسبة مروياته عند ابن جرير من ثلاثة أمثال ما رواه عنه ابن أبي حاتم[5].

ولعل السبب في هذه المفارقة: اعتماد ابن أبي حاتم على مرويات زيد بن أسلم أكثر من مرويات ابنه ثقة بالأب.

---

(١) أحصيت مروياته في التفسير فكانت: (٧٦٤) رواية.

(٢) وهي في تفسير قوله: {انفروا خفافًا وثقالا} ، قال: شبانًا وكهولا؛ وفي تفسير : {سِيَماهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ}، قال: النور يوم القيامة؛ وفي تفسير : {لابِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا} قال: منسوخة، وفي تفسير : {فانبذ إليهم على سواء}.

(٣) أحصيت مروياته في التفسير فكانت: (١٣٩) رواية.

(٤) بلغت النسبة عند ابن جرير (٠.١٦) من تفسيره عنه، في حين كانت عند ابن أبي حاتم (٠.٠٨).

(٥) بلغت النسبة عند ابن جرير (٠.٠٥٤) من تفسيره عنه، في حين كانت عند ابن أبي حاتم (٠.٠٢٠).

وأما النخعي؛ فقد زادت نسبة مروياته عند ابن جرير على ضعف ما كانت عند ابن أبي حاتم[١].

وقد يعزى ذلك لإكثار النخعي من العناية بآيات الأحكام، وهو ما يتفق مع منهج ابن جرير في ذلك.

ويقرب من هذا ما كان مروياً عن عمر بن الخطاب ﷺ وللسبب نفسه[٢].

وأما من أكثر عنهم ابن أبي حاتم فهم:

سعيد بن جبير؛ وكانت نسبة مرويات ابن أبي حاتم عنه ضعف ما رواه عنه ابن جرير[٣].

ولم يظهر لي سبب واضح في ذلك، والله أعلم.

كما اعتنى ابن أبي حاتم بالرواية وعلو السند عن أبي العالية، وزيد بن أسلم، فكان المروي من تفسير أبي العالية عنده ثلاثة أمثال المروي عنه عند ابن جرير[٤].

ويعزى ذلك إلى أن ابن أبي حاتم عُني بنقل تفسير الشيخ لا التلميذ، فاعتنى بتفسيره دون تفسير تلميذه الربيع بن أنس.

وكذا كان الحال في تفسير زيد بن أسلم، فقد بلغت نسبة مرويات ابن أبي حاتم عنه نحو ثلاثة أضعاف ما رواه ابن جرير[٥].

وذلك لعناية ابن أبي حاتم بنقل مروياته أكثر من عنايته بنقل مرويات ابنه عبد الرحمن بن زيد كما تقدم.

كما عني ابن أبي حاتم بتفاسير: محمد بن إسحق[٦]، والسدي[٧]، ومحمد بن كعب[٨]، أكثر من عناية ابن جرير بهم، وقد يكون السبب هو إكثارهم من الروايات الإسرائيلية، التي كان ابن أبي حاتم يعنى بها أكثر من ابن جرير.

---

(١) بلغت النسبة عند ابن جرير (٠.٠١٧) من تفسيره عنه، في حين كانت عند ابن أبي حاتم (٠.٠٠٨).
(٢) بلغت النسبة عند ابن جرير (٠.٠٠٦) من تفسيره عنه، في حين كانت عند ابن أبي حاتم (٠.٠٠٣).
(٣) بلغت النسبة عند ابن أبي حاتم (٠.٠٥٧) من تفسيره عنه، في حين كانت عند ابن جرير (٠.٠٢٦).
(٤) بلغت النسبة عند ابن أبي حاتم (٠.٠٢٠٠) من تفسيره عنه، في حين كانت عند ابن جرير (٠.٠٠٦٦).
(٥) بلغت النسبة عند ابن أبي حاتم (٠.٠٢٦) من تفسيره عنه، في حين كانت عند ابن جرير (٠.٠٠٧).
(٦) بلغت النسبة عند ابن أبي حاتم (٠.٠٢٤٠) من تفسيره عنه، في حين كانت عند ابن جرير (٠.٠١٢٧).
(٧) بلغت النسبة عند ابن أبي حاتم (٠.٠٧٠٠) من تفسيره عنه، في حين كانت عند ابن جرير (٠.٠٤٩٠).
(٨) بلغت النسبة عند ابن أبي حاتم (٠.٠٠٧٠) من تفسيره عنه، في حين كانت عند ابن جرير (٠.٠٠٤٠).

الفصل الثالث
ما انفرد به كل منهما

المبحث الأول: ما انفرد به ابن جرير.

المطلب الأول: التصحيح والتضعيف.

ابن جرير رحمه الله تعالى أورد في ثنايا تفسيره الكثير من المرفوعات التي احتج بها، وربما تكلم على الأحاديث التي يوردها تصحيحاً وتضعيفاً، وهذه الميزة انفرد بها عن ابن أبي حاتم، والذي ندر منه الكلام على أثر أو خبر أو إسناد أو رجل.

* فمما حكم به ابن جرير في التصحيح ورجح لأجله:

ـ قال في تفسير الفاتحة: (القول في تأويل أسماء فاتحة الكتاب)، قال أبو جعفر: صَحَّ الخبرُ عن رسول الله ﷺ بما حدثني به يونس بن عبد الأعلى، قال: حدثنا ابن وهب، قال: أخبرني ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ، قال: ((هي أمّ القرآن، وهي فاتحة الكتاب، وهي السبع المثاني))[(١)].

ـــ وفي تفسير قوله: ﴿ وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾[(٢)]، ذكر الآثار، ثم قال: قال أبو جعفر: وأولى الأقوال في ذلك بالصواب، قولُ من قال: أمروا باستماع القرآن في الصلاة إذا قرأ الإمام، وكان من خلفه ممن يأتمّ به يسمعه، وفي الخطبة، وإنما قلنا ذلك أولى بالصواب، لصحة الخبر عن رسول الله ﷺ، أنه قال: ((إذا قرأ الإمام فأنصتوا))[(٣)].

ـــ وفي تفسير قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَءَامِنُوا۟ بِرَسُولِهِۦ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِۦ وَيَجْعَل لَّكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِۦ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[(٤)]، قال: يُعطكم ضعفين من الأجر، لإيمانكم بعيسى ﷺ والأنبياء قبل محمد ﷺ، ثم إيمانكم بمحمد ﷺ حين بعث نبياً، ثم قال: وبنحو الذي قلنا في

---

(١) تفسير ابن جرير: (١/ ١٠٧)، والحديث رواه البخاري في التفسير، (٤/ ١٧٣٨، ح: ٤٤٢٦) من طريق ابن أبي ذئب، بهذا الإسناد. ولفظه عنده ((أم القرآن: هي السبع المثاني، والقرآن العظيم)).

(٢) سورة الأعراف، الآية: ٢٠٤.

(٣) تفسير ابن جرير: (٦/ ١٦٥)، والحديث أخرجه البيهقي في السنن الكبرى: (٢/ ١٥٥، ١٥٦).

(٤) سورة الحديد، الآية: ٢٨.

ذلك صحّ الخبر عن رسول الله ﷺ، ثم ساق الحديث من طرق كثيرة عن أبي بردة بن أبي موسى، عن أبيه، قال، قال رسول الله ﷺ: ((ثَلاثَةٌ يُؤْتَوْنَ أجْرَهُمْ مَرَّتَيْن: رَجُل آمَنَ بالكِتابِ الأوَّل والكتابِ الآخِر، وَرَجُلٌ كانَت لَهُ أمَةٌ فأدَّبَها وأحْسَنَ تَأدِيبَهَا، ثُمَّ أعْتَقَها فتَزَوَّجَها، وَعَبْدٌ مَمْلُوكٌ أحْسَنَ عبادَةَ رَبِّهِ، وَنَصَحَ لسيِّده))[1].

- وفي تفسير قوله تعالى: ﴿ أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ ﴾[2].

قال ابن جرير في تفسيرها إنها: للحوامل دون غيرهنّ من البائنات من أزواجهن، ولو كان البوائن من الحوامل وغير الحوامل في الواجب لهنّ من النفقة على أزواجهنّ سواء؛ لم يكن لخصوص أولات الأحمال بالذكر في هذا الموضع وجه مفهوم، إذ هنّ وغيرهنّ في ذلك سواء، وفي خصوصهن بالذكر دون غيرهنّ أدل الدليل على أن لا نفقة لبائن إلا أن تكون حاملا...، ثم قال: وبالذي قلنا في ذلك صحّ الخبر عن رسول الله ﷺ، ثم ساق حديث اعتداد فاطمة بنت قيس في بيت ابن أم مكتوم، وتزويج الرسول ﷺ لها من أُسامة بن زيد[3].

*** وربما أشار إلى تضعيفه للإسناد، وعلق القول على صحته.**

ففي تفسير قوله تعالى: ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ ﴾[4]، قال ابن جرير: (فتأويل الآية إذًا -إذْ كان الأمر على ما وصفنا- أو مَثَلُ ما استضاء به المنافقون - من قيلهم لرسول الله ﷺ وللمؤمنين بألسنتهم: آمنا بالله وباليوم الآخر وبمحمد وما جاء به، حتى صار لهم بذلك في الدنيا أحكامُ المؤمنين، وهم - مع إظهارهم بألسنتهم ما يُظهرون- بالله وبرسوله ﷺ وما جاء به من عند الله وباليوم الآخر، مكذِّبون، ولخلاف ما يُظهرون بالألسُن في قلوبهم

(١) تفسير ابن جرير: (٢٣ / ٢١٠)، والحديث في الصحيحين. البخاري، باب تعليم الرجل أمته وأهله: (١/ ٤٨، ح: ٩٧)؛ مسلم: (١/ ١٣٤، ح: ١٥٤).

(٢) سورة الطلاق، الآية: ٦.

(٣) تفسير ابن جرير: (٢٣ / ٤٦٠)، وحديث فاطمة أخرجه مسلم: (٢/ ١١١٧، ح: ١٤٨٠).

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٩.

معتقدون، على عمًى منهم، وجهالة بما هم عليه من الضلالة، لا يدرون أيّ الأمرين اللذين قد شَرَعا لهم فيه الهداية، أفي الكفر الذي كانوا عليه قبل إرسال الله محمدًا ﷺ بما أرسله به إليهم، أم في الذي أتاهم به محمد ﷺ من عند ربهم؟ فهم من وعيد الله إياهم على لسان محمد ﷺ وَجِلون، وهم مع وجلهم من ذلك في حقيقته شاكُّون، في قلوبهم مَرَض فزادهمُ الله مَرَضًا، إلى أن قال: وقد ذكرنا الخبرَ الذي روي عن ابن مسعود وابن عباس أنهما كانا يقولان: إن المنافقين كانوا إذا حضروا مجلس رسول الله ﷺ أدخلوا أصابعهم في آذانهم فَرَقًا من كلام رسول الله ﷺ أن ينزل فيهم شيء، أو يذكروا بشيء فيقتلوا. فإنْ كان ذلك صحيحًا – ولست أعلمه صحيحًا، إذ كنت بإسناده مُرتابًا – فإنّ القولَ الذي رُوي عنهما هو القول. وإن يكن غيرَ صحيح، فأولى بتأويل الآية ما قلنا[1].

والمحدث أحمد شاكر علق على هذا الموضع فقال: ولم يبين علة ارتيابه في إسناده ، وهو مع ارتيابه قد أكثر من الرواية به . ولكنه لم يجعلها حجة قط، بيد أني أراه إسنادا يحتاج إلى بحث دقيق، ثم بحثه ورجح ثبوته[2].

* وهنا يبرز سؤال عن ورود نصوص كثيرة من الضعيف المرفوع في كتابه، على الرغم من إمامته في الحديث؟

وفي كلام المحدث أحمد شاكر المتقدم قريباً ما يشير للجواب، فقد ذكر إكثار الطبري من هذا الإسناد الذي أشار لضعفه، لكن بغير احتجاج، فهذا سبب صنيع الطبري في إيراده النصوص بغير تصحيح أو تضعيف.

وقد وقفت على تحقيق مفصل لهذا أيضاً، ذكره محقق الكتاب الشيخ محمود شاكر رحمه الله خلاصته: (أن استدلال الطبري بهذه الآثار التي يرويها بأسانيدها، لا يراد به إلا تحقيق معنى لفظ ، أو بيان سياق عبارة ... ومثله أيضًا ما يسوقه من الأخبار والآثار التي لا يشك في ضعفها، أو في كونها من الإسرائيليات، فهو لم يسقها لتكون مهيمنة على تفسير آي التنزيل الكريم، بل

(١) تفسير ابن جرير: (١/ ٣٥٤).

(٢) تفسير ابن جرير: (١/ ٣٥٤).

يسوق الطويل، لبيان معنى لفظ، أو سياق حادثة، وإن كان الأثر نفسه مما لا تقوم به الحجة في الدين، ولا في التفسير التام لآي كتاب الله، فاستدلال الطبري بما ينكره المنكرون، لم يكن إلا استظهارًا للمعاني التي تدل عليها ألفاظ هذا الكتاب الكريم، كما يستظهر بالشعر على معانيها. فهو إذن استدلال يكاد يكون لغويًّا. ولما لم يكن مستنكرًا أن يستدل بالشعر الذي كذب قائله، ما صحت لغته؛ فليس بمستنكر أن تساق الآثار التي لا يرتضيها أهل الحديث، والتي لا تقوم بها الحجة في الدين، للدلالة على المعنى المفهوم من صريح لفظ القرآن، وكيف فهمه الأوائل - سواء كانوا من الصحابة أو من دونهم)[1].

ومن خلال دراستي لهذا الكتاب وبدون النظر في الأسانيد؛ فأنا أؤكد ما قاله الشيخان رحمهما الله تعالى، فابن جرير لم يلتزم إخراج الصحيح، لكنه لم يخرج شيئاً إلا ليستفيد منه ولو على سبيل حكاية لغوية.

أما ابن أبي حاتم فأغفل أصلاً هذا الباب، أعني باب التصحيح والتضعيف، فلم أجد له شيئا من ذلك إلا في النادر نقل فيه تضعيف أبي زرعة لأحد الرواة، وذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ﴾[2]، قال: حدثنا أبي، ثنا علي بن محمد الطنافسي، ثنا عبيد الله بن موسى، عن عبد الأعلى بن أعين، عن يحيى بن أبي كثير، عن عروة بن الزبير، عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: ((وهل الدين إلا الحب والبغض، قال الله تعالى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ﴾)).

قال أبو محمد: قال أبو زرعة: هذا حديث منكر، وعبد الأعلى منكر الحديث ضعيف، وغالب الإمام ما كان من ذلك في بعض حديثه[3].

---

(١) تفسير ابن جرير: (١/ ٤٥٣) ـ باختصار.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ٣١.

(٣) تفسير ابن أبي حاتم: (٢/ ٤٧٢) ـ ث ٣٤٤٨، وللمزيد من الأمثلة تراجع الأحاديث في الصفحات: (٣/ ١٩)؛ (٤/ ١٠١)؛ (٤/ ١١٣)؛ (١٢/ ٣٨٤)، وقد وقفت على ستة مواطن فيها لفظ: (بسند ضعيف)، وأحسب أن هذا من قول السيوطي، كما قارنته، وإنما أورده جامعو الكتاب لما أكملوا ناقص الكتاب من الدر، والله أعلم.

وكأن ابن أبي حاتم أراد اختصار الكتاب، فلم يدخل فيه التصحيح والتضعيف عمداً، وإلا فالآلة حاصلة له، وكتابه (الجرح والتعديل) شاهد بها.

المطلب الثاني: المناقشة والتوجيه والاستنباط.

ابن جرير مفسر لا يروي ما يرويه دون أن يناقشه أو يوجهه، ودأب على هذا المنهج من أول تفسيره حتى آخره، وهو ما انفرد به عن ابن أبي حاتم، الذي كان يسرد الأقوال في الآية دون أن يناقش ويستنبط.

ومن الأمثلة في ذلك: ما جاء عند تفسير قوله تعالى ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ ﴾[1]، فقد قال: (وقد رُوي عن قتادة أنه كان يتأول قوله: ﴿ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ ﴾ ، حذرًا من الموت، وذلك مذهب من التأويل ضعيف، لأن القوم لم يجعلوا أصابعهم في آذانهم حَذَرًا من الموت، فيكون معناه ما قال إنه يراد به، حَذَرًا من الموت، وإنما جعلوها من حِذَار الموت في آذانهم.

وكان قتادةُ وابنُ جُريج يتأوّلان قوله: ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ ﴾ ، أن ذلك من الله جلّ ثناؤه صفةٌ للمنافقين بالهلع وضعف القلوب وكراهة الموت، ويتأولان في ذلك قوله: ﴿ يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ ۚ ﴾[2].

وليس الأمر في ذلك عندي كالذي قالا. وذلك أنه قد كان فيهم من لا تُنكر شجاعته ولا تُدفع بسالته، كقُزْمان، الذي لم يَقم مقامه أَحدٌ من المؤمنين بأُحُد، أو دونه وإنما كانت كراهتُهم شُهود المشاهدِ مع رسول الله ﷺ، وتركُهم مُعاونته على أعدائه، لأنهم لم يكونوا في أديانهم مُستبصرين، ولا برسول الله ﷺ مصدِّقين، فكانوا للحضور معه مَشاهدَه كارهين، إلا بالتخذيل عنه.

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٩.

(٢) سورة المنافقون، الآية: ٤.

ولكن ذلك وَصفٌ من الله جل ثناؤه لهم بالإشفاق من حُلول عقوبة الله بهم على نفاقهم، إما عاجلا وإما آجلا[1].

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾[2]، أطال النفس مؤسسا اعتقاد أهل السنة في صفات الأفعال، فقال: (قال أبو جعفر: اختُلف في صفة استهزاءِ الله جلّ جلاله، الذي ذَكر أنه فاعله بالمنافقين، الذين وَصَف صفتهم.

فقال بعضهم: استهزاؤه بهم، كالذي أخبرنا تبارك اسمه أنه فاعلٌ بهم يوم القيامة في قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ قِيلَ ٱرْجِعُوا۟ وَرَآءَكُمْ فَٱلْتَمِسُوا۟ نُورًا فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُۥ بَابٌۢ بَاطِنُهُۥ فِيهِ ٱلرَّحْمَةُ وَظَٰهِرُهُۥ مِن قِبَلِهِ ٱلْعَذَابُ ﴿١٣﴾ يُنَادُونَهُمْ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ ﴾[3] الآية.

وكالذي أخبرنا أنَّه فَعَل بالكفار بقوله: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ ۚ إِنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِثْمًا ۚ ﴾[4]، فهذا وما أشبهه من استهزاء الله جلّ وعزّ وسخريته ومكره وخديعته للمنافقين وأهل الشرك به – عند قائلي هذا القول، ومتأوّلي هذا التأويل.

وقال آخرون: بل استهزاؤه بهم، توبيخُه إياهم ولومه لهم على ما ركِبوا من معاصي الله والكفر به، كما يقال: إن فلانًا ليُهْزَأ منه منذ اليوم، ويُسخر منه، يُراد به توبيخُ الناس إياه ولومهم له، أو إهلاكه إياهم وتدميرُه بهم.

قالوا: فكذلك اسْتهزاءُ الله جل ثناؤه بمن اسْتهزأ به من أهل النفاق والكفر به: إمّا إهلاكه إياهم وتدميرُه بهم، وإمّا إملاؤهُ لهم ليأخذهم في حال أمنهم عند أنفسهم بغتةً، أو توبيخه لهم ولائمته إياهم. قالوا: وكذلك معنى المكر منه والخديعة والسُّخرية.

---

(١) تفسير ابن جرير: (١/ ٣٥٥)؛ وللمزيد ينظر ابن جرير: (١/ ٢٨٤)؛ (١٨/ ١٩٤).

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٥.

(٣) سورة الحديد، الآية: ١٣، ١٤.

(٤) سورة آل عمران ، الآية: ١٧٨.

وقال آخرون قوله: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ [(١)]، على الجواب، كقول الرجل لمن كان يَخْدَعه إذا ظفر به: أنا الذي خدعتُك، ولم تكن منه خديعة، ولكن قال ذلك إذ صار الأمر إليه. قالوا: وكذلك قوله: ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُۖ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ [(٢)]، و﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [(٣)]، على الجواب. والله لا يكونُ منه المكرُ ولا الهُزْء، والمعنى أن المكرَ والهُزْءَ حاق بهم.

وقال آخرون: قوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ۝١٤ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [(٤)]، وقوله: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ [(٥)]، وقوله: ﴿فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْۙ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنْهُمْ﴾ [(٦)]، ﴿نَسُواْ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْۗ﴾ [(٧)]، وما أشبه ذلك، إخبارٌ من الله أنه مجازيهم جزاء الاستهزاء، ومعاقبهم عقوبةَ الخداع. فأخرج خبرَه عن جزائه إياهم وعقابه لهم، مُخْرَج خبره عن فعلهم الذي عليه استحقُّوا العقاب في اللفظ، وإن اختلف المعنيان. كما قال جل ثناؤه: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَاۖ﴾ [(٨)]، ومعلومٌ أن الأولى من صاحبها سيئة، إذْ كانت منه لله تبارك وتعالى معصية، وأن الأخرى عَدلٌ، لأنها من الله جزاءٌ للعاصي على المعصية، فهما وإن اتفق لفظاهما مختلفا المعنى. وكذلك قوله: ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُواْ عَلَيْهِ﴾ [(٩)]، فالعدوان

---

(١) سورة النساء، الآية: ١٤٢.
(٢) سورة آل عمران، الآية: ٥٤.
(٣) سورة البقرة، الآية: ١٥.
(٤) سورة البقرة، الآية: ١٤، ١٥.
(٥) سورة النساء، الآية: ١٤٢.
(٦) سورة التوبة، الآية: ٧٩.
(٧) سورة التوبة، الآية: ٦٧.
(٨) سورة الشورى، الآية: ٤٠.
(٩) سورة البقرة، الآية: ١٩٤.

الأول ظلم، والثاني جزاءٌ لا ظلم، بل هو عدل، لأنه عقوبة للظالم على ظلمه، وإن وافق لفظه لفظ الأول.

وإلى هذا المعنى وَجَّهوا كل ما في القرآن من نظائر ذلك، مما هو خبرٌ عن مكر الله جل وعزّ بقومٍ، وما أشبه ذلك.

وقال آخرون: إنّ معنى ذلك: أن الله جل وعز أخبر عن المنافقين أنهم إذا خَلَوْا إلى مَرَدَتِهم قالوا: إنا معكم على دينكم في تكذيب محمد ﷺ وما جاء به، وإنما نحن بما نُظهر لهم - من قولنا لهم: صدقنا بمحمد ﷺ وما جاء به - مستهزئون. يعنون: إنا نُظهر لهم ما هو عندنا باطل لا حَقٌّ ولا هدًى. قالوا: وذلك هو معنى من معاني الاستهزاء، فأخبر الله أنه يستهزئ بهم، فيظهر لهم من أحكامه في الدنيا خلافَ الذي لهم عنده في الآخرة، كما أظهروا للنبي ﷺ والمؤمنين في الدين ما هم على خلافه في سرائرهم.

والصواب في ذلك من القول والتأويل عندنا: أن معنى الاستهزاء في كلام العرب: إظهارُ المستهزِئ للمستهزَأ به من القول والفعل ما يُرضيه ظاهرًا، وهو بذلك من قِيله وفِعْله به مُورِثه مَساءة باطنًا وكذلك معنى الخداع والسخرية والمكر.

فإذا كان ذلك كذلك وكان الله جل ثناؤه قد جعل لأهل النفاق في الدنيا من الأحكام، بما أظهروا بألسنتهم، من الإقرار بالله وبرسوله وبما جاء به من عند الله، المُدْخِلِهم في عداد من يشمله اسمُ الإسلام، وإن كانوا لغير ذلك مستبطنين أحكامَ المسلمين المصدِّقين إقرارَهم بألسنتهم بذلك، بضمائر قلوبِهم، وصحائح عزائمهم، وحميدِ أفعالهم المحققة لهم صحة إيمانهم - معَ علم الله عز وجل بكذبهم، واطلاعِه على خُبث اعتقادهم، وشكِّهم فيما ادَّعوا بألسنتهم أنهم به مصدِّقون، حتى ظنُّوا في الآخرة إذْ حشروا في عِداد من كانوا في عِدادهم في الدنيا، أنَّهم وارِدُون موْرِدَهم. وداخلون مدخلهم والله جل جلاله - مع إظهاره ما قد أظهر لهم من الأحكام المُلْحِقَتِهم في عاجل الدنيا وآجل الآخرة إلى حال تمييزه بينهم وبين أوليائه، وتفريقِه بينهم وبينهم معدٌّ لهم من أليم عقابه ونَكال

عذابه، ما أعدّ منه لأعدى أعدائه وشر عباده، حتى ميز بينهم وبين أوليائه، فألحقهم من طبقات جحيمه بالدَّرك الأسفل.

كان معلومًا أنه جل ثناؤه بذلك من فعلِه بهم - وإن كان جزاءً لهم على أفعالهم، وعدلا ما فعل من ذلك بهم لاستحقاقهم إياه منه بعصيانهم له -كان بهم- بما أظهرَ لهم من الأمور التي أظهرها لهم: من إلحاقه أحكامهم في الدنيا بأحكام أوليائِه وهم له أعداء، وحشرِه إياهم في الآخرة مع المؤمنين وهم به من المكذبين -إلى أن ميَّز بينهم وبينهم- مستهزئًا، وبهم ساخرًا، ولهم خادعًا، وبهم ماكرًا. إذ كان معنى الاستهزاء والسخرية والمكر والخديعة ما وصفنا قبل، دون أن يكون ذلك معناه في حالٍ فيها المستهزئ بصاحبه له ظالم، أو عليه فيها غير عادل، بل ذلك معناه في كل أحواله، إذا وُجدت الصفات التي قدَّمنا ذكرها في معنى الاستهزاء وما أشبهه من نظائره.

وبنحو ما قلنا فيه رُوي الخبر عن ابن عباس: حدثنا أبو كُريب قال: حدثنا عثمان بن سعيد، قال: حدثنا بشر بن عُمارة، عن أبي رَوْق، عن الضحاك، عن ابن عباس، في قوله: ﴿ ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ ﴾، قال: يسخر بهم للنقمة منهم.

وأما الذين زعموا أن قول الله تعالى ذكره: ﴿ ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ ﴾، إنما هو على وجه الجواب، وأنه لم يكن من الله استهزاء ولا مكرٌ ولا خديعة، فنافُون على الله عز وجل ما قد أثبته الله عز وجل لنفسه، وأوجبه لها، وسواءٌ قال قائل: لم يكن من الله جل ذكره استهزاء ولا مكر ولا خديعة ولا سخريةٌ بمن أخبر أنه يستهزئ ويسخر ويمكر به، أو قال: لم يخسف الله بمن أخبر أنه خَسَف به من الأمم، ولم يُغرق من أخبر أنه أغرقه منهم.

ويقال لقائل ذلك: إن الله جل ثناؤه أخبرنا أنه مكرَ بقوم مضَوْا قبلنا لم نَرَهُم، وأخبر عن آخرين أنه خَسَف بهم، وعن آخرين أنه أغرقهم، فصدَّقْنا الله تعالى ذكره فيما أخبرنا به من ذلك، ولم نُفَرِّق بين شيء منه. فما بُرهانُك على تفريقك ما فرَّقت بينه، بزعمك: أنه قد أغرقَ وخَسف بمن أخبر أنه أغرق وخسف به، ولم يمكُرْ بمن أخبر أنه قد مكر به؟.

ثم نعكس القول عليه في ذلك، فلن يقول في أحدهما شيئًا إلا أُلزِم في الآخَر مثله.

فإن لجأ إلى أن يقول: إن الاستهزاء عبثٌ ولعبٌ، وذلك عن الله عز وجل منفيٌّ.

قيل له: إن كان الأمر عندك على ما وصفتَ من معنى الاستهزاء، أفلست تقول: ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ ، و ﴿ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنْهُمْ ﴾ ، و{مكر الله بهم}، وإن لم يكنْ من الله عندك هزء ولا سخرية؟ فإن قال: لا، كذَّب بالقرآن، وخرج عن ملة الإسلام.

وإن قال: بلى، قيل له: أفتقول من الوجه الذي قلت: ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ ، و ﴿ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنْهُمْ ﴾ : يلعب الله بهم ويعبث – ولا لعبَ من الله ولا عبث؟

فإن قال: نعم! وَصَف الله بما قد أجمع المسلمون على نفيه عنه، وعلى تخطئة واصفه به، وأضاف إليه ما قد قامت الحجة من العقول على ضلال مضيفه إليه.

وإن قال: لا أقول: يلعب الله بهم ولا يعبث، وقد أقول: {يستهزئ بهم} و{يسخر منهم}.

قيل: فقد فرقت بين معنى اللعب والعبث، والهزء والسخرية، والمكر والخديعة. ومن الوجه الذي جازَ قِيلُ هذا، ولم يَجُزْ قِيلُ هذا، افترق معنياهُما. فعُلم أن لكل واحد منهما معنى غير معنى الآخر.

وللكلام في هذا النوع موضع غير هذا، كرهنا إطالة الكتاب باستقصائه. وفيما ذكرنا كفاية لمن وُفق لفهمه[(١)].

فهذا المثال على طولٍ فيه نعرف منه أن كيفية مناقشة ابن جرير لمخالفيه:

- أولاً: استقصاء الأقوال في المسألة.
- ثانياً: ذكر أدلة الأقوال إن وجدت.
- ثالثاً: ذكر القول الصحيح والاستدلال له.
- رابعاً: مناقشة القول المخالف وأدلته.

---

(١) تفسير ابن جرير: (١ / ٣٠١-٣٠٦).

وهذا المنهج الدقيق مشى عليه في كل التفسير والحمد لله.

المطلب الثالث : الاختيار والترجيح بين الروايات.

تنوعت عبارات وطرق ابن جرير في اختياراته وترجيحاته في تفسيره مما انفرد به عن ابن أبي حاتم، بل عن جل مفسري السلف، فتارة يرجح بالعموم، وتارة بترجيح لغوي، وثالثة بترجيح لنص، وغير ذلك[(١)].

فمما كان من قبيل الترجيح بالعموم، ما ذكره عند قوله: ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [(٢)]، قال أبو جعفر: وأولى الأقوال بالصواب في قوله: ﴿ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ أن يقال: هو عام في كل ما قضاه الله وبرأه، لأن ظاهر ذلك ظاهر عموم، وغير جائزة إحالة الظاهر إلى الباطن من التأويل بغير برهان[(٣)].

ما كان من قبيل الترجيح باللغة، ما ذكره عند تفسير قوله تعالى: ﴿ فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ ﴾ [(٤)]، قال أبو جعفر: وأولى الأقوال بالصواب في ذلك عندي أن يقال: هو اسم لواحد سمي بجماع، فإذا صرف ذهب به مذهب الجماع الذي كان له أصلا. وإذا ترك صرفه ذهب به إلى أنه اسم لبقعة واحدة معروفة، فترك صرفه كما يترك صرف أسماء الأمصار والقرى المعارف[(٥)].

وأما ما يبني على صحة الرواية، فمثاله ما ذكره عند تفسير قوله تعالى ﴿ وَلْيَطَّوَّفُوا۟ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ [(٦)]، قال: (ولكل هذه الأقوال التي ذكرناها

---

(١) كتبت رسائل في منهج ابن جرير في تفسيره، والمراد هنا وضع أطر عامة لا الاستقصاء، حتى يتضح الفرق بينه وبين ابن أبي حاتم جملة.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١١٧.

(٣) تفسير ابن جرير : (٢/ ٥٤٦).

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٨٩.

(٥) تفسير ابن جرير: (٤ / ١٧٤).

(٦) سورة الحج، الآية: ٢٩.

عمن ذكرناها عنه في قوله:(البَيْتِ العَتِيق) وجه صحيح، غير أن الذي قاله ابن زيد أغلب معانيه عليه في الظاهر. غير أن الذي رُوي عن ابن الزبير أولى بالصحة، إن كان ما:حدثني به محمد بن سهل البخاري، قال: ثنا عبد الله بن صالح، قال: أخبرني الليث، عن عبد الرحمن بن خالد بن مسافر، عن الزهريّ، عن محمد بن عروة، عن عبد الله بن الزبير، قال: قال رسول الله ﷺ: ((إنَّما سُمّيَ البَيْتت العَتِيق لأنَّ اللهُ أعْتَقَهُ مِنَ الجَبابِرَةِ فَلَمْ يَظْهَرْ عَلَيْهِ قَطّ)) صَحِيحا[1].

*** وربما أشار إلى تضعيفه للإسناد، وعلق القول على صحته.**

ففي تفسير قوله تعالى: ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ ﴾[2].

قال ابن جرير: (فتأويل الآية إذًا -إذْ كان الأمر على ما وصفنا- أو مَثَلُ ما استضاء به المنافقون - من قيلهم لرسول الله ﷺ وللمؤمنين بألسنتهم: آمنا بالله وباليوم الآخر وبمحمد وما جاء به، حتى صار لهم بذلك في الدنيا أحكامُ المؤمنين، وهم - مع إظهارهم بألسنتهم ما يُظهرون - بالله وبرسوله ﷺ وما جاء به من عند الله وباليوم الآخر، مكذِّبون، ولخلاف ما يُظهرون بالألسُن في قلوبهم معتقدون، على عمًى منهم، وجهالة بما هم عليه من الضلالة، لا يدرون أيّ الأمرين اللذين قد شَرَعا لهم فيه الهداية ، أفي الكفر الذي كانوا عليه قبل إرسال الله محمدًا ﷺ بما أرسله به إليهم، أم في الذي أتاهم به محمد ﷺ من عند ربهم؟ فهم من وعيد الله إياهم على لسان محمد ﷺ وَجِلون، وهم مع وجلهم من ذلك في حقيقته شاكُّون، في قلوبهم مَرَض فزادهمُ الله مَرَضًا...)

إلى أن قال: (وقد ذكرنا الخبرَ الذي روي عن ابن مسعود وابن عباس أنهما كانا يقولان: إن المنافقين كانوا إذا حضروا مجلس رسول الله ﷺ أدخلوا أصابعهم في آذانهم فَرَقًا من كلام رسول الله ﷺ أن ينزل فيهم شيء، أو يذكروا بشيء فيقتلوا. فإنْ كان ذلك صحيحًا - ولست أعلمه صحيحًا، إذ كنت بإسناده

(١) تفسير ابن جرير: (١٨ / ٦١٥).

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٩.

مُرتابًا – فإنّ القولَ الذي رُوي عنهما هو القول. وإن يكن غيرَ صحيح، فأولى بتأويل الآية ما قلنا)[١].

المبحث الثاني : ما انفرد به ابن أبي حاتم.

المطلب الأول : سعة الرواية.

تميز ابن أبي حاتم بسعة الرواية جداً، ولا سيما فيما يورده من أقوال معطوفة، فهو بعد أن يسرد رواية بالإسناد، يقول: وروي عن فلان وفلان وفلان.

وقد يظن ظان أن هذه ليست لها إسناد، وهذا غير صحيح، فقد بين في مقدمته أسانيده عن جملة المفسرين، واكتفى بذلك عن تكرارها عند الآيات، وإنما الذي يذكره في تفسير الآيات هو أعلى ما وجده، فإنه قصد إلى إخراج التفسير مجرداً دون غيره، فلا يترك حرفاً من القرآن يوجد له تفسير بلغه.

قال في مقدمة التفسير: (وإذا وجدته عن الصحابة فإن كانوا متفقين ذكرته عن أعلاهم درجة بأصح الأسانيد، وسميت موافقيهم بحذف الإسناد، وإن كانوا مختلفين ذكرت اختلافهم وذكرت لكل واحد منهم إسناداً، وسميت موافقيهم بحذف الإسناد.

فإن لم أجد عن الصحابة ووجدته عن التابعين عملت فيما أجد عنهم ما ذكرته من المثال في الصحابة. وكذا أجعل المثال في أتباع التابعين وأتباعهم. جعل الله ذلك لوجهه خالصا ، ونفع به) ثم ساق أسانيده[٢].

وقد أثنى ابن كثير على سعة رواياته في التفسير حيث قال عنه: (وله التفسير الحافل الذي اشتمل على النقل الكامل، الذي يربو فيه على تفسير ابن جرير الطبري وغيره من المفسرين، إلى زماننا)[٣].

وهذه شهادة من إمام من أئمة الحديث والتفسير

فمن أمثلة ما يذكره هكذا ما أورده في تفسير قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾[٤]، قال: حدثنا أبو سعيد الأشج، ثنا ابن

---

(١) تفسير ابن جرير: (١/ ٣٥٤).

(٢) مقدمة تفسير ابن أبي حاتم: (١/ ١).

(٣) البداية والنهاية، ابن كثير: (١١/ ١٩١).

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٨٧.

فضيل، عن عاصم، عن بكر بن عبد الله، عن ابن عباس، قال: (إن الله كريم يكني ما شاء، وإن الرفث هو الجماع)، وروي عن أبي العالية، ومجاهد، وعكرمة، والضحاك، وعطاء، وسعيد بن جبير، وعطاء بن يسار، وإبراهيم، والربيع بن أنس، والحسن، والزهري، وقتادة، وعطاء الخراساني، ومكحول، وعطية، ومقاتل بن حيان، وعبد الكريم، ومالك بن أنس، والسدي، نحو ذلك[1].

ولك أن تتخيل كيف كان الأمر لو سرد الأسانيد العشرين كلها، وكيف يكون حجم الكتاب؟؟.

ومن هنا ندرك صدق ما ذكره ابن كثير من أن نقله يربو على ابن جرير وغيره، والله تعالى أعلم.

المطلب الثاني : الاهتمام بعلو الأسانيد.

طلب الإسناد سنة، والعلو فيه سنة أيضاً، ولذلك استحبت الرحلة فيه، والعوالي: هي الأحاديث التي يقل فيها عدد الرواة في كل إسناد مقارنة بغيره، والعلو يبعد الإسناد من الخلل، لأن كل رجل من رجاله يحتمل أن يقع الخلل من جهته سهواً أو عمداً، ففي قلتهم قلة جهات الخلل، وفي كثرتهم كثرة جهات الخلل، وهذا جلي واضح[2].

وعلى الرغم من تعاصر الإمامين ابن جرير وابن أبي حاتم، إلا أنه لم يشر أحدهما للآخر في تفسيره، وقد يكون البعد المكاني حائلاً، إلا أنه من العجب أنهم وإن اشتركوا في كثير من الشيوخ في التفسير، إلا أنه انفرد كل منهم بالرواية عن مئات لم يرو عنهم الآخر[3].

وقد قمت بدراسة لبعض أسانيد كل من الإمامين، وتبين لي أن ابن أبي حاتم يختار في الجملة أعلى الأسانيد وأصحها، وابن جرير لا يلتزم ذلك غالباً، وإن كان منتقياً لأسانيد مقبولة في الجملة.

---

(١) تفسير ابن أبي حاتم : (٢/ ٢٩ ـ ث ١٨٥٨).

(٢) مقدمة ابن الصلاح: (١/ ٥٧).

(٣) راجع المطلب القادم في هذا المبحث.

وبضرب المثال يمكن أن يتضح هذا الأمر:

أخرج ابن جرير وابن أبي حاتم في تفسير قوله تعالى: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ ﴾ [(١)]، عن ابن عباس، قال: إن الله كريم يكني ما شاء، وإن الرفث هو الجماع[(٢)].

فأما ابن جرير فإسناده عنده هكذا: (حدثني محمد بن عبد الله بن عبد الحكم المصري قال، حدثنا أيوب بن سويد، عن سفيان، عن عاصم، عن بكر عن عبد الله المزني، عن ابن عباس به).

وأما ابن أبي حاتم فإسناده عنده هكذا (حدثنا أبو سعيد الأشج، ثنا ابن فضيل، عن عاصم، عن بكر بن عبد الله، عن ابن عباس).

فأنت ترى أن مدار الرواية على عاصم عن بكر عن ابن عباس، وقد أخرجها ابن جرير بنزول رجل عن إسناد ابن أبي حاتم، كما أن شيخ ابن أبي حاتم أبو سعيد من رواة الستة، فهو أعلى طبقة من شيخ ابن جرير[(٣)].

ومثال آخر في مرويات السدي عن ابن عباس:

في قوله تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴾ [(٤)]، قال ابن جرير: حدثني يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: حدثني عبد الرحمن بن مهدي، عن إسرائيل، عن إسماعيل السُّدّيّ، قال: حدثني من سمع ابن عباس قال: ﴿ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ ﴾ ، قال: القبور[(٥)].

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٨٧.

(٢) ابن جرير: (٢/ ١٦٧ ث ٢٩٢٨)؛ تفسير ابن أبي حاتم: ث ١٨٥٨.

(٣) **عبد الله بن سعيد بن حصين الكندي أبو سعيد الأشج** الكوفي ثقة من صغار العاشرة مات (٢٥٧هـ) أخرج له الجماعة؛ تقريب التهذيب، ابن حجر: (١/ ٣٠٥

محمد بن عبد الله بن عبد الحكم المصري الفقيه، روى عن أبيه والشافعي والقعنبي وخلق. وعنه النسائي ووثقه، وقال ابن يونس: كان المفتي بمصر في أيامه مات في ذي القعدة سنة (٢٦٨هـ)، طبقات الحفاظ، السيوطي: (١/ ٢٤٥

(٤) البقرة، الآية: ٣٦.

(٥) تفسير ابن جرير : (١/ ٥٣٩) ـ ث ٧٦٨.

قال ابن أبي حاتم: (حدثنا أبو سعيد الأشج، ثنا عبيد الله بن موسى، أنبأ إسرائيل، عن السدي، عن ابن عباس، في قوله: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ﴾ ، قال: المستقر القبور[1].

فأنت ترى هنا أن ابن أبي حاتم رواه أعلى درجة عن السدي، وأعلى درجتين عن ابن عباس.

وخذ هذين المثالين وقس عليهما.

المطلب الثالث: التميز في الرواية عن جماعة.

كنت عملت على هذا المطلب باعتباره تميزاً لابن أبي حاتم، لكن بعد إحصائية استغرقت مني نحو شهر، استخرجت فيها كل من روى عنهم ابن جرير وابن أبي حاتم التفسير[2]، تبين لي أنه مشترك بينهما، وقد هالني الرقم الذي توصلت إليه، فإني كنت أحسب أنه مع تكرار الأسانيد والروايات، فإن العدد سيكون بالعشرات فحسب، إلا أنني وجدت أن ابن جرير روى التفسير عن (٨٨٥) راوٍ، وأن ابن أبي حاتم روى تفسيره عن (٨٧٥) راوٍ، بعضهم يروى عنه الآلاف، وبعضهم ليس له إلا الرواية والروايتان، لكن هذا العدد الضخم المتطابق عندهما، يدلك على الجهد المبذول في جمع التفسيرين.

وعلى هذا العدد الضخم والمتقارب، كنت أتوقع أن يكون ما تميز به كل منهما من الرواة قليلاً، إلا أني أيضاً فوجئت أيضاً بانفراد كل منهما بعدد ضخم جداً لم يرو عنه الآخر، فقد تطابقا في نصف العدد فقط تقريباً[3].

وقد استخرجت أسماء الرواة، وصنفتها هجائياً، ثم بدا لي أن أدرج في هذا المطلب جملة من هؤلاء ممن لهم عدد من المرويات، وأغفل أصحاب الرواية والروايتين، لأن المقصود بيان ما تميز به كل منهما في الجملة، وصاحب الرواية الواحدة إنما يكون الإخراج عنه عرضاً غالباً لا قصداً، والله تعالى أعلم.

---

(١) تفسير ابن أبي حاتم : (١/ ١٠٢).

(٢) وقد رتبتهم حسب كثرة مروياتهم لتظهر المقارنة واضحة.

(٣) بلغت نسبة عدد الرواة الذين رويا لهما جميعاً (٠.٤٩) من مجموع الرواة.

*** فمن الرواة الذين انفرد بهم ابن جرير:**

انفرد ابن جرير بالرواية عن الكلبي[١]، في سبع وثلاثين رواية، وهذا أول راو انفرد به عن ابن أبي حاتم، في القائمة، ثم انفرد أيضاً في الحصين بن عبد الرحمن[٢]، في ثمان روايات، ثم جاء عبد الله بن وهب في المرتبة الثالثة بثمان روايات أيضاً، فالعلاء بن زياد العدوي في سبع روايات، ثم عبد الله بن يزيد في سبع أيضاً، فالحسن بن مسلم في خمس روايات، ثم سعيد بن عياض في خمس أيضاً[٣].

أي انفرد ابن جرير عن ابن أبي حاتم في سبعة رواة، أي ما يقارب الثلاثة بالمائة هي نسبة الانفراد من ابن جرير في طبقة المتوسطين والمقلين ممن روى خمس روايات فأكثر.

أما طبقة المكثرين؛ فلم ينفرد ابن جرير عن ابن أبي حاتم بشيء، وهذه نتيجة مهمة.

*** ومن الرواة الذين انفرد بهم ابن أبي حاتم:**

انفرد بالرواية عن أربعة عشر راوياً في طبقة المتوسطين والمقلين، ممن لم تنقص رواياتهم عن خمس.

وكان أول هؤلاء: أبو صخر حميد بن زياد في سبع وعشرين رواية[٤]، ويليه عباد بن عبد الله بن الزبير في سبع وعشرين رواية، ثم الحسن بن صالح في تسع روايات، ثم تبيع الحميري في سبع روايات، فمرة بن خثيم في سبع أيضاً، وأبو نهيك والعلاء بن بدر والنضر بن شميل، كل منهم في ست روايات، فأيفع بن عبد الكلاعي، وأبو ثمامة، والحارث العكلي، ومحمد بن أبي محمد[٥] في خمس روايات لكل منهم.

(١) جاء ترتيب الكلبي في رواة ابن جرير في المرتبة (٩٧)، من أصل (٨٨٥) راوياً.

(٢) جاء ترتيب الحصين في رواة ابن جرير في المرتبة (١٧١)، من أصل (٨٨٥) راوياً.

(٣) جاء ترتيب سعيد بن عياض في رواة ابن جرير في المرتبة (٢٢٢)، من أصل (٨٨٥) راوياً.

(٤) وكان ترتيبه عند ابن أبي حاتم في المرتبة (٦٧) من أصل (٨٧٥) راوياً.

(٥) وكان ترتيبه عند ابن أبي حاتم في المرتبة (٢٠٩) من أصل (٨٧٥) راوياً.

الخاتمة

نسأل الله حسنها

لقد عشت مع بحثي هذا ما يزيد عن ثلاث سنوات، أجمع وأعلق الفوائد، وأرتب الفرائد، قد أنشط في أيام فأقطع ما لا أقطعه في أسابيع، ويفتح الله في وقت بفائدة ونتيجة، ما لا يكون في زمن آخر، وقد توصلت من خلال هذا البحث إلى عدة نتائج هي:

ـ توصلت إلى أن المراد من المأثور ما ينقل من آثار من سلف، فهو ما أُثِرَ عن الرسول ﷺ، أو عن أصحابهِ أو عن التَّابعينَ، وأن التفسير بالمأثور يشمل: كل ما أخذ الصِيغة الروائية، أي ما كان مسنداً بـ(قال .. حدثنا)، سواء كان مرفوعاً أو موقوفاً أو مقطوعاً من كلام التابعي أو تابع التابعي، والمراد بالرواية التفسيرية: (ما كان من رواية مسندة فيما يتعلق بتفسير آية أو بعض آية من كتاب الله تعالى).

وذكرت أن هذا النوع من التفسير توقف عند طبقة أتباع التابعين في جل التفسير من خلال استقراء أهم كتب ا لتفسير بالأثر.

ـ وقد تتبعت الرواية التفسيرية مذ كانت جزءاً من علم الحديث رواية، ثم بعد عصر الصحابة والتابعين، حيث ابتدأ التدوين لحديث رسول الله ﷺ، فكانت أبوابه متنوعة، وكان التفسير باباً من هذه الأبواب التى اشتمل عليها الحديث، ثم ظهرت النسخ التفسيرية، وهي ما جمعه المحدثون الأوائل من آثار في التفسير مفردة عن كتب الحديث"، ثم كانت هذه النسخ نواة المصنفات التفسيرية بالمأثور فيما بعد، فقد أدرجها شيوخ التفسير بالمأثور كابن جرير وابن أبي حاتم وغيرهما في كتبهم فأوردوا تلك الآثار في مواضعها حسب ترتيب آيات الكتاب العزيز.

ـ وفي مرحلة تدوين التفسير بكامل الآيات بالأسانيد انتدب لها كبار العلماء، ورتبوا التفسير على آي الكتاب، فاستوعبت تفسير كامل الآيات، ومروياتها حوت التفسير الروائي والاجتهادي على حد سواء، وهذه المرحلة

منعت من اختلاط الدخيل بالتفسير لمحافظتها على الجانب الروائي، ولتميز أصحابها بكونهم من المحدثين البارعين ممن ينتقي الأسانيد، ويمحص الآثار.

ثم لما حذفت الأسانيد ظهر الدخيل، حتى وصف به التفسير بالمأثور إلا أنه في عصرنا الحاضر عني بالمأثور عناية جمع ودراسة وتحقيق، فقد أفردت الجامعات ومراكز البحث العلمي الرسائل العلمية في تحقيق وجمع الكثير من هذا التراث العظيم.

ـ وفي مقارنة التفسيرين بينت أن التفسير المرفوع: هو الرواية التفسيرية التي ترد عن النبي ﷺ في تفسير آية من الآيات قصداً، وأن الرواية المرفوعة وردت في تفسير ابن جرير عن (٢٣٦) راوٍ، رووا (١٥٥٧) رواية تفسيرية، ووردت في تفسير ابن أبي حاتم عن (١٩١) راوٍ؛ رووا (٨٧٦) رواية تفسيرية، ونلحظ من عدد المرويات في الجملة قلة الرواية المرفوعة مقارنة بما ورد من مرويات في التفسيرين، بحيث لم تتجاوز نصف عشر مروياتهما

ونلحظ في هذا أيضاً تبايناً في عدد الرواة، في الجملة، إلا أن المكثرين من هؤلاء عند الإمامين نحو خمسة عشر صحابياً فقط رووا أكثره، ورتبتهم حسب كثرة الرواية، وتوصلت إلى أن أكثر الروايات جاءت عن أبي هريرة وأنس وأبي سعيد ..إلخ، فهو متوافق مع كون هؤلاء من المكثرين في الرواية أصلاً لحديثه ×.

وعند بحث أنواع وتقاسيم التفسير المرفوع عندهما؛ وجدت من حيث الجملة أن جل ما يرويه ابن أبي حاتم في تفسيره إنما هو مما ليس له صلة مباشرة في التفسير، وأكثره في الجانب الوعظي والفضائل واللطائف والإسرائيليات.

في حين أن ابن جرير تنوع ما يورده من روايات مما يخدم الجانب التفسيري أكثر.

ـ بالمقارنة بين الإمامين في أنواع وتقاسيم المرفوع عندهما؛ تبين لي تميز ابن جرير فيما يورده من روايات في: القراءات؛ وشرح المفردات؛ وتفسير القرآن بالقرآن؛ وأسباب النزول؛ وذكر المشكل؛ وسرد القصص؛ وكتابة المصحف؛ كما بدا الفرق واضحاً بينهما أيضاً في آيات الأحكام.

ـ وفي مبحث التفسير الموقوف على الصحابي، تبين لي أنه قد وردت الرواية الموقوفة عن (١٦٨) صحابياً عند ابن جرير، و(١٣٩) صحابياً عند ابن أبي حاتم، إلا أن المكثرين من هؤلاء عند الإمامين اثنا عشر من الصحابة رووا تسع أعشار التفسير الموقوف عند كل منهما، ومن عدا هؤلاء كانت مروياته قليلة جداً مقارنة بجملة مرويات التفسير الموقوف.

ـ انفرد حبر الأمة ابن عباس بأكثر المرويات عندهما، فبلغت عند ابن جرير (١٠٩١٨/٥٩٨٣)، وبلغت عند ابن أبي حاتم (٦٦٩٤/٤٣٧٩)، في حين تقاربت النسب في الجملة بين سائر مرويات باقي الصحابة، بحيث لا يكاد يزيد فارق النسبة في التفسيرين لأي صحابي عن (٠.٠١) بل تكاد تتطابق أو تتشابه في أكثر الصحابة.

ـ وفي أنواع وتقاسيم التفسير الموقوف عندهما، توصلت إلى أنه اتفق الإمامان على أن أكثر من عني بـ(تعيين المراد) من الصحابة هو البحر الحبر ابن عباس حيث جاء ما يقارب الثلثين من تفسيره في ذلك، وتقاربا في أن علياً هو الذي يليه في ذلك، وفي شرح المفردات؛ فقد توافق الإمامان في أن المقدم في روايات هذا الفن هو ابن عباس حيث كان نحو سدس تفسيره في ذلك، ويليه في هذا النوع ابن مسعود، ومن سواهم فدون ذلك بكثير، وكذا بقية الأنواع .

ـ وبينت أن تفسير التابعين من جملة التفسير بالمأثور، والأظهر عند أكثر العلماء أنه في المرتبة الثالثة بعد التفسير المرفوع والموقوف ، فهو مقدم على غيره في الجملة.

ـ ورغم أن رتبة تفسير التابعين تأتي بعد التفسير المرفوع، والتفسير الموقوف، إلا أن أهمية وقيمة تفسيرهم في كتابي ابن جرير وابن أبي حاتم؛ تكمن في كونه قد تصدر باعتبار عدد آثاره التفسيرية، فقد قارب الثلثين، كما تميز عندهما أيضاً بقوة أسانيده، وتعددها، وتميز أيضاً بكونه استغرق أكثر آيات القرآن، فما من آية إلا ولتابعي قول فيها.

ـ ونظراً لاتساع مرويات التابعين وشمولها أكثر تفسيريهما، فإنه كان من المتوقع أن يكون ثمة اختلاف في ما يورده كل منهما، ولاسيما إذا أضفنا إلى ذلك

اختلاف منهج كل في الحكم على الأثر وقبوله، إلا أننا بعد الدراسة تبين لنا وجود تشابه كبير في الكثير من الآثار في العديد من الأنواع، وقد يرجع ذلك إلى صحة أسانيد تفسير التابعين في الجملة بحيث صحت على شرط كل منهما، فاتفقت الكثير من الروايات التي أوردوها في هذا الباب، واستيعابهما جل المرويات الواردة عن التابعين مما جعل الاتفاق ليس في نوعية ما يوردونه، بل في تطابق هذه الآثار أيضاً، بخلاف ما يوردونه من المرفوع والموقوف، وأيضاً تكلم التابعين في التفسير في كل أنواعه ولطائفه، بحيث كان ذلك عامل جذب يجذب المفسر لرواية هذه الروايات.

ـ توصلت لجملة من النتائج حول أنواع الرواية: منها أنه اتفق الإمامان على أن الأقل تعرضاً لشرح مفردات كلمات القرآن هو: النخعي، وقد يعزى سبب ذلك لغلبة الجانب الفقهي على تفسيره، وعنايته به أكثر من عنايته بالتفسير، كما اتفق الإمامان على أن أكثر من يرسل من التابعين لحديث النبي ﷺ هو زيد بن أسلم، وإن ظهر خلاف في النسبة عندهما، وفي الوقت نفسه تشابه الإمامان في أن مجاهداً من أقل التابعين إرسالاً ، بل لم يرد له في ذلك إلا روايتان عند ابن أبي حاتم، ورواية عند ابن جرير.

كما اتفق الإمامان في باب العناية بتفسير القرآن بالقرآن، أن المقدم في ذلك هو أبو العالية، كما اتفقا على أن وهب بن منبه والسدي من أكثر التابعين رواية للإسرائيليات، وأن النخعي أقل التابعين رواية لها، كما اتفقا على من أقلهم اهتماماً بالقراءات السدي، وأن أقلهم عناية بآيات الوعد والوعيد والوعظ هو عطاء بن أبي رباح.

توافق الإمامان على أن أكثر المهتمين بتوجيه تفسير القرآن الوجهة الوعظية هما الحسن وتلميذه قتادة، فقد تميزا في هذا كماً وكيفاً، كما توافقا في بيان أن المقدم في إعمال اللغة في التفسير هو عكرمة مولى ابن عباس.

كما تقاربا في بيان أن المتقدم من التابعين في رواية اللطائف التفسيرية والعناية بها هو الشعبي ثم القرظي عند ابن أبي حاتم، وعكسه عند ابن جرير أي القرظي ثم الشعبي، كما اتفقا في قلة بل ندرة المروي عن جملة من التابعين في

أنواع من علوم القرآن ككليات القرآن وأمثاله، ومن أبرز هؤلاء: الربيع بن أنس، والشعبي، والنخعي، وأبو مالك الغفاري، ومحمد بن كعب القرظي، وابن المسيب، وأبو صالح، وعطاء الخرساني، وعطية العوفي، كما تشابها في أن المقدم في معرفة الناسخ والمنسوخ هو عند ابن جرير محمد بن كعب القرظي، ثم سعيد بن المسيب، وعند ابن أبي حاتم عكسه سعيد ثم القرظي.

ـ ظهرت كذلك بعض أوجه الخلاف من خلال نتائج الإحصاء بين الإمامين في بعض الأنواع من تفسير التابعين، فكان المكثر في تعيين المراد عند ابن جرير هو أبو صالح، ويليه في ذلك مجاهد بن جبر، أما عند ابن أبي حاتم؛ فكان المقدم في ذلك هو عطية العوفي، يليه ابن جبير.

وفي شرح المفردات: كان المقدم عند ابن جرير هو السدي، في حين كان عند ابن أبي حاتم هو أبو مالك الغفاري، وفي مقام الاعتماد على أسباب النزول: كان المقدم عند ابن أبي حاتم هو سعيد بن المسيب، ثم الشعبي فعكرمة، بينما كان عند ابن جرير: القرظي ثم أبا مالك الغفاري فعكرمة.

وفي الاعتماد في التفسير على القراءات كان المقدم عند ابن جرير: ابن جبير ثم النخعي، وعند ابن أبي حاتم: زيد بن أسلم ثم الشعبي فالحسن البصري.

ـ كما تقارب الإمامان في جملة من الأنواع في مروياتهم عن التابعين عموماً في علوم القرآن وغيرها؛ فكانت النسب فيها متماثلة، كما في بيان عنايتهم بالمشكل وحل ألفاظه، كما تطابقا في إيراد ما جاء من أقسام في القرآن، وعني الإمامان على حد سواء في تتبع ذلك، كما تشابها في تعرضهم لأمثال القرآن، وأسرار الكلمات، والعناية باللغة، ومعرفة ما نزل، والحديث عن كليات القرآن، والتعرض لأسماء السور في القرآن.

ـ وأيضاً سبق ابنُ جرير ابنَ ابي حاتم في بيان عناية التابعين بتعيين المراد، وشرح مفردات الآيات، ونقل التفسير النبوي للآيات وإن كان في إسناده شيء تساهلاً، وكذا في الاعتماد على أسباب النزول في توضيح الآية.

كما إن ابن أبي حاتم تميز بالسبق في إيراد لطائف الآيات، والنقل عن أهل الكتاب (الإسرائيليات).

كما بدا الخلاف الظاهر بينهما في كثرة المروي عند ابن جرير في آيات الأحكام، وفي بيان اعتماد التابعين على السنة في تفسيرهم، وفي تتبع آثارهم في القراءات، وفي اعتمادهم على تفسير القرآن بالقرآن، ومعرفة الناسخ والمنسوخ، والخاص والعام، وبيان ترابط الآيات، والمكي والمدني.

بل إن هناك أنواعاً من علوم القرآن لم أجد لابن أبي حاتم فيها شيئا، وكان لابن جرير فيها عدد من الروايات، كمعرفة نزول القرآن، وعلم النظائر، وكتابة وجمع المصحف، كما تقدم ابن أبي حاتم وفاق ابن جرير في إيراد كثير من الفضائل، وفي نقل أقوالهم في إيضاح قوة البيان القرآني.

- ثم بينت في تفسير تابع التابعين: أنه التفسير الذي ينقل عن تابع التابعي مسنداً، وعصر تابع التابعين كانت له ميزات كثيرة تؤهله للاستمرار في مسيرة الاجتهاد في التفسير التي أطلقها المجتهدون من الصحابة ثم تلاميذهم من التابعين، ولا سيما وقد بدأ عصر التدوين، واتسعت قواعد العلوم، وتأسس علم اللغة، وبرز عدد من اللُّغويين أبدى إعمالاً للغة في التفسير

وهذه عوامل دافعة للاجتهاد في التفسير عند أئمة التفسير من أتباع التابعين، إلا أنه بدراسة تفسير الأتباع عند الإمامين، وجدنا أنه طغى عليه الجانب الروائي، وقل فيه الاجتهاد، وقد يعزى ذلك إلى عوامل، لعل منها حرص الأتباع على رواية تفسير سلفهم، ورؤيتهم أنه كاف في باب الاجتهاد مما لا يحتاج معه لاجتهاد آخر، ولا سيما وقد شمل اجتهادهم جل ما يحتاجه المفسر، ويؤكده أن الآيات التي لا نجد فيها اجتهاداً واضحاً ممن سبقهم نجد الروايات عنهم تسد هذا الباب.

- وأما في مطلب أشهر رواة التفسير من تابع التابعين عندهما، فتوصلت إلى تميز الوارد من هذه الروايات أنه وإن ورد عن نحو ثلاثين من مشاهير مفسري الأتباع، إلا أن جله لم يتعد أربعة أنفس، فقد ورد جل تفسيرهم عند ابن جرير عن ابن زيد، وابن إسحق، والضحاك، وابن جريج، كما ورد أكثر

تفسيرهم عند ابن أبي حاتم عن هؤلاء، لكن بإضافة مقاتل ابن حيان، ولم يروِ عن ابن جريج شيئاً!!

وفي أنواع وتقاسيم تفسير تابع التابعين عندهما، توصلت إلى أنه اتفق الإمامان بسبق الضحاك ثم ابن زيد في شرح مفردات الآيات، ولم يقاربهم أحد من أصحابهم في ذلك، وتطابقا في أن ابن عيينة هو من أقلهم عناية بأسباب النزول، كما اتفقا في بيان تقدم وإمامة عبد الرحمن بن زيد في الاعتماد على تفسير القرآن بالقرآن، وسبقه في ذلك، وتطابقا في تقدم ابن جريج في اعتماد أسباب النزول، ولم يقاربه في ذلك أحد، كما اتفقا في أن ابن عيينة من أقل أصحابه اعتماداً على السنة في تفسيره.

وتشابها في بيان أن ابن إسحق وابن جريج من أكثر الأتباع رواية عن أهل الكتاب، كما اتفقا في أن ابن عيينة هو من أكثر الأتباع إيراداً للطائف التفسيرية.

ـ تقارب الإمامان في جملة أنواع، في تعيين المراد، وشرح مفردات القرآن، ورواية الإسرائيليات، والوعظ في التفسير، وبيان المشكل، والتفسير المرفوع للنبي ﷺ، وقلة العناية بآيات الأحكام، كما تشابها في بيان ندرة وقلة إرسال الأتباع لتفسيره ﷺ، كما اتفقا في أن المروي عنهم في القراءات نادر أو قليل.

واتضح الخلاف بين الإمامين في المنقول عنهم في تفسير القرآن بالقرآن، فكان المروي عند ابن جرير يزيد على أربعة أمثال المروي عند ابن أبي حاتم، ولعل السبب الرئيس في ذلك إكثار ابن جرير خلاف ابن أبي حاتم من النقل عن ابن زيد وهو إمام في ذلك، كما بدا الخلاف كما اعتدناه في نقل ما جاء عنهم من القراءات، فكان المروي من طريق ابن جرير يقارب أربعة أمثال المروي عن ابن أبي حاتم، ونحوه في أمثال القرآن، وكذا العناية بترابط الآيات.

وفاق ابن أبي حاتم في النقل عنهم في اللطائف، فكان المروي عنه ضعف ما جاء من طريق ابن جرير ومثله في الفضائل، ونحوه ما جاء في المشكل، كما ظهر اختلاف قريب في أسباب النزول، واللطائف، واللغة، والكليات، وأسرار الكلمات.

ـ وفي تعدد طرق التفسير تصدر عندهما (تعيين المراد) على بقية الأنواع، يليه شرح المفردات، فكان أكثر من ثلثي تفسيرهما على هذين النوعين.

ووقع تطابق في نسب المروي عندهما في المشكل، والتفسير باللغة، ومعرفة القسم، ووقع اختلاف ظاهر حيث تقدم ابن جرير في ثمانية أنواع، تعود في جملتها إلى الاهتمام بالتفسير الاجتهادي، ففي تفسير القرآن بالقرآن، ظهر الفرق في نسبة المروي بينهما، فقد جاءت الروايات عند ابن جرير أكثر من ضعفي الروايات عند ابن أبي حاتم، وقد يعزى السبب في هذا إلى كون ابن جرير أخرج جملة كبيرة من تفسير عبد الرحمن بن زيد، ضعف ما أخرجه عنه ابن أبي حاتم، وابن زيد أكثر مفسري السلف اهتماماً بهذا مطلقاً، ويمكن أن يضاف إلى ذلك أن هذا النوع له التصاق أكثر بالتفسير من غيره من الأنواع، وهو يميل للتفسير الاجتهادي الذي تجلى أكثر عند ابن جرير.

وفي التفسير بالسنة، تصدر ابن جرير في التفسير بالسنة، إذ زادت نسبة المروي عنه في ذلك مقارنة بابن أبي حاتم نحو المرة والنصف، وقد يعزى ذلك إلى أن ابن جرير روى ضعف ما رواه ابن أبي حاتم من المرفوعات، فاشتملت على شيء كبير مما يصلح أن يكون تفسيراً بالسنة، ولاسيما وهو نوع من التفسير الاجتهادي الذي تميز به ابن جرير.

وفي التفسير بتعيين المراد، أي تعيين بيان المجمل، أو تخصيص العام، أو تقييد المطلق، وقد تشابه الإمامان في هذا النوع جداً، فكانت ثلثا مرويات كلٍ من هذا النوع، الذي هو النوع المراد من التفسير أصالة.

وفي التفسير بشرح المفردات، تقارب كل من ابن جرير وابن أبي حاتم في هذا النوع، من حيث كونه مقصوداً أولياً بالتفسير كما تقدم.

وفي تفسير آيات الأحكام، زاد المروي في ابن جرير عنه عند ابن أبي حاتم، بنحو ثلاث أمثال لإمامة ابن جرير في ذلك.

وفي التفسير بالرواية عن أهل الكتاب، فاق ابنُ أبي حاتم ابنَ جرير في رواية ذلك، لاعتمادها على الرواية في الجملة.

وفي العناية بإيراد القراءات، كان ابن جرير إماما مقدما في القراءة، وله فيها مصنفات، فكان من المتوقع أن يتقدم ابن أبي حاتم في هذا النوع، وبالفعل فالمروي عنده يزيد عن ضعف المروي عند ابن أبي حاتم.

وفي أسباب النزول: تقارب الإمامان في نسب ما أورداه في أسباب النزول، وقد يعزى ذلك إلى أنه يكون أحياناً لصيقاً بتفسير الآية حتى لا تكاد تفهم فهماً صحيحاً إلا به، وفي معرفة المكي والمدني تقدم ابن جرير في هذا النوع على ابن أبي حاتم في هذا النوع بالضعف، ولم يظهر لي سبب لذلك سوى أن هذا النوع يفهم من سياق الرواية التفسيرية، وليس يورد قصداً، فلذا تعلل كثرته عنده.

وفي القصص اختلف الإمامان في نسبة ما روياه من هذا النوع، فبينما روى ابن جرير عدداً من هذه الروايات، إلا أن ابن أبي حاتم لم يخرج إلا روايات محدودة جداً منه.ولم يتبين لي سبب هذا الفرق.!! ، وأما الأمثال فقد تطابق الإمامان في نسبة المروي من هذا النوع

وفي أسماء السور تقدم ابن أبي حاتم على ابن جرير في نسبة المروي من هذا النوع، وهو يتمشى مع اهتمامه الروائي بصفة عامة.

وفي جمع القرآن؛ وهو نوع من أنواع علوم القرآن، فلم يخرج منها ابن أبي حاتم أي رواية، في حين وجدت أن ابن جرير له فقط أربع روايات

وفي كتابة المصحف روى ابن جرير في هذا النوع ثلاثة عشرة رواية فقط، في حين لم يروِ منها ابن أبي حاتم شيئاً، فظهر الخلاف واضحاً أيضاً بين الإمامين في هذا.

وقد يعزى سبب الخلاف بين الإمامين في (جمع القرآن، وكتابة المصحف) أن ابن جرير قدم تفسيره بمقدمة اشتملت على أبواب تمهيدية في التعرف على القراءات والمصحف وأبواب من علوم القرآن وهو ما لم يفعله ابن أبي حاتم.

وفي معرفة الخاص والعام اختلف الإمامان في نسبة المروي عنهما في هذا الباب، وقد تقدم ابن جرير في ذلك وقد يعود ذلك لكونه من التفسير الاجتهادي الذي برع فيه ابن جرير.

وأما علم الناسخ والمنسوخ فقد تقدم ابن جرير على ابن أبي حاتم في نسبة المروي من هذا النوع، بمقدار مرة ونصف المرة، وقد يعزى هذا لصلة النسخ بالاجتهاد والفقه.

وفي الاشتقاق تقارب الإمامان في نسبة ما أورداه في هذا الباب في تفسيريهما، والعادة أن الروايات التي تحمل الاشتقاق أسهل في الحفظ، وتعين على فهم المعنى بسرعة، فيغتنمها المفسر.

وفي ترابط الآيات، ظهر الخلاف واضحاً بين الإمامين في ذلك، فقد بلغت نسبة مروياته عند ابن جرير خمسة أمثالها عند ابن أبي حاتم، وقد يعزى هذا إلى أن هذا النوع من التفسير الاجتهادي الذي أكثر منه ابن جرير.

وفي كليات القرآن، فاق ابن أبي حاتم ابنَ جرير في روايته نسبة هذا النوع، وهذا رغم أن الكليات من التفسير الاجتهادي، إلا أني أحسب أن السبب في ذلك يعود إلى طرافة هذا النوع من جهة، وكونه لا يرد منفرداً غالباً، بل يكون قول المفسر بالكلي ضمن رواية طويلة له عادة تدخل تحت أنواع أخرى.

وفي مكملات وملح التفسير، من اللطائف التفسيرية، والوعظ، والفضائل، وأسرار الكلمات، وإظهار دقة البيان القرآني، والدعوة، نجد أن ابن أبي حاتم فاق ابن جرير في نسبة المروي عنه من ملح ومكملات التفسير كلها، وهذا يدور على كونه اهتم بالتفسير الروائي أكثر من الاجتهادي، وهذه الملح وتلك الطرائف تستهوي عادة جامع الروايات ليخرجها في تفسيره، بينما كان ابن جرير أحرص على رواية ما كان ألصق بالتفسير، والله تعالى أعلم.

وفي بحث الرواة عند الإمامين عموماً؛ تبين تشابه الإمامان في الرواية عن خمسة عشر راوياً، من مختلف الطبقات، مما زادت مرويات أحدهم عن مائتي رواية، كما وجدت تبايناً واضحاً في الرواية عندهما عن بعض المفسرين، ففي حين أكثر ابن أبي حاتم جدا من الرواية عن (مقاتل بن حيان)، فقد بلغت مئات المرويات، إلا أني لم أجد له في ابن جرير إلا أربع روايات فقط، ولم يوافقه فيها بل ردها، كما أكثر ابن أبي حاتم من الرواية عن عطاء الخراساني، في حين أن ابن جرير لم يرو عنه إلا في أربع روايات.

وقد يكون ابن جرير قد استغنى بما أورده من التفاسير عن أن يورد مروياته، ويحتمل أن يكون تجنب هذا لما يكون من التباس أحياناً بين رواياته وروايات مقاتل بن سليمان المتهم.

وفي مبحث ما انفرد به ابن جرير، من التصحيح والتضعيف، تبين أن ابن جرير رحمه الله تعالى أورد في ثنايا تفسيره الكثير من المرفوعات التي احتج بها، وربما تكلم على الأحاديث التي يوردها تصحيحاً وتضعيفاً، وهذه الميزة انفرد بها عن ابن أبي حاتم، والذي ندر منه الكلام على أثر أو خبر أو إسناد أو رجل، وربما أشار إلى تضعيفه للإسناد، وعلق القول على صحته، وأن سبب ورود نصوص كثيرة من الضعيف المرفوع في كتابه، على الرغم من إمامته في الحديث، للاستشهاد اللغوي، لكن بغير احتجاج.

وكأن ابن أبي حاتم أراد اختصار الكتاب، فلم يدخل فيه التصحيح والتضعيف عمداً، وإلا فالآلة حاصلة له، وكتابه (الجرح والتعديل) شاهد بها.

وتبين أيضاً أن ابن جرير مفسر لا يروي ما يرويه دون أن يناقشه أو يوجهه، ودأب على هذا المنهج من أول تفسيره حتى آخره، وهو ما انفرد به عن ابن أبي حاتم، الذي كان يسرد الأقوال في الآية دون أن يناقش ويستنبط.

وأن له باعا في الاختيار والترجيح بين الروايات، وقد تنوعت عبارات وطرق ابن جرير في اختياراته وترجيحاته في تفسيره مما انفرد به عن ابن أبي حاتم، بل عن جل مفسري السلف، فتارة يرجح بالعموم، وتارة بترجيح لغوي، وثالثة بترجيح لنص، وغير ذلك

وفي مبحث ما انفرد به ابن أبي حاتم، بينت سعة الرواية عنده، ولا سيما فيما يورده من أقوال معطوفة، فهو بعد أن يسرد رواية بالإسناد، يقول: وروي عن فلان وفلان وفلان.

كما له اهتمام بعلو الأسانيد، فالعلو يبعد الإسناد من الخلل، لأن كل رجل من رجاله يحتمل أن يقع الخلل من جهته سهواً أو عمداً، ففي قلتهم قلة جهات الخلل، وفى كثرتهم كثرة جهات الخلل، وهذا جلي واضح

وقد قمت بدراسة لبعض أسانيد كل من الإمامين، وتبين لي أن ابن أبي حاتم يختار في الجملة أعلى الأسانيد وأصحها، وابن جرير لا يلتزم ذلك غالباً، وإن كان منتقياً لأسانيد مقبولة في الجملة.

وعقدت مقارنة لبيان التميز في الرواية عن جماعة، تبين لي أنه انفرد ابن جرير بالرواية عن الكلبي والحصين بن عبد الرحمن وعبد الله بن وهب فالعلاء بن زياد العدوي ثم عبد الله بن يزيد فالحسن بن مسلم ثم سعيد بن عياض

أي انفرد ابن جرير عن ابن أبي حاتم في سبعة رواة، أي ما يقارب الثلاثة بالمائة هي نسبة الانفراد من ابن جرير في طبقة المتوسطين والمقلين ممن روى خمس روايات فأكثر. أما طبقة المكثرين؛ فلم ينفرد ابن جرير عن ابن أبي حاتم بشيء.

وأن ابن أبي حاتم: انفرد بالرواية عن أربعة عشر راوياً في طبقة المتوسطين والمقلين، ممن لم تنقص رواياتهم عن خمس.

هذه أهم النتائج وبالله التوفيق، والإعانة والتسديد والهداية، فما كان من صواب فمن الله وحده، وله الحمد أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً، وما كان من خطأ فمن نفسي والشيطان.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

فهرس المصادر والمراجع

١. الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي، علي بن عبد الكافي السبكي. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٤هـ، ط١، تحقيق: جماعة من العلماء.
٢. الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، دار الفكر ، لبنان، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م، ط١، تحقيق: سعيد المندوب.
٣. إجابة السائل شرح بغية الآمل، محمد بن إسماعيل الصنعاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦م، ط١، تحقيق: حسين بن أحمد الأهدل.
٤. الأحرف السبعة للقرآن، أبو عمرو الداني. مكتبة المنارة، مكة، ١٤٠٨هـ، ط١، تحقيق عبد المهيمن طحان.
٥. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليلي، تحقيق د محمد إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط. ١، ١٤٠٩هـ.
٦. أساس البلاغة، جار الله محمود بن عمر الزمخشري. دار الفكر، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
٧. أساس البلاغة، محمود الزمخشري، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٩١م.
٨. أسرار ترتيب القرآن، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي. دار الاعتصام ، القاهرة، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا
٩. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، طبع وتوزيع الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء ١٤٠٣هـ، الرياض.
١٠. أعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر ابن القيم. دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد.
١١. إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي، مؤسسة دار الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٦هـ
١٢. الأنساب، عبد الكريم بن محمد السمعاني، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٨، ط١، تحقيق: عبد الله عمر البارودي.
١٣. البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير أبو الفدا.، ت النجار، مطبعة الفجالة الجديدة القاهرة.

١٤. البرهان في علوم القرآن، محمد بن بهادر الزركشي. دار المعرفة، بيروت، ١٣٩١هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.

١٥. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي،.ت ، عبد العليم الطحاوي ١٤٠٤ ،مطبعة حكومة الكويت

١٦. تاريخ المذاهب الفقهية، عبد الرحمن أبو زهرة، دار الفكر العربي.

١٧. تاريخ بغداد، أحمد بن علي الخطيب البغدادي. دار الكتب العلمية، بيروت.

١٨. تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، مكتبة الرياض الحديثة، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف.

١٩. التعريفات، الشريف الجرجاني. دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ، ط١، تحقيق: إبراهيم الأبياري.

٢٠. تفسير ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس. مكتبة. الدار المدينة.

٢١. تفسير التحرير و التنوير، ابن عاشور،الدار التونسيه للنشر تونس.

٢٢. تفسير الطبري، محمد بن جرير،دار الكتب العلمية بيروت ط الثالثة ١٤٢٠، منشورات محمد علي بيضون.

٢٣. تفسير القاسمي، محاسن التأويل، جمال الدين القاسمي. دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.

٢٤. التفسير والمفسرون، د محمد حسين الذهبي، دار الكتب الحديثة، القاهرة.

٢٥. تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. دار الرشد، سوريا، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، ط١، تحقيق: محمد عوامة.

٢٦. التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، ابن نقطة، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٨هـ.

٢٧. تهذيب الأسماء واللغات، يحيى بن شرف الدين النووي .دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٨. التوقيف على مهمات التعاريف، دار الفكر المعاصر، بيروت ـ دمشق، تحقيق محمد رضوان، ١٤١٠هـ.

٢٩. الجرح والتعديل، عبد الرحمن ابن أبي حاتم، مصورة، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٠. الخصائص، أبي الفتح عثمان بن جني. عالم الكتب، بيروت، تحقيق: محمد النجار.

٣١. خطبة الحاجة ، محمد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي، ط ٤.

٣٢. دول الإسلام، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م.

٣٣. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة، محمد بن جعفر الكتاني. دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، ط٤، تحقيق: محمد المنتصر .

٣٤. سنن ابن ماجة، محمد بن يزيد القزويني. دار الفكر، بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

٣٥. سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، دار الفكر، بيروت، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد.

٣٦. سنن البيهقي الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، مكتبة دار الباز، مكة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، تحقيق: محمد عطا عبد القادر عطا.

٣٧. سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة. دار إحياء التراث العربي، بيروت، - تحقيق: أحمد شاكر وأخرون.

٣٨. سنن النسائي، أحمد بن شعيب النسائي. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري - سيد كسروي حسن.

٣٩. سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ، ط٩، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي.

٤٠. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد الحنبلي، دار ابن كثير، دمشق، ١٤٠٦هـ، ط١.

٤١. صحيح البخاري، محمد بن لإسماعيل البخاري. دار ابن كثير، بيروت، ١٤٠٧هـ، ط٣، تحقيق: مصطفى ديب البغا.

٤٢. صحيح الترغيب والترهيب، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الخامسة .

٤٣. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج بن مسلم. دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

٤٤. طبقات الحفاظ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ، ط١.

٤٥. طبقات الحنابلة، محمد بن أبي يعلى، دار المعرفة، بيروت؛ وطبعة بتحقيق د/ العثيمين، طبع بمناسبة مئوية المملكة.

٤٦. طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين بن علي السبكي. هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣هـ ، ط٢، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو.
٤٧. طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد ابن قاضي شهبة، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧هـ، ط١، عبد الحافظ عبد العليم خان.
٤٨. طبقات الفقهاء، إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي. دار القلم، بيروت، تحقيق: إبراهيم الميس.
٤٩. طبقات المفسرين، أحمد بن محمد الداودي. مكتبة العلوم والحكم، السعودية، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، ط١، تحقيق: سليمان ابن صالح الخزي؛ مكتبة وهبة، القاهرة، ١٣٩٣هـ، ط١.
٥٠. طبقات المفسرين، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٣٩٦هـ، ط١.
٥١. العبر في خبر من غبر، أحمد بن عثمان الذهبي. مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ط٢، ١٩٨٤م، تحقيق: صلاح الدين المنجد.
٥٢. العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي. دار مكتبة الهلال، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي.
٥٣. غريب الحديث، القاسم بن سلام الهروي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٩٦، ط١، تحقيق: محمد عبد المعين خان.
٥٤. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني.، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩م، تحقيق: محب الدين الخطيب.
٥٥. الفهرست، محمد بن إسحاق أبو الفرح ابن النديم. دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.
٥٦. فوات الوفيات، محمد بن شاكر الكتبي، دار الثقافة، بيروت.
٥٧. القاموس الفقهي، سعدي أبو جيب. دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
٥٨. القاموس الفقهي، سعدي أبو جيب، دار الفكر، دمشق، ط.٢، ١٤٠٨هـ.

٥٩. القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام، علي بن عباس ابن اللحام البعلي. مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٦، تحقيق: محمد حامد الفقي.

٦٠. لباب النقول في أسباب النزول، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. دار إحياء العلوم، بيروت.

٦١. اللباب في تهذيب الأنساب، أبو حسن علي بن أبي الكرم الجزري. دار صادر، بيروت، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٦٢. لسان العرب، محمد بن مكرم ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط١.

٦٣. لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر، ، ١٩٨٦م؛ مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، ط٣، تحقيق: دائرة المعارف النظامية، الهند.

٦٤. مجموع فتاوى ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية. مكتبة ابن تيمية، ط٢، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد النجدي.

٦٥. المحصول في علم الأصول، محمد بن عمر الرازي. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠٠هـ، ط١، تحقيق: طه جابر العلواني.

٦٦. المحمدون من الشعراء، القفطي.المؤسسه الثقافية، بيروت.

٦٧. مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي. مكتبة لبنان، بيروت، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، تحقيق: محمود خاطر.

٦٨. مختصر تاريخ دمشق، ابن منظور. دار الفكر، بيروت، ١٤٠٤هـ، ط١.

٦٩. المختصر في أخبار البشر، عماد الدين أبو الفداء، دار المعرفة، بيروت.

٧٠. مرآة الجنان وعبرة اليقظان، عبد الله بن اسعد اليافعي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣.

٧١. المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م، ط١، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.

٧٢. مسند أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل الشيباني، مؤسسة قرطبة، القاهرة.

٧٣. مسند الشاميين، سليمان بن أحمد الطبراني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م، ط١، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي.

٧٤. المسودة في أصول الفقه، آل تيمية، المدني ، القاهرة، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

٧٥. المطلع على ا بواب الفقه ، المكتب الإسلامي، دمشق.

٧٦. معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت بن عبد الله الحموي. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م، ط١.

٧٧. المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون، دار الدعوة، القاهرة، تحقيق: مجمع اللغة العربية.

٧٨. معجم لغة الفقهاء، محمد رواس قلعجي. دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ط١.

٧٩. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا. دار الجيل، بيروت، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، ط٢، تحقيق: عبد السلام محمد هارون.

٨٠. معرفة القراء الكبار على الطبقات والاعصار، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ/ ط١، تحقيق بشار عواد معروف وآخرون.

٨١. معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، دار الكتب العلمية، ١٣٩٧ه، بيروت.

٨٢. المعين في طبقات المحدثين، محمد بن أحمد الذهبي. دار الفرقان، عمان، ١٤٠٤هـ، ط١، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد.

٨٣. المغني شرح مختصر الخرقي، عبد الله بن قدامة، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ،

٨٤. المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد، دار المعرفة، بيروت، تحقيق: محمد سيد كيلاني.

٨٥. مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الإصلاح، أبو عمر بن الصلاح الشهرزوري. مطبعة دار الكتب ، القاهرة، ١٩٧٤م، تحقيق: عائشة عبد الرحمن .

٨٦. مقدمة في أصول التفسير، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، دار القرآن، ١٣٩٩هـ، ط٣، تحقيق: عدنان زرزور.

٨٧. مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني. دار الفكر، بيروت، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م، ط١.

٨٨. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي. دار صادر، بيروت، ١٣٥٨هـ، ط١.

٨٩. المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد، العليمي، ط.٢، عالم الكتب، ١٤٠٤هـ.

٩٠. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م، ط١، تحقيق: على محمد معوض وعادل أحمد عبد الجواد.
٩١. الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم، علي بن محمد بن حزم الظاهري. دار الكتب العلمية، بيروت،١٤٠٦هـ، ط١، تحقيق: عبد ا لغفار سليمان البنداري.
٩٢. الناسخ والمنسوخ، أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس. مكتبة الفلاح، الكويت، ١٤٠٨هـ، تحقيق: محمد عبد السلام محمد.
٩٣. الناسخ والمنسوخ، علي بن محمد بن حزم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ
٩٤. الناسخ والمنسوخ، قتاده بن دعامه السدوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م، ط٣.
٩٥. الناسخ والمنسوخ، هبة الله بن سلامه المقري. المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٤هـ، ط١، تحقيق: زهير الشاويش، ومحمد كنعان.
٩٦. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، جمال الدين يوسف ابن تغري بردي الأتابكي. وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة.
٩٧. نواسخ القرآن، ابن الجوزي ،ت محمد الملباري ط الاولى ١٤٠٤ طبع الجامعة الاسلامية.
٩٨. الوافي بالوفيات، خليل صلاح الدين بن أيبك الصفدي. دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وزكي مصطفى.
٩٩. وفيات الأعيان وانباء أبناء الزمان، أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان. دار صادر، بيروت.